

جامعة مولود معمري-تيزي وزو-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية



السياسة الخارجية الأوروبية اتجاه دول جنوب المتوسط دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذ:

عمرون محمد

إعداد الطلبة:

حانوتي لويزة

طالب سامية

لجنة المناقشة:

الأستاذ (ة): فتاك مهدي.....رئيسا

الأستاذ (ة): عمرون محمد.....مشرفا

الأستاذ (ة): عطيش يمينة.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أثار لنا درج العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب
ووفقنا في إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على
إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ
المشرف محمد عمرون الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي
كانت عوناً لنا في إتمام هذا البحث
ولا يفوتنا أن نشكر أعضاء اللجنة الموقرة

الإهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى

أمي وأبي العزيزان

إلى أخوتي حسينة، زهرة، صبرينة، نوال

إلى أخي العزيز رمضان

إلى الملائكة الصغار نسرين وإلياس.

إلى زوجي صفيان وأمه

وإلى كل عائلته كبيراً و صغيراً كل باسمه

إلى الكتكوت الصغير أعراب

إلى أعمى حديقاتي حاميلية، حسينة.

إلى زميلتي التي تشاركنا العمل معا لوبزة

إلى كل من ساندني من بعيد أو قريب.

سامية

الإهداء

أهدي ثمرة عملي هذا

إلى روح جدتي رحمها الله

إلى جدي أعلي

وإلى أمي وأبي العزيزان.

إلى أخوتي كاميلية، سامي، داني.

إلى أعمامي و زوجاتهم و أبنائهم.

إلى خالاتي وأزواجهن وأبنائهن.

وإلى كل عائلة حانوتي صغيرا و كبيرا كل باسمه.

إلى ياسين و عائلته.

إلى أعز صديقاتي:

سارة، ديهية، فتيحة، نسرين، كاهنة، حسينة، وردة،

كاهنة، لامية، دلية، نوال، ثاينة، فرودجة، تسعديت.

إلى أعز أصدقائي: عمر، مالك، ماسي، مناد، يوسف، مناد،

غيلاس، محند، ماسي، ياسين، أرزكي، أكلي.

إلى زميلتي التي تشاركنا العمل معا سامية.

إلى كل من ساندني من بعيد أو قريب.

لويزة

خطة

مقدمة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: السياق التاريخي للاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: مضمون الإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: نشأة الإتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: مؤسسات الإتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: أساسيات الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: مبادئ الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: أهداف الاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: العقبات التي واجهت الإتحاد الأوروبي

المبحث الثالث: ماهية السياسة الخارجية الأوروبية

المطلب الأول: مضمون السياسة الخارجية الأوروبية

المطلب الثاني: عوامل قيام السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة و أهدافها

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية المشتركة

الفصل الثاني : الشراكة الأوروبية المتوسطية

المبحث الأول: أهمية منطقة المتوسط

المطلب الأول: الأهمية الحضارية للمتوسط

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للمتوسط

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للمتوسط

المبحث الثاني: سياسات الاتحاد الأوروبي في المتوسط

المطلب الأول: مسار برشلونة

المطلب الثاني : حوار خمسة زائد خمسة (5+5)

المطلب الثالث: السياسة الأوروبية للجوار

المطلب الرابع: الاتحاد من أجل المتوسط

المبحث الثالث: تقييم الشراكة الأوروبية متوسطة

المطلب الأول: أهداف الشراكة الأوروبية متوسطة

المطلب الثاني: تحديات و معوقات الشراكة الأوروبية متوسطة

المطلب الثالث: إنجازات وإخفاقات الشراكة الأوروبية متوسطة

الفصل الثالث : الشراكة الأوروبية جزائرية

المبحث الأول : ماهية الشراكة الأوروبية جزائرية

المطلب الأول: الشراكة الأوروبية جزائرية

المطلب الثاني: دوافع و عراقيل الشراكة الأوروبية جزائرية

المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأوروبية جزائرية

المبحث الثاني : تقييم الشراكة الأوروبية جزائرية

المطلب الأول: إيجابيات و سلبيات الشراكة الأوروبية جزائرية

المطلب الثاني: عراقيل الشراكة الأوروبية جزائرية

المطلب الثالث: شروط نجاح الشراكة الأوروبية جزائرية

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للشراكة الأوروجزائرية:

المطلب الأول: السيناريو الحالي للشراكة الأوروجزائرية (الوضع القائم)

المطلب الثاني: السيناريو الاصلاحي للشراكة الأوروجزائرية (النجاح)

مطلب الثالث: السيناريو الثوري للشراكة الأوروجزائرية (الإخفاق)

خاتمة

مقدمة

لقد أدت أهمية منطقة المتوسط عامة ومنطقة الجنوب بشكل خاص إلى ظهور منافسة كبيرة بين القوى العالمية الكبرى حول هذه المنطقة، والإتحاد الأوروبي واحد من هذه القوى، فبعد الحرب الباردة عمل على بسط نفوذه في المنطقة المتوسطية باعتباره يعد من أبرز وأهم التكتلات الاقتصادية الكبرى وكذا حسن تسييره للمهام، إذ إستخدم أليات عديدة من أجل حماية مصالحه متطلعا إلى إيجاد عالما أمنا والعمل على إرساء الاستقرار والأمن والسلم و ذلك بالتصدي للتهديدات والتحديات التي تؤثر سلبا على الضفتين، إلى جانب سعيه في الضفة الجنوبية إلى تحقيق التنمية التي تعتبر من ضمن إهتماماته الأولية ومن أجل تحقيق ذلك عمل الإتحاد الأوروبي على تعزيز وجوده في المنطقة بخلق سياسات مشتركة بينه وبين الدول الجنوبية، وبالرغم من التفاوت والهوة الموجودة بين الضفتين الشمالية والجنوبية إلا أنها تسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة تخدم كلا الطرفين والإبتعاد عن كل ما يمس و يؤثر سواء على الشمال أو الجنوب.

عمل الإتحاد الأوروبي على توسيع ونشر علاقاته الاقتصادية في شكل شراكة وذلك لتبنيه لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، عقد بموجبه مؤتمر برشلونة سنة 1995 بين دول الإتحاد ودول الجنوب إذ إنبثقت عنه عقد إتفاقيات شراكة ثنائية بين الإتحاد ككتلة واحدة مع كل دولة متوسطية على حدى و من بين هذه الدول نجد الجزائر في ضل ما يعرف بالشراكة الأوروبية جزائرية التي جاءت نتيجة رغبتها في تنمية إقتصادها والإرتقاء بها إلى إقتصاديات الدول الكبرى.

❖ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الموضوع من خلال النجاح الذي حققه الإتحاد الأوروبي في عملية الإدماج ليصبح قوة كبرى حيث تشكل المنطقة المتوسطية إحدى دوائر سياسته الخارجية وبإرساء الإتحاد العديد من مبادراته في المنطقة، و من هنا أخذت هذه الدراسة إهتماما متناميا لدى الدارسين و مراكز الأبحاث في العلاقات الدولية و خاصة لما لها من أبعاد على الضفة الجنوبية للمتوسط، إذ أن كلا الطرفين يحاولان التوصل إلى شراكة حقيقية رغم كل الصعوبات التي تواجهها.

إن الاهتمام بموضوع السياسة الخارجية تجاه دول جنوب المتوسط تكمن في أهمية دراسة و تحليل المبادرات الأوروبية في المتوسط و الأهداف التي تسعى إليها و الى جانب ذلك إنعكاساتها.

❖ أهداف الدراسة:

تظهر أهمية هذا البحث في كونه من المواضيع المتداولة في الوقت الراهن خاصة في المتوسط حيث يبرز أهمية العلاقات بين الضفتين و أهداف دراسة الموضوع متعددة هي:

مصدر أهمية هذه الدراسة تتمثل في تشابك العلاقات الأورومتوسطية في ظل العلاقات الدولية الحالية و في دراسة الموضوع بكل جوانبه و التوسيع فيه و العمل على اعطاء صورة شاملة عنه، و ذلك باستخدام طريقة علمية تبين العوامل التي تؤثر في الموضوع.

و من بين هذه الاهداف نجد :

- دراسة مضمون الاتحاد الاوروبي وسياسته الخارجية.
- تحليل الشراكة الأورومتوسطية بالتطرق الى سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط.
- إيضاح مكانة الجزائر في مشروع الشراكة المقترح من قبل الإتحاد الأوروبي.

❖ مبررات إختيار الموضوع:

اختيارنا دراسة موضوع " السياسة الخارجية الاوروبية اتجاه دول جنوب المتوسط من مسار برشلونة

الى الاتحاد من اجل المتوسط" يعود لدوافع ذاتية و موضوعية و هي:

أ- المبررات الذاتية :

باعتبار المتوسط مهد الحضارات والثقافات و متوسط القارات فهو بذرة ديناميكية في ميدان العلاقات الدولية و كذلك إنتمائنا الى هذه المنطقة يدفعنا الى الغوص و التغلغل في أعماق هذا الموضوع و نظرا الى نفوذ الدول الأوروبية في هذه المنطقة على حساب الدول الجنوبية التي لا تملك دورا فعالا الى جانب أن تخصصنا هي دراسات متوسطة فكل هذا يحفزنا و يدفع روحنا العلمية الى دراسة هذا الموضوع.

ب- مبررات الموضوعية :

منطقة المتوسط قلب العالم فهي تحتل مكانة إستراتيجية هامة في العلاقات الدولية حيث تسعى الدول الكبرى الى ضمها خاصة الدول الاوروبية التي تعتبر الدول الجنوبية مصدرا للطاقة و مصدر تهديدا لامنها و بالتالي عملت على تبني إستراتيجيات عديدة في سياستها الخارجية التي تخدم مصالحها بالدرجة الاولى.

❖ الإشكالية:

بما أن الموضوع يتمحور حول فهم و إدراك حقيقة السياسة الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط من

خلال مبادراتها فإن صياغة الإشكالية البحثية ستكون كالتالي :

الى اي مدى تؤثر السياسة الخارجية الاوروبية في المتوسط ؟ و ما هو مستقبل هذه السياسات في ظل

الشراكة الأوروبية ؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من:

❖ التساؤلات الفرعية:

-فيما تتمثل السياسة الخارجية الأوروبية و المفاهيم المرتبطة بها ؟

-فيما تتمثل السياسات الأوروبية في دول جنوب المتوسط ؟

- هل يمكن إعتبار العلاقات الأوروجزائرية مبنية عن الإعتماد المتبادل أم التبعية ؟

❖ الفرضيات:

وللإجابة على الإشكاليات السابقة إقترحنا الفرضيات التالية :

- التشققات في الوحدة الأوروبية أدى الى غياب سياسة خارجية موحدة.
- تحقيق مسارات الشراكة الأورومتوسطية رهين بالتخلي عن ثنائية جنوب- شمال.
- كلما إزداد الدور الجزائري في المنطقة ثقلا كلما تغيرت السياسة الأوروبية إتجاهها.

❖ حدود الدراسة :

قبل الشروع في دراستنا لهذا الموضوع يتوجب وضع اطار زمني و مكاني.

- الإطار الزمني:

حددنا الإطار الزمني من مسار برشلونة 1995 الذي يعتبر منطلق السياسة الخارجية الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط و التي برزت فيها العلاقات بين الضفتين الشمالية و الجنوبية ثم منتدى خمسة زائد خمسة الذي عرف عدة مراحل متقطعة و بعد ذلك جاء مشروع الاتحاد من اجل المتوسط 2007 الذي يسعى إلى إعادة إحياء و إنعاش الدور الأوروبي في المنطقة و الذي يعتبر مكملا للسياسات الأوروبية السابقة و تركيزنا على هذه الفترة يعود إلى كثافة الأحداث و التطورات التي عرفتها منطقة البحر الأبيض المتوسط و انعكاساتها على الضفة الجنوبية و مساعي الدول الأوروبية.

- الإطار المكاني:

تشمل الدراسة على وجه الخصوص إقليم منطقة البحر الأبيض المتوسط الذي له أهمية كبيرة جيوسياسية، إقتصادية، حضارية.

❖ أدبيات الدراسات:

تهدف هذه الدراسات الى توضيح مسار السياسة الخارجية الأوروبية نحو دول جنوب المتوسط و ذلك من خلال دراسة مجموعة من الأحداث التاريخية التي تتوصل الى إستشراف مستقبل هذه السياسة و دور دول الجنوب في ذلك و دوافع الشراكة الاورومتوسطية و ما ينتج منها من منفعة لكلا الطرفين و أيضا العقبات التي وقفت أمام المسار هذا ان لم تتحقق فعلا هذه الشراكة و قد عرفت هذه السياسات نوعا ما من التذبذبات

من هذه الدراسات نجد :

دراسة ل مصطفى بخوش بعنوان " حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة "الذي يتحدث فيها الكاتب عن مستقبل العلاقات الأورو-متوسطية وهي دراسة في الرهانات و الأهداف التي تسعى إليها الدول المتوسطية.

-دراسة دكتور علي الحاج تحت عنوان سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة الذي تحدث في هذا الكتاب عن الشراكة الأورومتوسطية و مسارها

-دراسة هشام صاغور تحت عنوان: السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه دول جنوب المتوسط درس تشكل الإتحاد الأوروبي و سياسته نحو الجزائر.

إضافة الى العديد من الأطروحات و رسائل الماجستير... التي تم الإشارة اليها في قائمة المراجع.

انطلاق مما سبق نلاحظ ان الدراسات السابقة اهتمت بموضوع السياسة الخارجية الاوروبية تجاه دول جنوب المتوسط بالتركيز على دور الإتحاد و من هنا تأتي دراستنا التي ركزت على السياسة الخارجية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط و نضيف إلى كل الدراسات السابقة مكانة الجنوب في هذه السياسات.

❖ الإطار النظري و المنهجي:

- الإطار النظري:

• التبعية:

لقد قسم سمير أمين العالم إلى جزئين دول المركز (متقدمة) و دول المحيط (متخلفة) و العلاقة بينهما هي علاقة تبعية المركز للمحيط، و تسعى دول المركز للسيطرة على دول المحيط باستنزاف ثرواتها و تتحكم في العامل التكنولوجي و جعل المحيط تابع للمركز.

يعكس هذا في المتوسط في أن الجنوب تابع للشمال حيث يعمل هذا الأخير على فرض سيطرته و سياساته وقد إستخدمنا في دراستنا هذه النظرية لأنها الأنسب لتحليل السياسات الأوروبية في دول جنوب المتوسط نظرا لعدم التكافؤ في العلاقات بين الضفتين

• الواقعية

ترى هذه النظرية إن العلاقات الدولية تقوم على المصلحة الوطنية فالدول تسعى للحصول على القوة و الإبقاء عليها حيث تعمل على إزالة العوائق التي تعترضها في تحقيق مصالحها بتفاعلها مع وحدات النظام الدولي عبر سياستها الخارجية و في حالة منطقة المتوسط نجد إن مجهودان الاتحاد الأوروبي كثيفة لكسب المنطقة اذ انه يستعمل كل الوسائل المتاحة لضم منطقة المتوسط إليه

- الإطار المنهجي:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المناهج أهمها:

• المنهج التاريخي : يسمح لنا بتحليل الظاهرة ودراستها عبر مساره التاريخي من خلال التطرق

إلى مسلك السياسات الخارجية الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط، من خلال المبادرات و وفق خطوات ومصادر تاريخية ومن ثم الوصول إلى المعرفة اليقينية وتطلعنا الى مختلف الظروف المحيطة بالظاهرة من

كل الجوانب و هذا يسمح لنا بفهم العلاقات الترابطية بين مختلف الفواعل والمتغيرات التي تدفع بعجلة التقدم والتطور في العلاقات الأورومتوسطية أو تراجعها.

• **المنهج الوصفي التحليلي:** يهدف إلى تشريح الظاهرة واكتشاف هياكلها ومكوناتها من أجل الفهم وتقويم الأوضاع القائمة و إعطاء نظرة حول هذه الظاهرة، تفسيرها وإظهار أسباب ودوافع ظهورها وإلى ماذا تسعى إليه و تحليل العوامل لإستخلاص النتائج ثم الخروج بعدد من التوصيات.

❖ تقسيم الدراسة:

إعتمدنا في بحثنا على خطة بسيطة تتكون من ثلاثة فصول و كل فصل مقسم الى ثلاثة مباحث:

الفصل الأول : تكلمنا عن الإطار المفاهيمي للإتحاد الأوروبي طرحنا ثلاثة مباحث فالأول تحدثنا

عن السياق التاريخي للإتحاد الأوروبي من ناحية المضمون، النشأة، المؤسسات و في المبحث الثاني تكلمنا عن أساسيات الإتحاد الأوروبي وهي المبادئ، أهداف، العقبات التي تواجهه أما في المبحث الثالث قمنا بدراسة السياسة الخارجية الأوروبية من ناحية المضمون، عوامل قيامها و محدداتها.

الفصل الثاني : تحدثنا عن الشراكة الأورومتوسطية حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث ففي

المبحث الأول تحدثنا فيه عن أهمية منطقة المتوسط، حضاريا، جيوسياسيا، إقتصاديا و في المبحث الثاني تناولنا سياسات الإتحاد الأوروبي من مسار برشلونة للإتحاد من أجل المتوسط أما في المبحث الثالث قمنا بتقييم الشراكة الأورومتوسطية و ذلك ببيان أهداف هذه الشراكة، تحديات و معوقات، إنجازاتها و إخفاقاتها.

الفصل الثالث : تناولنا الشراكة الأوروجزائرية و ذلك في ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول تطرقنا الى

ما هية الشراكة الأوروجزائرية من حيث المضمون و المسار، دوافع و أهدافها ، أما في المبحث الثاني قمنا بتقييم الشراكة الأوروجزائرية من حيث الإيجابيات و السلبيات، عراقيل و شروط نجاحها، و في المبحث الثالث إستشرطنا مستقبل هذه الشراكة وفق ثلاثة سيناريوهات (الحالي، الإصلاح، الثوري).

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي للإتحاد الأوروبي

تمهيد:

شهد الفضاء المتوسطي ظهور تكتلات عديدة، كان من أبرزها ظهور الاتحاد الأوروبي كقوة إقليمية وعالمية بعدما تجاوز العديد من الحواجز والعقبات التي واجهته، حيث قام بإنشاء اتحاد أوروبي عبر مراحل مختلفة سمحت له بالتقدم في مسيرته، و خلق مؤسسات و هياكل تعمل في إطار تسيير شؤونه، كذلك شكل سياسات مشتركة للحفاظ على أمنه و استقراره، و ارتقى إلى حد إنشاء سياسة خارجية مشتركة.

و قد نجحت مسيرة الوحدة الأوروبية إلى حد كبير و مازالت إلى يومنا هذا في طريق استمرار والتقدم، و يظهر هذا التكامل الأوروبي في المبادئ التي يقوم عليها و لأهداف المشتركة التي يسعى إلى تحقيقها.

و رغما النجاحات التي حققها في مختلف الميادين إلا أنه تعرض لعقبات وقفت أمام الكثير من المشاريع إلا أنها لم تؤثر عليه و بقي صامدا إذا استخدم أساليب عديدة لمواجهة هذه العقبات و تحقيق طموحاته خاصة في منطقة المتوسط.

المبحث الأول: السياق التاريخي للاتحاد الأوروبي:

لقد عانت الدول الأوروبية من التجزئة والانقسام كما كانت من الحروب التي أدت إلى دمار شامل في إقتصادياتها، هذا ما دفعها إلى التفكير في إنشاء كتلة موحدة للحفاظ على هيكلها واصطلاح إقتصادياتها و بذلك ظهر الاتحاد الأوروبي عبر مراحل. و قد تميز هذا الاتحاد عن غيره بتلك المؤسسات الرئيسية والاستشارية التي تعمل على تسيير شؤونه بطريق منظمة.

المطلب الأول: مضمون الاتحاد الأوروبي:

1- الاتحاد الأوروبي اصطلاحا:

هي جمعية دولية للدول الأوروبية تضم 28 دولة و آخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في 1 جويلية 2013، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992¹.

2- التعريف الإجرائي:

هي منظمة إقليمية تضم 28 دولة، و هو كيان دولي له الشخصية القانونية المستقلة إذ وضع الشروط الخاصة للانضمام إليه من الجهة السياسية: على الدول الأعضاء أن تتسم بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان و من الجهة الاقتصادية: أن تعتمد على اقتصاد السوق، فهو كائن ديناميكي و حي إذ أنه بنيته المؤسسة في حالة تطور و تحول دائم سوءا على الصعيد الداخلي باكتساب أعضاء جدد أو على الصعيد الخارجي من حيث اتساع نشاطاته و نطاق صلاحياته فالاتحاد الأوروبي يسعى دائما إلى تحقيق هدفه الأسمى المتمثل في التكامل و الوحدة الحقيقية للاتحاد.

¹ الإتحاد الأوروبي، متوفر في الرابط التالي: <http://www.stayineurope.info/eunion/>، 2016/07/17، الساعة: 14:50.

3- الاتحاد الأوروبي:

هو نتيجة لعملية تعاون و اندماج بدأت عام 1951 و ذلك بين ست دول، و بعد ما يقارب 50 عاما و خمس موجات من الإضافات و التغيرات أصبح هناك 27 دولة تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي و هي:

دولة	تاريخ الانتماء
إيطاليا	1958
ألمانيا	1958
بلجيكا	1958
فرنسا	1958
لوكسمبورغ	1958
هولندا	1958
المملكة المتحدة	1973
دانمرك	1973
اليونان	1981
إسبانيا	1986
برتغال	1986
أيرلندا	1993
سويد	1995
فنلندا	1995
نمسا	1995
إستونيا	2004
بولندا	2004
جمهورية التشيك	2004
الجمهورية السلوفاكية	2004
قبرص	2004
لاتفيا	2004
ليتوانيا	2004
مالطا	2004
بلغاريا	2004
رومانيا	2007
بلغاريا	2007
كرواتيا	2013 ¹

¹ بدون كاتب، هل تعرف ما هو الإتحاد الأوروبي؟ متوفر على الموقع التالي:

<http://www.alarab.com/Article/7849>، 2016/09/01، على الساعة 11:00.

المطلب الثاني: نشأة الاتحاد الأوروبي:

1- لمحة تاريخية

ظهرت فكرة توحيد أوروبا في عصر النهضة الأوروبية في وثيقة سراكتاتوس عام 1464 كتبها ملك بوهيميا جود ببراد، و ذلك لمواجهة الإمبراطورية العثمانية و طالب بوضع ميثاق عدم الاعتداء بين الشعوب المسيحية القمدوان يبار وضع معاهدة أوترخت التي دعت إلى السلام الدائم بين الملوك و المسيحيين في أوروبا و من ثم جاء جون جاك روسو في كتابه الحكم في السلام الدائم. Jugement sur la paix perpétuelle 1782 لإقامة فدرالية كون فدرالية بين الأفراد الأوروبيين و واصل في هذا الاتجاه إمانويل كانط 1795 في رسالته بعنوان من أجل السلام الدائم 1814 و تلاه كلود هنري درسان سيمون 1814 أين اقترح إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي كمحورين باريس و لندن، و جاء اقتراح Victor Hugo 1849 ليكمل ما بدأه الآخرون و بدأ التعاون بين الدول الأوروبية فيما بين 1865 – 1871 بإنشاء أول بنك مركزي أوروبي بعملة موحدة فهي "أوروبا" إلا أنه فشل بحيث أعيدت الفكرة من جديد بعد الحرب العالمية الأولى عند ريتشارد كودهوف كاليرجي 1923 الإنشاء الولايات المتحدة الأوروبية و نتيجة لذلك عقد المؤتمر الأول للاتحاد الأوروبي في فيينا 1926 شاركت فيه 24 دولة ، و بعد 3 سنوات دعن وزير الخارجية ألفريد أريستد بريان 5 سبتمبر 1929 إلى إقامة اتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم، وردت 26 دولة إجابا لهذا الاقتراح إلا أن تفاقم الأزمة الاقتصادية في أوروبا قضى على المشروع الفرنسي و تم إعادة طرح المشروع في مؤتمر مونترو 1947 دعى فيه المؤتمرين إلى إقامة " ولايات متحدة أوروبية" ثم عقد مؤتمرا آخر في ماي 1948 الذي شارك فيه فرانسوا ميتران و ريمون آرون حيث يعود الفضل لهذا المؤتمر في إنشاء المجلس الأوروبي الذي مهد الطريق أمام إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب.¹

¹ أحمد سعيد نوفل، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع و التحديات، ص ص 1-4

(أ) الجماعة الاقتصادية للفحم و الصلب:

دعوة شومان هو أول انطلاقة لإنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم و الفولاذ 1950، و تم التوقيع عليها

في 18 أبريل 1951، حيث وضع أسس للجماعة الاقتصادية الأوروبية ألا و هي :

- الأولى تتعلق بالدولة التي فيها صناعة الصلب بعد الحرب العالمية الثانية.
- الثانية تتمثل في تخوف فرنسا من ألمانيا و لذلك تسعى لاستعادة جار قوي (ألمانيا).
- الثالثة تحوي أوروبا على مستقبلها الذي كان لعبة في يد القوة الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد السوفيتي)¹.

هذه الجماعة الاقتصادية للفحم و الفولاذ لم تبقى بين فرنسا و ألماني فقط بل دعت بلدان أخرى للمشاركة فيها، حيث وقعت كل من إيطاليا و دول البيني لوكس (بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا) عليها والتي كان هدفها وضع صناعات الفحم والصلب تحت سيطرة هيئة عليا و التي تعمل على تحديد حصص كل البلدان و وضع قواعد لمنع المنافسة غير العادلة.²

وقد اتفقت الدول الأعضاء فيما بينها على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الانتقال الحر لتلك المادتين، وإلغاء الرسوم الصادرة والواردة و احترام المنافسة الحرة بين الدول، بشرط أن تخضع هذه المنافسة إلى رقابة لتحقيق المصلحة الاقتصادية المشتركة لدول الأعضاء ومنع الأزمات، و يمكن اعتبار المجموعة الأوروبية نقطة منعطف لاندماج أوروبي ونقطة الانطلاقة نحو المصالحة الألمانية الفرنسية ويعود الفضل

¹ Didier balance, l'Union EU Aspects institutionnelles et politique, Ellipses Edition Marketing S.A , 2006 , p10

² عادل بلجليل ، التجربة الأوروبية في التعاون و التكامل الإقليمي، دراسة مقارنة بين مجموعة 15 و مجموعة 25، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ص 28.

لتلاحم الدول الأوروبية فيما بينها إلى كلاً المشروعية مشروع رابطة الدفاع الأوروبية EDC ومشروع الرابطة السياسية الأوروبية ¹ EPC.

ب) معاهدة روما:

الجماعة الأوروبية، الطاقة الذرية و السوق الأوروبية المشتركة:

وقعت الدول الستة الأعضاء المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب في روما يوم 15/03/1957 على الاتفاقية الخاصة بتأسيس السوق الأوروبية المشتركة و المنظمة الأوروبية للطاقة الذرية.

إنها دمجت بين ثلاثة منظمات: الهيئة الأوروبية للفحم و الفولاذ و السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة الطاقة الأوروبية النووية لتشكل مجموعة اقتصادية أوروبية.²

والدافع الأساسي من هذه المجموعة هو استيعاب الدول الأوروبية لأهمية الطاقة لتطوير إنتاجها وأهمية تجمعها لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي.³

هذه المعاهدة منبثقة من معاهدة الفحم و الصلب إذ أن هدف المجموعة الاقتصادية الأوروبية هو إنشاء سوق مشتركة بين الدول الستة و التنسيق بين الدول و تطوير سياسات القطاعية مع دول البنىلوكس وهدف الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية تعزيز استعمال للطاقة الذرية لأغراض سليمة وضمان النمو في مجال الطاقة من أجل الحد من اعتمادها على الدول الثلاثة، القضاء على العجز الذي يواجهها وبذلك البحث عن استحداثات جديدة.⁴

¹ أحمد بن زايد، توسيع الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية: التطور رهانات وآفاق، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص ص 59، 60.

² أحمد بن زايد، مرجع سابق، ص 61.

³ لجنة جديد، السوق الأوروبية المشتركة و السوق العربية المشتركة تشابه المقدمات و إختلاف النتائج، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة تشرين: كلية الاقتصاد، 2004، ص 13.

⁴ Stéphane Leclerc, l'essentiel du droit des institutions de l'Union européenne, Guano, l'édition, 2010, p17.

وانتجت هذه المعاهدة إقامة سوق مشتركة ورفع مستوى المعيشي وتستخدم الجماعة العديد من الأدوات

لتحقيق أهدافها المتمثلة في :

- إزالة كل أنواع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء.
- تعريف جمركية موحدة.
- حرية تنقل الأشخاص و رؤوس الأموال.
- المناقشة العادلة داخل السوق.
- معالجة اختلافات موازين المدفوعات.
- التوسيع الاقتصادي للجماعة بمختلف الأجهزة.¹

ج) الجماعة الأوروبية خلال فترة الثمانينات:

عرفت الجماعة الأوروبية زيادة في الدول سنة 1981 انضمت إليها اليونان ثم اسبانيا و سنة 1986

انضمت البرتغال و عرفت هذه المجموعة مرحلتين هما:

- اتفاقية شنغن Schengen 1985:

تحمل المعاهدة في طياتها حرية تنقل الأشخاص بين الدول الأعضاء و صدر المشروع الأول للاتفاقية

عن مبادرة فرنسية ألمانية في مؤتمر فونتنبلو 1984 و ذلك بدفع عجلة التطور للأمام التي تتضمن تنقل

الحر و بإلغاء الحدود المادية، و تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 14/06/1985 بين فرنسا، ألمانيا و دول

البنيلوكس (لوكسمبورغ، ألمانيا، هولندا) البرتغال و إسبانيا و ثم تم التوقيع على تطبيق الاتفاقية في 1990

ودخلت التنفيذ في 1995 و قامت الجماعة الأوروبية بتكريس كل التقنيات اللازمة لحماية الأشخاص و في

1997 أصبحت حرية التنقل مطبقة في أوروبا ما عدا في المملكة المتحدة وأيرلندا.

¹ عادل بلجبل، مرجع سابق الذكر، ص ص 29، 30.

- القانون الأوروبي الأوحـد 1986:

رغم كل النجاح التي حققتها المجموعة (الاتحاد الجمركي)، إلا أنها تواجه عقبات في العديد من المستويات التي تمنعها من تحقيق سوق مشتركة حقيقيا و من بين هذه العقبات:

- سياسة الزراعية.
- سياسة المواصلات المشتركة.
- عدم إزالة القيود الفنية دون التواصل إلى تحقيق تجانس شرعي.
- انشغال الدول الأعضاء باقتصادها على حساب المجموعة.

و لكل هذه الأسباب فكرت المجموعة بإنعاش المجموعة و وضعوا أهداف و هو التواصل إلى السوق الموحدة على قمة أولوياتها و قدمت المفوضية مشروع في مارس 1985 لاستكمال السوق المشتركة في نهاية 1992 و أطلق عليه السوق الموحدة.

تدخل حيز التنفيذ في 1987/07/01 ليزيل قيود حركة التجارة السلع، و الأشخاص و إزالة القيود الفنية على التجارة و رؤوس الأموال عليها توصلت المجموعة إلى تحقيق هذا الهدف بانجاز كل الأشياء المنققة عليها و لم تبق في هذا الحد بل علمت على أحداث تحويلات لدفع عملية الاندماج إلى التقدم.¹

(د) معاهدة ماستريخت 1992:

وقعت معاهدة ماستريخت في فبراير 1992 و دخلت حيز التنفيذ في 1993، بعد تقلبات الدنمارك، ثم رفضها باستفتاء 1 والقبول في الاستفتاء 2.

- في فرنسا خرج بالقبول الضئيل.

- في لندن تم التصديق.

¹ رقية غربي، السياسة الخارجية لاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2011/2012، ص ص 63-65.

و ألمانيا رفض بعد مداولات من قبل محكمة الدستورية وهذا ما أثر قلق ولكن أرادت المجموعة إضفاء المزيد من الفعالية و الديمقراطية في الاتحاد بعد الدول بمتطلباتها للانضمام بدخول المعاهدة حيز التنفيذ¹. ولقد تحول اسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى الجماعة الأوروبية و ذلك لأن أهدافها تهدف شمل الحدود الاقتصادي و العديد من المجالات.

- حماية البيئة والحماية الاجتماعية والتضامن الاقتصادي والاجتماعي ، التنمية ، التكنولوجيا.²
- وتعتبر هذه المعاهدة نقطة هامة في حياة أوروبا من خلال المبادئ التي طرحتها و التي تعتبر بمثابة دستور عمل للاتحاد و لقد نصت المعاهدة على:
- إقامة أوروبا موحدة في شكل اتحاد فدرالي .
- تحقيق سوق داخلية.
- التنسيق في مجال السياسة الداخلية و القضاء و الوصول إلى السياسة الخارجية أمنية و دفاعية ومشاركة.
- تحقيق وحدة اقتصادية و نقدية.
- جنسية أوروبية و جنسية وطنية موحدة.
- مشاركة المواطنين باختلاف أجناسهم في الانتخابات.
- و توصلت هذه العمليات إلى أن تم استكمال إنشاء السوق الداخلية عام 1993 و تم إنشاء بنك مركزي و اتخاذ عملة موحدة و للدخول في الاتحاد النقدي وضعت ماستريخت شروط هي:
- أن لا تكون نسبة الدين العام إلى إجمال ناتج القومي لها أكثر من 6.2 %
- أن لا يزيد عجز الموازية عن 3%.
- الحفاظ على معدل تضخم بحيث لا يزيد عن 1.5 % مقارنة بالدول.

¹ جون بيندر، سايمون أشرود، الاتحاد الأوروبي، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، 2015، ص34.

² هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص 60.

- بقاء أسعار الفائدة منخفضة .

- مشاركة الدولة العضوي (المشتركة و سوق مشتركة) سلة العملات الأوروبية بالنسبة للتجربة

وتتغير قيمة عملة الدولة بأكثر من 2.0 % زيادة أو نقصان.¹

وفي سنة 1949 وضعت الدول مواصفات موحدة للسلع الاستهلاكية و بحرية تنقلها و كذلك فتح فروع

الشركات والمؤسسات المصرفية في آية من الدول و ألغيت الحواجز الجمركية.

ولم تتوصل قمة بروكسل 2003 إلى اتفاق الدستور الجديد و اتفقت الدول على العمل ببنود معاهدة

نيس²، و قد حددت الاتفاقية ثلاثة مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة:

1. المرحلة الأولى: من 1992 إلى 1994:

تعمل على تحرير دولة رؤوس الأموال بين الدول، و تكثيف التعاون بين الهيئات و زيادة التطابق في

السياسة الاقتصادية و التعاون بين البنوك المركزية و الوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

2. المرحلة الثانية: من 1995 إلى 1998:

تسعى إلى استكمال المصادقة على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة من قبل جميع الأعضاء و

التخلي عن سد العجز في الموازنات، و كذلك عرض الدول للشروط لمعرفة مدى استعدادها للمرحلة الثالثة.

3. المرحلة الثالثة:

رغبتها في إنشاء بنك مركزي أوروبي و يعمل على إصدار العملة الأوروبية الموحدة و يبدأ رأسمال بـ

40 مليارات إيكو و حصة ألمانيا تقدر بـ 25% .

و في سنة 2003 تم إصدار الخطة الدفاعية للاتحاد الأوروبي في بروكسل و نصت على تشكيل نواة

عسكرية في 2004 تعمل على تخطيط لعمليات مستقلة للاتحاد الأوروبي.³

¹ لينة جديد، مرجع سابق الذكر، ص 25، 26.

² هشام صاغور، مرجع سابق الذكر، ص 62.

³ أحمد بن زايد، مرجع سابق الذكر، ص 71.

هـ) معاهدة أمستردام 1997:

تم التوقيع على هذه المعاهدة في 1997/10/02 و دخلت حيزا لتنفيذ في 1999 جاءت لتؤكد الركائز

الثلاثة للاتحاد، و قد أدخلت بعض التعديلات ويمكننا تحديد أهم نقاط هذه المعاهدة فيما يلي:

- أدمجت السياسة الاجتماعية و ظروف العمل في المعاهدة.
- تعزيز حقوق المواطن الأوروبي كما أن من مبادئ الاتحاد و تجد الديمقراطية الحرية، الاحترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية دولة القانون و يمكن للاتحاد التصدي لكل ما حدث على التمييز.
- نص على واجب الدول الأعضاء في التعاون فيما بينها في السياسة الخارجية ومجال الأمن و قد أنشأت منصب (الممثل السياسي) لهذه الشؤون .
- تقوية الرقابة على الحدود ، الإجراءات المشتركة فيما يخص الهجرة و اللجوء السياسي.
- تمديد الشرطة الأوروبية أوروبول لمساعدة الشرطة الوطنية لمواجهة الجريمة المنظمة و تهريب المخدرات و الهجرة الغير الشرعية.
- الاندماج بين الحكومات الأوروبية خلق مناصب عمل و تمويل البرامج من موازنة الاتحاد.
- إتاحة الفرصة لاتحاد أوروبا الغربية لطلب التدخل لقيام هجمات إنسانية و حفظ السلام و حل الأزمات.
- ترك المجموعة المفوضة الأوروبية على حالها فيما يخص العضوية لمفوض واحد لكل من الدول الصغيرة، و اثنين للدول الخمس الكبرى: فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا، إسبانيا.¹
- ولقد عقد الاتحاد العديد من الاجتماعات لتوسيع الاتحاد الأوروبي ويمكن ذكر البعض من الجلسات:

¹ محمد المجزوب، التنظيم الدولي النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، ط9، 2007، ص 553 - 555.

- 1999 تمحورت حول اصطلاحات المؤسسات.
- 2000 تضمنت معالجة المسائل المعلقة من 1992.
- اجتماع الأوروبي في هلنسي في كانون الأول (ديسمبر) 1999 قرروا اجتماع الشروع للانضمام للاتحاد مع ست دول أخرى من أوروبا الوسطى. و الشرقية: بلغاريا ليتوانيا، سلوفاكيا، رومانيا ، مالطا.
- و قد اعترفت الجماعة بتركيا كدولة مرشحة لكن اشترطوا أن تعمل على بعض الالتزامات على المستوى السياسي.¹
- (و معاهدة نيس 2001:
- نشأت في 26 فيفري 2001 و دخلت حيز التنفيذ في 01 فيفري 2003 إذ أنها ركزت على إصلاح المؤسسات و هي:
- إصلاح الإجراءات صنع القرار: زيادة مجالات مشاركة البرلمان في التشريعات و كذا قامت بتوسيع نطاق اتخاذ القرارات بالأغلبية إلى 27 مجال مثلا: التعاون القضائي، سياسة التماسك الاجتماعي و الاقتصادي.
- تركيب المؤسسات ، قامت بتحديد العدد الأقصى لمقاعد البرلمان الأوروبي بـ 732 مقعد و عدد مقاعد اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية و لجنة الأقاليم بـ 350 مقعد المفوضية تتكون من مفوض واحد لكل دولة.

¹ محمد المجزوب، المرجع نفسه، ص ص 553-555.

- توسيع التعاون: نص على أنه يمكن لكل ثمانية دول من الاتحاد أن تتعاون فيما بينها في العديد من المجالات في السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة PESC لكن لا يمكن لها أن تتعاون في مجال الدفاع أو العسكري.¹

إلى جانب كل هذه الإصلاحات فنتطرق على ألفاظ أخرى تضمنتها هذه المعادلة:

- تبني ميثاق للحقوق الأساسية دون أن يكون قانونيا.
- حق الاتحاد الأوروبي في التفتيش عن وجود خلل في الحقوق و حذف الحقوق المخالفة للدولة.
- إعطاء أولوية للجنة السياسية و الأمنية اتخاذ القرارات المناسبة في عمليات إدارة الأزمات.
- تغيير اسم الجريدة الرسمية للمجموعات إلى اسم الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي.
- إعلان ملحق هذه المعاهدة قرر عقد اجتماعات المجلس في بروكسل
- تحويل معاهدة المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب إلى مجموعة الأوروبية و ربطها بمركز البحث في قطاع الفحم و الصلب.
- تهيئة الاتحاد لقبول عضوية دول أوروبا الوسطى و الشرقية.
- إعادة توزيع المقاعد في البرلمان.
- تبني نظام الأحزاب السياسية.
- اتخاذ قرار تعيين المفوضين عن طريق المجلس الأوروبي و يكون بأغلبية و بموافقة البرلمان.
- جعل التصويت بالأغلبية القاعدة و التصويت بالإجماع إلا في المجالات الآتية: الضمان الاجتماعي، الضرائب، الثقافة، التربية، الهجرة.²

¹ رقية غربي، مرجع سابق الذكر، ص 70.

² محمد مجزوب، مرجع سابق الذكر، ص 555، 556.

ز) معاهدة لشبونة 2007:

بعد الرفض الذي قابل الدستور الأوروبي من قبل المواطنين في فرنسا و هولندا و الذي لم يتوصل إلى حل المشاكل العالقة و هذا ما دفع الدول الأوروبية إلى إيجاد حل مناسب و الابتعاد عن كل ما يقف أمام حل هذه المشاكل. ويعد الكثير من الاجتماعات تمكنت الدول من الاتفاق على معاهدة لشبونة التي تم التوقيع عليها في العاصمة البرتغالية لشبونة في أكتوبر¹.

و لقد صادقت عليه جميع دول الاتحاد الأوروبي لكن في أيرلندا هناك تمسك بأن تقوم بتصويت شعبي وفي ألمانيا تسعى للحصول على موافقة البرلمان الألماني و المجلس الاتحاد حتى 23 مايو 2008.²

ومن أهم الإصلاحات التي ضمنتها المعاهدة هي:

- تعديل معاهدة الاتحاد الأوروبي 1992 (مؤسسات، المجالات، التعاون السياسي، الاجتماعي و الأمنية المشتركة و سياسة الدفاع.

- تعديل معاهدة روما و قد تحولت الى معاهدة سير عمل الاتحاد

- إدماج الركائز الثلاثة للاتحاد

- خلق مناصب جديدة:

• رئيس المجلس الأوروبي

• الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية و السياسة الأمنية.

- العمل بمبدأ القرار المشترك و زيادة صلاحيات البرلمان.

- توسيع السياسات المشتركة في نطاقات مختلفة و الطاقة، الوقود ، الاحتباس الحراري.

- زيادة مجالات أخرى التي تتخذ القرارات فيها بالأغلبية.

- أعطت طابعا قانونيا لوثيقة الحقوق الأساسية.

¹ رقية غربي، مرجع سابق الذكر، ص72.

² هشام صاغور، مرجع سابق الذكر، ص 64.

- إعطاء للمواطنين حق الطلب من المفوضية اقتراح مشروع قانون في مجال اختصاص الاتحاد.¹
- مبدأ المساواة في مواطنة بين المواطنين في أوروبا.
- إصدار قرارات نظام التصويت بالأغلبية الموصوفة لكل قراراتهم الموافقة عليه بـ 55% من سكان الاتحاد و سنة القاعدة في 2014.
- أعطت العديد من الحقوق للمواطنين الأوروبيين حق حرية التنقل و الإقامة في أي من الدول الأوروبية، حق التشريع العضوية في البرلمان
- حق إعطاء الرأي لكون المفوضية ملتزمة بصياغتها لمشروع قانوني إذا وقع عليه مليون مواطن.
- حددت عدد أعضاء البرلمان (لا يزيد عن 750 عضو)
- سنت عدد أعضاء المفوضية الأوروبية تعادل ثلثي عدد الدول الأعضاء كما في ذلك الممثل الأعلى لسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة و رئيس المفوضية.²

المطلب الثالث: مؤسسات الاتحاد الأوروبي:

بعد اتفاقية باريس و اتفاقية روما، مروراً بقانون أوروبا وصولاً إلى اتفاقية ماستريخت، أصبح الاتحاد الأوروبي أمراً جدياً و واقعياً و قد تميز الاتحاد هذا عن غيره من التنظيمات بتلك المؤسسات و الهياكل التي تعمل في إطاره.³

هذه المؤسسات تبرز خصوصية النظام السياسي الأوروبي والياته و كذا تطوراتها، حيث تنقسم في البناء الهيكلي للاتحاد الأوروبي إلى المؤسسات الرئيسية و إلى المؤسسات الثانوية و المساعدة.

¹ رقية غربي، مرجع سابق الذكر، ص72.

² هشام صاغور، مرجع سابق الذكر، ص 64 - 65.

³ جمال عبد الناصر صرماتج، التنظيم الدولي النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة، عناية: دار العلوم لنشر و التوزيع، ص332.

أولاً: المؤسسات الرئيسية:

توجد في الاتحاد الأوروبي ست مؤسسات رئيسية تساهم في عملية صنع القرار داخل الاتحاد والتي تتمثل في المجلس الأوروبي، المجلس الوزاري، المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، محكمة العدل الأوروبية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، فكل هذه الهيئات والهياكل تساهم في بناء اتحاد أوروبي قوي وفعال.

1. المجلس الأوروبي:

يتكون من رؤساء الدول و حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، حيث تعقد بينهم اجتماعات ومحادثات، في معاهدة الجماعة، مما أدى إلى الحاجة إلى وجود إطار منظم لتبادل وجهات النظر على مستوى القمة، كذا حل المشكلات التي تصادفها، لذا تم الاتفاق في قمة ديسمبر 1974 على عقد اجتماعات ثلاث مرات سنوياً تحت اسم المجلس الأوروبي و قد استمر على هذا المنوال من اتفاق ديسمبر 1985 المكمل لاتفاقية "روما"، و الذي ينص على اعتبار المجلس الأوروبي ضمن المؤسسات الرسمية للجماعة. وظيفة المجلس الأوروبي الأساسية هي وضع الخطوط العامة لسياسة الاندماج و إعطاء التوجيهات لباقي مؤسسات الاتحاد الأوروبي و يختص المجلس برسم السياسة في مجال السياسة الخارجية.

و تتمثل اختصاصات و صلاحيات المجلس الأوروبي في:

أ- منح عملية البناء الأوروبي دفعة سياسية قوية.

ب- تحديد مسيرة هذه العملية و رسم السياسة العامة التي يتعين أن توجه و تقود العمل في مؤسسات

الجماعة الأوروبية و تحديد الطريقة التي تسير عليها عملية التعاون السياسي في أوروبا.

ج- مناقشة جميع الجوانب المتعلقة بإقامة اتحاد أوروبي و العمل على تحقيق التناغم فيما بينها.

د- تمهيد الطريق أمام ضم قطاعات جديدة إلى عملية التكامل الأوروبي.¹

¹ صدام مرير الجميلي، المرجع نفسه، ص ص 59-63.

هـ- التعبير عن الموقف الأوروبي المشترك في قضايا السياسة الخارجية.

تتولى رئاسة المجلس واحدة من الدول الأعضاء لقد ستة أشهر. و يكون رئيس الحكومة أو الدولة هو رئيس المجلس و المتحدث باسم المجلس، و كلل اجتماعات المجلس تعقد في الدولة التي تتولى الرئاسة.

2. مجلس الاتحاد الأوروبي (المجلس الوزاري):

بداية كان هذا المجلس يسمى مجلس الجماعات الأوروبية، حيث طرأت عليه تعديلات كثيرة و قد تطور عبر مجموعة من المعاهدات.¹

المجلس الوزاري يتشكل من وزراء الدول الأعضاء حيث يتناوبون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر، ومن أهم مهام هذا المجلس نجد: حق المبادرة في التشريعات و كذا ممارسة السلطة التنفيذية، رقابة على المفوضية و ذلك بمساعدة الأمانة العامة.

يعد هذا المجلس المؤسسة الرئيسية في صنع القرار حيث يتولى وضع السياسة العامة للجماعة الأوروبية، فهو المسئول عن سياسة الاتحاد في الشؤون المختلفة.²

أن عضوية المجلس الوزاري تختلف بحسب الموضوع محل البحث، فعندما يتعلق الموضوع بالزراعة يجتمع وزراء الزراعة للدول الأعضاء أما اذا كان الموضوع يخض الميزانية يتم اجتماع وزراء المالية، فتتم كافة الاجتماعات على هذا المنوال.³

هناك ثلاث أنماط مختلفة لعملية اتخاذ القرارات في المجلس الوزاري الأوروبي:

أ- هناك أنواع من القرارات يمكن اتخاذها بالأغلبية البسيطة وفق مبدأ المساواة السيادية اي على أساس أن لكل دولة صوت واحد.

¹ صدام مرير الجميلي، المرجع نفسه، صص 59-63.

² صدام مرير الجميلي، المرجع نفسه، ص 66.

³ جمال عبد الناصر صرمانج، مرجع سابق الذكر، ص 332.

ب- هناك أنواع أخرى من القرارات تتطلب أغلبية خاصة "موصوفة" تحسب وفق نظام التصويت الترجيحي و تختلف فيه أوزان الدول في عملية التصويت باختلاف حجمها و قوتها وثقلها الفعلي.

ج- هناك أنواع أخرى أيضا من القرارات تتطلب الاجماع¹.

3. المفوضية الأوروبية:

تعتبر المفوضية الأوروبية مؤسسة مهمة في الاتحاد الأوروبي، و أعضاء المفوضية يعينون من طرف الدول الأعضاء، حيث يكون ولائهم للاتحاد و ليس لدولهم، فعند دخولهم يؤدون قسم الولاء التام للاتحاد²

المفوضية الأوروبية تتكون من 20 مفوضا مرشحون من طرف الدول لأعضاء، حيث يتم انتخابهم من طرف البرلمان الأوروبي و تتمثل أهم صلاحيات و مهام هذه المفوضية كالتالي:

- السهر على حسن تطبيق قانون المجموعات.
- صلاحية تقديم المقترحات إلى البرلمان الأوروبي و المجلس الوزاري.
- رفع الشكاوى إلى محكمة العدل الأوروبية بشأن انتهاكات الدول أو المؤسسات للتشريعات المشتركة.
- تمثيل الاتحاد³.

و بسبب انضمام أعضاء جدد إلى المفوضية وكذا عمليات التوسع الأفقي، طرأ تغيير على تشكيل

المفوضية الأوروبية، فبداية من نوفمبر 2009، أصبحت المفوضية تتشكل من 20 تجمع.

هذه المفوضية كهيئة جماعية تجتمع على الأقل مرة في الأسبوع و يتم اتخاذ كافة القرارات بالأغلبية

البسيطة.

¹ هشام صاغور، مرجع سابق الذكر، ص53.

² صدام مرير الجميل، مرجع سابق الذكر، ص66.

³ جمال عبد الناصر صرمانج، مرجع سابق الذكر، ص336.

فالمفوضية الأوروبية بعدما حدث فيها تغيير أصبحت تمتلك صلاحيات واسعة حيث يحق لها تقديم مقترحات القوانين و الإشراف على تنفيذها، و أيضا تقوم المفوضية بتمثيل إتحاد في المفاوضات الدولية حيث يمكنها من توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الاتحاد، و كذلك تمتلك صلاحيات واسعة في قبول أعضاء جدد في الاتحاد، و حسب معاهدة نيس فيحق لكل دولة عضو في الاتحاد تعيين مفوض واحد¹.

4. البرلمان الأوروبي:

هيئة تمثيلية تعبر عن إرادة الشعوب الأوروبية و تجسد استمرار دعم تأييد هذه الشعوب لفكرة الموحدة والاندماج، أعضاء البرلمان الأوروبي ينتخبون بالاقتراع المباشر حيث نصت معاهدة باريس على إقامة جمعية برلمانية مكون من 87 مندوبا، يتم تعيينهم من طرف الدول الأعضاء وتجتمع الجمعية البرلمانية مرة واحدة كل عام و ذلك من أجل مناقشة تقارير المفوضية.

نصت معاهدة روما 1957 على تشكيل برلمان أوروبي 1962، إلا أنه لم يبدأ فعليا إلا بعد صدور القانون الأوروبي الموحد 1986، حيث زادت عدد المقاعد إلى 144 بواسطة برلمانات الدول الأعضاء، وذلك لم يمن بالاقتراع المباشر، و من أهم واجبات البرلمان الرقابة على اتفاق موارد الجماعة الأوروبية. في عام 1978 حصل تغيير حيث تم قرار نظام لاقتراع المباشر لاعتبار النواب الأوروبيين الذين يمثلون الدول الأعضاء فعليا في 1979 العام الذي شهد ظهور أول برلمان أوروبي الذي نص القانون أن تكون مدته خمس سنوات و تتابعته منذ عام 1979 إلى آخرها في عام 2004، حيث انتخب ممثلين عن 25 دولة أوروبية.

أن تمثيل الدول في عام 2009 بقدر حسب عدد مكانها، فألمانيا أكبر دولة في الاتحاد الأوروبي من حيث السكان، و مالطيا أصغر دولة، لم يكن هناك لأي شروط لعضوية البرلمان الأوروبي.

¹ صدام مرير الجميلي، مرجع سابق الذكر، ص 68-70.

يعقد البرلمان الأوروبي كافة اجتماعاته العادية في مدينة ستراسبورغ التي تعتبر المقر الرسمي والنهاي للبرلمان الأوروبي، أما الاجتماعات الأخرى فتعقد في بروكسل، و يحدد البرلمان الأوروبي نظامه الداخلي بنفسه، و في كل سنتين و نصف يختار رئيسا و نائب و خمس مراقبين ماليين، و يحدد أيضا اللجان البرلمانية الدائمة و المؤقتة و كذا لجان تحقيق.

بعد ما كان للبرلمان الأوروبي في البداية وظائف محدودة و معظمها استثماري، إلا أن بعد صدور القانون الأوروبي الموحد لعام 1986 أصبح له ثلاث صلاحيات (وظائف) رئيسية هي:

- إدخال تعديلات على مشروعات القوانين المقترحة
 - حق الاعتراض و وفق تعطيل صدور بعض المشروعات
 - سلطة التصديق على المعاهدات و الانضمام و المشاركة في الاتحاد.
- ثم أضافت معاهدة ماستريخت صلاحية رابعة و التي تتمثل في المشاركة في اتخاذ القرارات في بعض المجالات المهمة¹.

5. محكمة العدل الأوروبية:

تقع هذه المحكمة في لوكسمبورغ، تتكون من 15 قاضيا، و يساعدهم تسعة محامين عامين و نجد أن القضاة يعينون باتفاق الحكومات لمدة ستة سنوات تكون قابلة للتجديد.

تعتبر محكمة العدل الأوروبية جهاز قضائي للاتحاد الأوروبي، و يتم اختيار أعضاء المحكمة من قبل المجلي الوزاري، و يختار قاض واحد من أعضاء المحكمة ليكون رئيسا لها لمدة ثلاث سنوات قابلة لتجديد، و بتغيير عدد أعضاء الجماعة الأوروبية، يتم كذلك تغيير أعضاء المحكمة حيث يتم توفير كافة الوسائل اللازمة للقضاة من أجل القيام بأعمالهم و واجباتهم بطريقة سليمة و ناجحة.

و تتمثل أهم اختصاصات و مهام المحكمة في:

¹ صدام مرير الجميلي، مرجع سابق الذكر، ص ص 66-69

- الفصل في النزاعات بين الدول لأعضاء حول تفسير القوانين و المعاهدات و الاتفاقيات.
 - الفصل في النزاعات و الخلافات التي تحدث داخل الاتحاد سواء بين مؤسسات الاتحاد، أو بين دول الأعضاء، و بين مؤسسات الاتحاد فيما بينها.
 - الفصل في المنازعات حول الحقوق و الالتزامات التي تحدث بين الأفراد و الشركات، أو بين الدول الأعضاء من ناحية أخرى.
 - العمل على تفسير الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد.
 - الفصل على المسائل المرفوعة إليها من المحاكم الوطنية، و تحديد القوانين الواجبة التطبيق.
- و بسبب تزايد المسائل في محكمة العدل الأوروبية، دعت الضرورة إلى إنشاء محكمة ابتدائية وذلك قصد تخفيف النقل للمحكمة الرئيسية، و تكون قرارات المحكمة الابتدائية قابلة للاستئناف والمراجعة أمام محكمة العدل الأوروبية¹.

6. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية:

تتكون هذه اللجنة من أعضاء يمثلون مختلف المناطق الجغرافية التي تضم مختلف النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية تعمل هذه اللجنة على مساعدة المجموعة الأوروبية و كذا اللجنة الأوروبية للطاقة الذرية في بعض القضايا العالقة، و تعمل كذلك على المساهمة في النجاح المجموعة الأوروبية في بعض القطاعات كالقطاع التجاري الصناعي...²

يتم تعيين اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية من طرف المجلس الوزاري و ذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، و يتم اختيار رئيس اللجنة من طرف أعضائها كل سنتين، هذه اللجنة تقع في بروكسيل حيث تجتمع ثلاث مرات شهريا و يتمثل مهام هذه اللجنة في دراسة الآراء المقدمة لها في المجالات التالية: الزراعة،

1 صدام مرير الجميلي، المرجع نفسه، ص ص72-74.

² جمال عبد الناصر صرمانيج، مرجع سابق الذكر، ص 334.

الصناعة، التجارة، الخدمات، المواصلات، الطاقة و المسائل النووية، المسائل الاقتصادية و المالية، المسائل الاجتماعية، العلاقات الخارجية، التنمية الإقليمية، حماية البيئة و الشؤون المستهلكة.

و قد نصت كل معاهدات الاتحاد الأوروبي و مشروع الأوروبي على وجوب قيام المجلس الوزاري والبرلمان و المفوضية بالتشاور مسبقا مع اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية في بعض الموضوعات¹.

ثانيا: المؤسسات الاستشارية و المستقلة:

بالإضافة إلى المؤسسات السابقة هناك عدد من المؤسسات حيث توجد مالها دور استشاري و مالها دور مستقل، فهي كلما تعمل من أجل مصله أوروبا الموحدة في المستقبل و من بين هذه المؤسسات نجد:

1. محكمة المراجعين (الجهاز الأوروبي للمحاسبة):

هذه المحكمة مسؤولة عن مراقبة و فحص و كذا مراجعة ميزانية و حسابات الاتحاد الأوروبي، من حيث الإيرادات و النفقات ، بدأت هذه المحكمة العمل في حزيران 1977، و الحاجة إلى إنشاء هذه المحكمة يرجع إلى تطور الجماعة الأوروبية حيث أصبح لها موارد و إيرادات ذاتية لا تقتصر فقط على الدول الأعضاء.

كل دولة من الدول الأعضاء تقدم عضوا يكون له خبرة في الأعمال المحاسبية، حيث يتم تعيينهم من قبل المجلس الوزاري و ذلك لمدة 6 سنوات، حيث يجب على هذه الهيئة (المحكمة) أن تقدم تقرير سنويا².

الجهاز الأوروبي للمحاسبة بشكل عام هو المختص بمراقبة حسابات الواردات و النفقات لجميع الأموال التي ترد أو تصرف من قبل كل مجموعة من المجموعات الأوروبية.³

¹ صدام مرير الجميلي، مرجع سابق الذكر، ص ص 74، 75.

² صدام مرير الجميلي، المرجع نفسه، ص 74

³ جمال عبد الناصر صرمانج، مرجع سابق الذكر، ص 336.

2. لجنة الأقاليم:

يقع مقر اللجنة في بروكسيل، حيث أنشأت هذه اللجنة بموجب اتفاقية ماستريخت، تتكون من ممثلين يمثلون السلطات المحلية و الإقليمية، يعينون من قبل مجلس الاتحاد لمدة أربع سنوات¹.

هذه اللجنة يستشيرها المجلس الوزاري و كذا المفوضية في عدد من المجالات كالتعليم، الثقافة، المواصلات، مكافحة البطالة و التشريعات الاجتماعية.²

و مهام اللجنة يتمثل في تقديم الاستشارات إلى مجلس الاتحاد و إلى اللجنة العليا في القضايا التي تهم الاتحاد و التي نصت عليها اتفاقية ماستريخت.³

3. البنك الأوروبي للاستثمار:

لقد عملت اتفاقية روما 1957 على خلق مؤسسة مالية في الجماعة تعمل على تحقيق تنمية متوازنة و دائمة في الدول الأعضاء بدلا من تحقيق الربح، مما أدى إلى تأسيس بنك أوروبي للاستثمار في 1958 و الذي يقوم بمجموعة من المهمات التي تتمثل في:

أ- الاهتمام بالأقاليم أقل تقدما في أوروبا و تمويل مشروعات الاستثمار قصد تحقيق التقدم و النمو فيها.

ب- تمويل مشروعات مشتركة في الدول الأوروبية بهدف تسهيل و دعم أهداف الجماعة ككل، و معالجة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية المشتركة التي تواجهها مثل: البطالة، التحديث، تجديد الصناعات و القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ت- تمويل مشروعات أوروبية مشتركة خارج دول الجماعة قصد توفير الأرضية المشتركة مع العالم الخارجي.

¹ جمال عبد الناصر صرمانج، المرجع نفسه، ص335.

² صدام مرير الجميلي، مرجع سابق الذكر، ص76.

³ جمال عبد الناصر صرمانج، المرجع نفسه، ص335.

البنك الأوروبي للاستثمار ذو شخصية قانونية يشرف عليه مجلس محافظين المكون من وزراء المالية للاتحاد الأوروبي، وتتمثل مهمة هذا البنك في تحديد التوجهات العامة لسياسة الائتمان والإشراف الأوروبي، و ذلك حسب الامكانيات و القدرات المالية لكل دولة.¹

4. البنك المركزي الأوروبي:

هذا البنك المركزي تأسس في آخر مراحل تطور الجماعة الأوروبية، أي قرار توحيد الحملات الأوروبية و إصدار عملة موحدة (اليورو).

هدف هذا البنك يتمثل في المحافظة على استقرار العملة الأوروبية و ضبط حجم النقود المتداولة، حيث يشكل البنك المركزي مع البنوك الأوروبية المركزية التي تتبنى عملة اليورو و هي منظومة موحدة تسمى منظومة البنوك الأوروبية المركزية في الدول الأعضاء و كذلك أعضاء المجلس التنفيذي الذي يتكون بدوره من الرئيس و نائب الرئيس و أربع أعضاء حيث يتم تعيينهم لمدة ثماني سنوات، و يجب أن تتوفر لدى هؤلاء الأعضاء الكفاءات و القدرات اللازمة لتولي هذه المناصب.

البنوك المركزية في الاتحاد الأوروبي تشكلت مع البنك المركزي الأوروبي منظومة موحدة تعمل على تنفيذ السياسة المالية و النقدية للجماعة الأوروبية.

أن كل هذه المؤسسات و الأجهزة الموجودة في الاتحاد الأوروبي تكون مستقلة و تعمل بحياد عن الدول الأعضاء حيث تعمل على تنمية و تقوية الاتحاد الأوروبي، حيث يشترط على موظفيهم العمل بجهد وإتقان من أجل الوصول إلى المستقبل الأفضل لأوروبا الموحدة أي خلق وحدة أوروبية قوية و متماسكة أكثر.²

¹ صدام مرير الجميلي، مرجع سابق الذكر، ص 77، 76.

² صدام مرير الجميلي، المرجع نفسه، ص 78، 77.

المبحث الثاني: أساسيات الاتحاد الأوروبي:

يرتكز الاتحاد الأوروبي على المبادئ التي تعتبر ركيزة قيامه، و من خلال هذه المبادئ إلى تحقيق أهدافه المشتركة، و بالرغم من كل هذه المجهودات التي بذلها الاتحاد الأوروبي إلا انه يقف أمامه عقبات تعرقل مسيرته في الكثير من المجالات.

المطلب الأول: مبادئ الاتحاد الأوروبي:

نجد أن الاتحاد الأوروبي يقوم على العديد و مختلف المبادئ و هي كالتالي:

- 1- المبدأ الأساسي هو التعاون بين الدول الأعضاء لكن بالاحتفاظ عن سيادتها فالمجلس الأوروبي و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يقومان على هذا المبدأ فإن التعاون بين الدول توقف على مدى رتبته.
- 2- احترام هوية الدول التي تقوم على نظام الحكم الراشد.
- 3- احترام الحقوق الأساسية التي نصت عليها الاتفاقية الأوروبية لحقوق و الحريات الأساسية.
- 4- انشاء اتحاد اقتصادي لتعزيز التعاون السياسي و الاقتصادي.¹
- 5- مبدأ الديمقراطية: الذي يظهر من قواعد و شروط الحضرية لاتحاد.
- 6- مبدأ سيادة القانون: حيث يتضح في وجوب الدول الأعضاء و مؤسساته العمل حسب القواعد القانونية المنظمة للعلاقة بينها.²

¹ جمال عبد الناصر صرمانج، مرجع سابق الذكر، ص 331.

² عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، الاتحاد الأوروبي و العلاقات اليمنية الأوروبية، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2011، ص27.

المطلب الثاني: أهداف الاتحاد الأوروبي:

تتمثل أهداف الاتحاد الأوروبي فيما يلي:

- 1- الابتعاد عن الحروب و استخدام السلام وسيلة لحل النزاعات بين الدول، و العمل على تحقيق التوازن فيما بين هذه الدول.
- 2- العمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية باعتبار الاتحاد الأوروبي وحدة اقتصادية، حيث يستمد الاتحاد قوته من الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى.
- 3- تحقيق الوحدة السياسية بين الشعوب الأوروبية عن طريق الاتحاد الأوروبي و تتحقق كذلك الوحدة الاقتصادية بين دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- 4- تنمية و رفع الخدمات الاجتماعية و ذلك عن طريق تحسين المستوى المعيشي لشعوب دول الاتحاد و تقوية الروابط الاجتماعية بينهم.¹

المطلب الثالث: العقبات التي واجهت الاتحاد الأوروبي:

أهم العقبات التي واجهت الاتحاد الأوروبي هي:

- 1- **العولمة:** التي دفعت دول الاتحاد إلى التنافس مع آسيا و مع بقية دول العالم المتعولم، و ذلك قلل من المحافظة على النمط الاجتماعي بالدول الغربية و تسبب كذلك من ظهور كثير من المشكلات التي من أهمها مشكلة البطالة التي ظهرت في صورتها الحقيقية باتحاد الشركات الأوروبية إلى دول أقل تكلفة في الأيدي العاملة كدول شرق آسيا.
- و لمواجهة هذا التحدي لابد من:
- أن يكون هناك إصلاح اقتصادي في بادئ الأمر.

¹ جمال عبد الناصر صرمانج، مرجع سابق الذكر، ص 331، 332.

- توثيق الليبرالية
- تقليل البيروقراطية الإدارية في الشركات
- حفظ الضرائب و خصوصا الضرائب المفروضة على الأيدي العاملة ، و يقابله ضرورة رفع ضرائب رأس المال للشركات المنتجة.
- أن يكون لدينا نظام اقتصادي اجتماعي موحد لتحويل بعض الضرائب
- الاعتماد على البحوث التنموية الذاتية للحصول على التقنيات المتقدمة.

2- الديمغرافيا:

أغلب سكان أوروبا هم من كبار السن، حيث معدل الأعمار فيها في تصاعد مستمر، و قد ثبتت الإحصائيات أن مقابل شخصين فاعلين يوجد شخص غير فاعل بسبب تقدم السن و كذلك التقاعد المبكر يعتبر أيضا مشكلة.

و لمواجهة هذا التحدي لابد من وجود مجموعة إجراءات تعمل على تشجيع التقاعد المتأخر.

3- الهجرة إلى أوروبا:

في الآونة الأخيرة مهنتك ارتفاع كبير في نسبة الهجرة إلى أوروبا بطريقة غير شرعية و ذلك راجع إلى العديد من الأسباب كالبطالة، سوء الأحوال المعيشة...إلخ.

و لمواجهة هذا التحدي لابد من:

- وضع إجراءات جديدة لتنظيم عملية الهجرة إلى أوروبا.
- منع القيام بالهجرة غير المشروعة و ذلك بوضع قوانين صارمة.¹

¹ إبراهيم اسماعيل، الاتحاد الأوروبي التجربة و التحديات، 6 جوان 2006، ص ص2،3.

4- عدم الاتفاق الدول مسألة توسيع الاتحاد الأوروبي:

أصبح الاتحاد الأوروبي يضم عددا كبيرا من الدول إضافة إلى رغبة الدول الأخرى للانضمام فيه، ولذلك يمكن أن تصادف عقبات لتعدد اللغات و يرى الكثير من الأوروبيين أن الاتحاد أسرع كثيرا في ضم دول أخرى فنجد أن هناك طرف يسعى لتوسيعه و طرف آخر يرغب في تشكيله ضمن منظومة سياسية، وقد تكون هناك مجموعة يمكن أن تشكل اندماج وتقف على الكثير من الأشياء مثل السياسة الدولية الخارجية هذا التخوف أدى على تخوف الكثير من التصويت للدستور الأوروبي، فهم يخافون من عدم الاتحاد على التقيد في إدارته، و حل مشكله.¹

5- خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (البركسيت)

هو عبارة عن احتجاج ثلاثي ضد ارتفاع الهجرة ، ضد مدينة المصرفيين في لندن، ضد مؤسسات الاتحاد الأوروبي.²

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أحدث هزة كبيرة فلقد فتح الباب امام مخاطر كثيرة حيث لجأت القادة الأوروبية الى ردع الدول الاعضاء لتقادي دعوة متماثلة تترتب اثار سلبية على أوروبا حيث توصلت بعض الدول للانهيال بسبب اللاجئين و الضغوطات و اصبحت الدول تهتم بمشاكلها الداخلية اضافة الى الضغوطات الخارجية مثل تركيا و روسيا التي تستغل الوضع لصالحها و كل هذا سيؤدي الى فقدان السوق المشتركة و القيم المشتركة الأوروبية كذلك ستعم الفوضى في المجتمع الأوروبي وعدم القدرة على تلبية حاجياته.³

¹ ابراهيم اسماعيل، المرجع نفسه، ص ص3،2.

² جعفر ساكس، **The Meaning of Brexit** ، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.project-syndicate.org/commentary/meaning-of-brexite-by-jeffrey-d-sachs-2016-06> ، يوم

الإطلاق 2016/09/14، الساعة: 21:00.

³ جورج سورس ، البريكسيت ومستقبل أوروبا ، <https://www.project-syndicate.org/commentary/brexit-eu->

disintegration-inevitable-by-george-soros-2016-06/arabic ، يوم الإطلاق 2016/09/14 ، الساعة: 21:15 .

المبحث الثالث: ماهية السياسة الخارجية الأوروبية:

المطلب الأول: مضمون السياسة الخارجية الأوروبية:

بعد موضوع السياسة الخارجية ولید العلاقات الدولية، حيث أثار نقاش و جدال بين العديد من المفكرين و المختصين بهذا المجال، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى تعريف إجرائي و شامل لسياسة الخارجية، لكن هذا لا يمنع المفكرين من تقديم تعارف مختلفة و التي نذكر منها:

- **تعريف جيمس روزنو:** "بأنها التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما

للمحافظة على الجوانب المرغوب في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة.¹

- **تعريف يفرنس و سنايدر:** " أنها منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره

للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل.

- **محمد السيد سليم:** " بأنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية

من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محدّدة في المحيط الخارجي "

- **Léon Noel :** فن تسيير علاقات دولة مع الدول الأخرى²

- **مراسيل ميرل،** أي الذي يعالج مشاكل تطرح في ما وراء الحدود³.

ومن كل هذه التعاريف نستخلص تعريفاً وهو: السياسة الخارجية الأوروبية هي كل القرارات والمشاريع

التي يتخذها و يصدرها الاتحاد الأوروبي بموافقة دوله تجاه العالم الخارجي،

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، جامعة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998/2000، ص ص 7-11.

² احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، بجامعة بغداد :كلية العلوم السياسية ، عمان: دار زهران، 2009، ص ص 22، 23.

³ هشام صاغور ،مرجع سابق الذكر، ص 24.

المطلب الثاني: عوامل قيام السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة و أهدافها:

أولاً: عوامل قيام السياسة الخارجية المشتركة:

يوجد عاملان هامين و أساسيان أحدهما داخلي و الآخر خارجي.

- العامل الداخلي:

بعد بلوغ عملية التكامل الاقتصادي التقدم والتطور وتحقيقها لنجاحات و مكاسب كثيرة و كبيرة وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية مما أدى إلى ضرورة الدخول في مرحلة الوحدة السياسية التي تعتبر المضمون الحقيقي والحامي الفعلي لهذه الوحدة الاقتصادية التي كان من الممكن أن تنهار و تتراجع إن لم تتحقق الوحدة السياسية.

- العامل الخارجي:

يتمثل في انهيار المعسكر الاشتراكي و بالتالي أزيح الخطر الكبير الذي كان يهدد أوروبا و يدفعها للإحتماء بالمطلة الأمريكية في إطار سياسة أطلسية محكمة، و بالتالي كان على أوروبا إعادة النظر في علاقاتها الخارجية، حيث أن هذه الإعادة تتطلب قيام سياسة خارجية موحدة فعالة قوية و مؤثرة.¹

ثانياً: أهداف السياسة الخارجية المشتركة:

و هي الأهداف التي حددتها معاهدة ماسترخت و التي تتمثل في:

- العمل على حماية القيم المشتركة و المصالح الأساسية للاتحاد

- حماية أمن الاتحاد

- الإسهام في حفظ السلام و الأمن الدوليين، وفق المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة

و البيان الختامي لمؤتمر هلسنكي و ميثاق باريس حول أوروبا الجديدة.

- المساهمة في تطوير التعاون الدولي، و في تحقيق التنمية

¹ محمد مجدان، "تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة و مؤثرة سياسة أوروبا اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي نموذجاً"، مجلة المفكر، ع، 11، ص 276.

- دعم الديمقراطية و دولة القانون، و كفالة احترام حقوق الإنسان.¹

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية المشتركة:

أولاً: حيث أننا نتطرق إلى المحددات المتعلقة بالبنيان السياسي للاتحاد الأوروبي:

1- الانقسام بين المركز و العوامل للدول الأعضاء:

لقد ظهرت العديد من الانقسامات بين بروكسل و العواصم الوطنية للدول الأعضاء، و هذا يعود على العديد من الأسباب وهي: الفعل الوطني السريع (ردود الأفعال)، نقص التنسيق بين أفعال السياسات الخارجية للدول و الاتحاد، و لعب السويد دوراً في هذا الخل إذ أنها لا تقبل بأن يكون الاتحاد قوة عظمى، و معاهدة لشبونة مسحت قضية الفيتو للدول الرئيسية في الاتحاد، ونتيجة هذه الانقسامات هي انعكاس على القرار السياسي للاتحاد و على برامج المساعدات.

2- اختلاف في الرؤى الموحدة الدقيقة:

فالدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي تختلف في رؤيتها إلى الاتحاد رغم اتفاقها على قيامة إلا أنها لا تتوافق في مكانة الاتحاد، فهناك دول تنتظر إلى الدور العالمي و النطاق الواسع لتواجد الاتحاد في الساحة العالمية و الجزء الآخر ينظر إلى الدور الإقليمي للاتحاد و عدم الخروج من حدوده.

3- اقتصار السياسة الأوروبية على رد فعل:

السياسة الأوروبية نجدها دائماً مرآة للأحداث فهي تستجيب دائماً و لها رد فعل فبوجود أي حرب أو احتلال إلا و نجد الاتحاد الأوروبي.

¹ هشام صاغور، مرجع سابق الذكر، ص ص81،80.

4- آليات اتخاذ القرار و عقبة اجماع في السياسة الخارجية:

أمام المشكلة التي توتجه الاتحاد الأوروبي في اتخاذ القرارات فقد توصلت بتكاملها إلى حل ذلك عن طريق اتخاذ القرارات بالجماع للقضايا السيادة و اتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة للقضايا الأخرى. التمثيل الضعيف للاتحاد دوليا:

رغم أنه هناك ممثل أعلى لسياسة الخارجية و الأمنية إلا أن التفاوض يكون بوجود ثلاثة أعضاء

- الممثل الأعلى للسياسة الخارجية و الأمنية .

- مفوضية العلاقات الخارجية و المفوضية الأوروبية

- وزير خارجية الدولة التي تتولى رئاسة الاتحاد.

و دعوة كل هذه المجموعة في الاجتماعات يضعف من سيادتها بأسباب اختلاف المرجعيات و في معاهدة لشبونة تم تقوية مكانة الممثل الأعلى للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة.

5- نقص الإستراتيجية المشتركة: تفتقر الاتحاد إلى أنظمة لمناقشة استراتيجيات السياسة الخارجية

دون أن تدخل في إطار رسمين فالالاتحاد يبحث عن استراتيجيات السياسة الخارجية و الأمنية.

6- نقص الوضوح و التنسيق في السياسات و التأثير مناع القرار:

الاتحاد الأوروبي لا يقدر على الفصل بين السياسة الخارجية و دعم العسكري، و الدبلوماسية

والتجاري، إلى جانب ذلك القرارات السياسية فيها ترتبط بارتباط و طيد بمناع القرار فمثلا ألمانيا

اتجاه العراق في فترة المستشار شرودر فألمانيا تواجه الولايات المتحدة و لكن في عهد ميركل

تحولت ألمانيا إلى مدافع عن السياسة الأمريكية.¹

¹ حسين طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية المشتركة"، م، 25، ع، 1، 2009، ص ص 641-645.

ثانيا : تحديات عملية التوسيع:

نجد أن الدول الأوروبية لا تتوافق فيما بينها في التوسيع نحو الشرق والغرب فطرق تسعى لتوسيع نحو الشرق و الطرف الآخر نحو الغرب.

1- المحددات المتعلقة بسياسات الدول الأعضاء في الاتحاد:

متعلقة باختلافات المتواجدة بين الدول الأعضاء و هي:

- استمرار قوة التوجيهات الوطنية في صناعة السياسة الخارجية:

نجد أن هناك اختلافات في المسائل الدولية بين الدول الأعضاء فمثلا:

بريطانيا: تطرقها أطلسية أكثر من الأوروبية فهي توافق في القارة الموحدة لكن دون التنازل عن عنقران

و هذا ما أدى إلى خلاف بين فرنسا و ألمانيا.

الاستثنائية الفرنسية: تسعى دائما إلى إبراز دورها في أوروبا، و كذا إلى البعد العسكري والسياسة

الفرنسية تسعى أيضا إلى العمل جماعيا.

ألمانيا و التوجه شرقا : ترغب ألمانيا بأن تتجه أوروبا إلى الشرق و ذلك حفاظا على أمنها، وهذا ما

أدى بألمانيا إلى تقديم مساعدات مختلفة لهذه المنطقة، مثلا: ارسال الجنود إلى البسنة و الهرسك.

و قبل بانضمام دول شرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي.

2- حماية المشاريع و المصالح القومية و تأثيرها على الراي الأوروبي:

إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقوم بالدفاع عن نفسها في المحاول الدولية و تلجأ إلى

السيادة عندما يتعلق الأمر بالأوضاع الخارجية و بذلك صعوبة في تغيير سياساتها القومية للتضامن في

إتحاد، و لذلك عمل الاتحاد على فرض احترام قاعدة الاجماع حتى لا تتخذ الدولة الأوروبية قرار لا ترضى

عنه و يتباين الرؤى تحدث تذبذبات في اتخاذ القرار المشترك.¹

¹ حسين طلال مقلد، المرجع نفسه، ص ص 645-650.

3- اختلاف الرؤى الخاصة بمستقبل أوروبا:

تنقسم الرؤى الأوروبية إلى ثلاثة اتجاهات:

- الرؤية البريطانية: و تقتصر على الاقتصاد و ذلك بـ :

ضرورة إلغاء الحواجز الجمركية و تسجل تنقل البضائع والأشخاص و ترفض فكرة السياسات المشتركة شديدة الاندماج.

- الرؤية الألمانية: عكس البريطانيات تسعى إلى أن تكون أوروبا اتحادية على اساس المواطنة والاستقرار من أجل تحقيق الاستقرار الأوروبي في مختلف المجالات.

- الرؤية الفرنسية و الإسبانية: حيث تدعم فكرة الاتحاد الأوروبي لأن يكون اتحادا لدول قومية، ترغل باندماج لكن دون أن تختفي الدول و تقترح إقامة مساحة اقتصادية موحدة لتصدي من تهديدات العولمة الخارجية، كما أنها تهدف و تطمح إلى أن يسود التضامن بين دول الأعضاء و تحقق سياسة خارجية و دفاعية مشتركة تلعب دورا هاما في الساحة الدولية.¹

¹ حسين طلال مقلد، المرجع نفسه، ص 651.

الاستنتاجات:

من هذا الفصل نستخلص أن الاتحاد الأوروبي من خلال مسيرته التي مرت بالعديد من الأحداث، ارتقى إلى درجة أعلى من الدرجة التي كان عليها في الأول و ذلك بعدما تعرض إلى النجاحات والإخفاقات التي كانت سبب نجاحه، و هذا النجاح يتمثل في تحقيق كتلة موحدة، و سياسة خارجية مشتركة... فالاتحاد الأوروبي يسعى دائما إلى تحقيق الوحدة و التكامل التام في جميع الميادين، وديناميكية الدول الأعضاء في الاتحاد تبرز رغبتها في التطور و التقدم أكثر و جعل الاتحاد الأوروبي قوة عالمية تؤثر في الساحة الدولية، و قد نجحت مسيرة الوحدة الأوروبية في التقدم وعكست نموذجا في العمل و البناء نجح في صناعة وحدته، و التي لم يتوقعها الكثيرون إلا أن الاتحاد لم يتوصل إلى مبتغاه خاصة بعد خروج بريطانيا منه و المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها مستقبلا.

الفصل الثاني

الشراكة الأوروبية متوسطة

تمهيد:

تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط من أهم المناطق التي تسعى الدول الكبرى للسيطرة عليها، وذلك بتوفير إمكانيات من أجل تحقيق نجاحات في كل المجالات سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية... الخ فبعد نهاية الحرب العالمية الباردة عرف المتوسط تغيرات جذرية أدى بالدول الأوروبية إلى ضمان أمانتها وأهدافها. وهذا ما يعكس مختلف السياسات الأوروبية التي أبرمتها مع دول الجنوب المتمثلة كل من مسار برشلونة، حوار 5+5، و سياسة الجوار، الإتحاد من أجل المتوسط.

و لكن لا تعد هذه السياسات نقطة البداية بل هي امتداد للتطورات و الاجتماعات السابقة، ففي الإطار المصيري لها نجد ما يسمى بالسياسة المتوسطية الجزئية 1958م و التي تتمثل في اتفاقية التعاون بين الجماعة الأوروبية و العديد من الدول المتوسطية و تشمل تنشيط المبدلات التجارية و المعونات الفنية والمالية، ثم تليها السياسة المتوسطية الشاملة 1972م و جوهر هذه السياسة هي مصلحة المجموعة الأوروبية عموما كما السياسة التي سبقتها، ثم جاءت السياسة المتوسطية المتجددة 1990م نظرا لعدم وصول سابقتها إلى تحقيق أهدافها المسطرة.

و بعد إعطائنا نظرة حول هذه السياسة سوف نشرع في هذا الفصل الثاني في دراسة السياسة المنتهجة

من قبل الإتحاد الأوروبي من 1995 إلى غاية 2007.

المبحث الأول: أهمية منطقة المتوسط

يعتبر البحر الأبيض المتوسط مثالا يمكن أن يقدم لنا التفاعلات الكونية و رؤى لا متناهية لأهمية التفاعلات التي تشهدها المنطقة البحرية، فهو القاعة التاريخية، الحضرية، الثقافية و الاقتصادية بكل آثارها التاريخية التي مازالت لحد الآن قاعدة للعلاقات بين الشعوب و الدول و يرجع أساس أهمية هذه المنطقة إلى العوامل الاقتصادية و الحضارية و العامل الأكثر تأثيرا هو العامل الجغرافي و التقارب الذي جعل الضفين الشمالية و الجنوبية في تقابل دائم.

المطلب الأول: الأهمية الحضارية للمتوسط:

حوض البحر الأبيض المتوسط منذ القدم هو مهد الحضارات الفرعونية ما بين البحرية، الفينيقية، الإغريقية، العربية الإسلامية، الأوروبية و قد شكلت هذه الحضارات نسيجاً تاريخياً بالإضافة إلى تراثه الديني الذي يجمع العديد من الديانات: الإسلامية، المسيحية، اليهودية¹.

كما أن الصحراء في الجنوب ساعدت على ربط العلاقات بين المنطقة و الأجزاء الوسطى و الغربية من القارة الإفريقية و هذه الحضارات تقدمت في مختلف المجالات مثل: الفنية، العلمية، الأدبية، و كانت كأداة تواصل و تقارب بين المجتمعات في شتى الميادين². و كان المزيج الحضاري عبر التاريخ تميز بالطابع النزاعي تارة و علاقات صداقة و تلاحميه تارة أخرى³.

¹ ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر - بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2011، ص 40.

² يمينة عطيش، البعد الأمني في العلاقات الأوروبية-المتوسطية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام 2007/2008، ص 38.

³ مريم زكري، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية-المغربية، مذكرة نيل شهادة الماجستير تخصص دراسات أوروبية-متوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010/2011، ص 13.

وهذا ما حفز الشعوب إلى التقدم و الازدهار و يظهر ذلك على المجتمعات في المنطقة فهذا الإرث التاريخي والحضاري مزال له أثر كبير في ديناميكية الشعوب و نلمس هذا من خلال العلاقات المختلفة بين الشمال و الجنوب والحضارات التي تلجأ إليها و التخوفات التي يخشاها كل طرف تجاه الطرف الآخر.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للمنطقة.

تمثل منطقة المتوسط رهانا إستراتيجية لأهمية البحرية و موقعه الذي يتوسط القارات الثلاثة: آسيا، أوروبا إفريقيا و يتوصل بين المحيطين الهندي و الأطلسي و هو بحر تحيطه أراضي، و كما يقول مورتين قابلن (Marton Kaplan) أن تطور المنطقة المتوسطية يؤدي إلى تطور مستقبل السياسة العالمية.

يمتلك البحر الأبيض المتوسط مناطق مهمة تسهل عملية التبادل و الاتصال و تمثل هذه المناطق في (جبل طارق مضيق البوسفور، الدردنيل، قناة السويس) و حسب ألفريد نهات يؤكد على أهمية السيطرة على الممرات و الأساطيل لنشوء إمبراطوريات¹.

عبر التاريخ نرى أهمية المنطقة المتوسطية فهو فضاء عرف العديد من الحضارات و نزعات و قد وصف إيف لاکوست (Yve Lacoste) المنطقة المتوسطية على أنها منطقة تشمل مجموعة جيوبوليتيكية صراعية. و في أثناء الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي التنازع حول هذه المنطقة و حل مكان الاستعمار القديم المتمثل في فرنسا و إيطاليا و بعد نهاية الحرب الباردة وحل محل هذا النزاع مواجهة شمال جنوب في 11 سبتمبر 2001م مراعية الغرب و الإسلام، و إلى جانب ذلك فإن المتوسط بعرق مواجهة بين الشمال و الجنوب لكن بأسلوب غير مباشر بين الإتحاد الأوروبي و الولايات

¹ وهبة تيباني، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية و مغربية، الأمن و التعاون، جامعة مولود معمري-تيزي وزو:كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014، ص ص 51-57.

المتحدة الأمريكية و يظهر ذلك غير المبادرات السياسية، الأمنية، الاقتصادية التي تبرهنها ومن هنا نستخلص أهمية و مكانة البحر الأبيض المتوسط¹.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية

الموقع الهام للبحر المتوسط سواء جغرافي أو الاستراتيجي و كذا الثورات الباطنية الإستراتيجية إلى نشأت له أهمية اقتصادية كبيرة ما جعلها بمثابة القلب النابض و شريان اقتصاد القوى الدولية. لقد ساهمت منطقة المتوسط في تنشيط الاقتصاد العالمي و تطوره و بالتالي فهي جزء لا يتجزأ منها (الاقتصاد العالمي)، ما جعل الدول الكبرى تسعى للسيطرة على المنطقة بشتى الوسائل و الآليات المتاحة لها، و ذلك قصد ضمان مصالحها و استمراريتها.

فمنطقة البحر الأبيض المتوسط تظهر أهميتها الاقتصادية باعتبارها معبرا أساسيا، حيث تعتبر أهم معبر للسفن التجارية ما بين القارات خاصة القارات المجاورة له مثل إفريقيا أسبا و أوروبا.

نجد أن في النصف الثاني من القرن 19 عملت القوى الكبرى على إقامة و نقل شركات التنقيب على النفط في المنطقة المتوسطية، حيث زاد ذلك في الحركية التجارية للسفن و بذلك فإن اكبر الشركات العالمية للنفط تمركزت في حوض البحر الأبيض المتوسط، الذي يعتبر الطريق الأسهل و المختصر للنقل و التنقل بين الشرق و الغرب، و هو الأسرع لنقل النفط بين الدول المنتجة و المصدرة له شرقا و الدول المستوردة له غربا. تعتبر المنطقة المتوسطية احد التجمعات الخمس في العالم من حيث كثافة السكان، فهو يزخر بموانئ كبيرة منها ميناء جنوة، برشلونة، الجزائر، مرسيليا...²

¹ وهيبه تتياني، المرجع نفسه، ص ص 51-57.

² رتيبة برد، الحوار الأوروبي المتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة :كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2008/2009، ص ص 59، 60.

بعد قيام منظمة التجارة العالمية و اتساع حركة التكتلات الاقتصادية التي تقوم على أساس التعاون والشراكة بين مجموعة من الدول لعب البحر الأبيض المتوسط دورا هاما في تطوير هذه المنظمات و ذلك لموقعه المميز و الاستراتيجي.

فالبحر الأبيض المتوسط يعتبر منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية تتم عبر المتوسط و كون هذا الأخير مفترق الطرق بين الشرق و الغرب وبين الشمال و الجنوب فهو ذات أهمية اقتصادية كبيرة. و من أهم الثروات الاقتصادية التي تزخر المنطقة في الضفة الجنوبية نجد النفط و الغاز، إلى جانب وجود ثروات أخرى مثل الفوسفات و الحديد، و في الملاحة البحرية نجد أنها تمتاز بالثروة السمكية، حيث 7،5% من الثروات البحرية الحيوانية، و 18% من الثروات البحرية النباتية الموجودة في العالم، و لقد زادت الملاحة البحرية في المتوسط ما بعد 1997 إلى 2006 إلى أكثر من 50%.

و تحتوي منطقة المتوسط على موانئ كثيرة و تلعب دورا رئيسيا في نظام النقل المتوسطي بين البر البحر و تملك أيضا أكثر من مضيق منها مضيق البوسفور، الدردنيل، مضيق جبل طارق، مما ساهم في تطوير اقتصاد المنطقة و تفتحه على العالم و ازدياد حجم السفن في هذه المنطقة و للوصول إلى منابع النفط و الأسواق و التي لا تتم إلا عبر المتوسط.¹

إن ربط المتوسط لثلاث قارات حيوية كبيرة و قوية اكتسبها أهمية اقتصادية قوية، بحيث تظهر منذ البداية باعتبار أهمية بوابات البحر الأبيض المتوسط تقتصر على الأهمية المحلية و كذا اعتبار المتوسط مركز العالم، لكن هذه الأهمية بدأت بالزوال و ترك مكانتها للأهمية الدولية و ذلك بازدهار عصر النهضة الأوروبية في القرن 15 مع تنافس الشعوب و فسخ المجال للتوسع و الاستعمار، و مع مرور الوقت توسع النشاط التجاري العالمي بحلول القرن العشرين، حيث زادت أهميته في التجارة الدولية، حيث عملت القوى

¹ وهيبه تبارني، مرجع سابق الذكر، ص ص 56-60.

الكبرى بعد اكتشاف البترول بنقل شركاتها الهامة إلى المنطقة، و بالتالي أصبح المتوسط نقطة ارتكاز لنشاط هذه الشركات كشركة Exxon و Shell المتحكمة في السوق النفطية داخل و خارج المتوسط.

يعتبر المتوسط مورد هام للثروات و الطاقات، فنجد أن الثروات الاقتصادية و الإستراتيجية للمتوسط أعطت صورة أخرى من اجل الاهتمام به باعتباره شريان اقتصادي للقوى الكبرى مما أدى إلى التنافس لان المنطقة بثرواتها المعدنية و النفطية تعتبر حيوية لاقتصاديات الدول الصناعية بشكل خاص و الاقتصاد العالمي بشكل عام.

لا يمكننا أيضا إن نغفل عن ذكر الثروة الحيوانية والزراعية و البحرية المعتبرة التي تزخر بها المنطقة، إضافة إلى أهمية المتوسط باعتباره قوة استهلاكية هائلة بحوالي 80 مليون مستهلك¹. وهذا يؤدي بها إلى النمو وهي عوامل تنثري الحضارات من منطق القوة إلى التنوع².

¹ يمينه عطيش، مرجع سابق الذكر، ص ص 39، 40.

² محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية أوروبا و حوض البحر الابيض المتوسط، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية للكتاب، 1999، ص

المبحث الثاني: سياسات الاتحاد الأوروبي في المتوسط

المطلب الأول: مسار برشلونة:

عرفت العلاقات الأوروبية المتوسطية مسافات متباينة مرجعها التطورات و التحولات الدولية من بين هذه المخططات مسار برشلونة. إن نهاية الحرب الباردة و انهيار الكتلة الاشتراكية فتح مجالا واسعا امام القوى الدولية كالاتحاد الأوروبي ليعزز قوته الإقليمية في منطقة المتوسط تخوفا من مكانته الدولية مصالحه في هذا والصدد قمنا بدراسة هذا المشروع .

عرف الاتحاد الأوروبي نقلة نوعية برئاسة فرنسا للاتحاد حيث طرحت في ورقة واحدة الأهداف والآليات في الحيز الأوروبي المتوسطي و بعد ذلك انعقد المؤتمر في 28/27 نوفمبر 1995 في مدينة برشلونة في إسبانيا¹ و قد حضر هذا المؤتمر دول عربية و هي : مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، تونس، الجزائر، المغرب و دول متوسطية أخرى : تركيا، إسرائيل، قبرص و مالطا. و قد رفض الاتحاد دعوة ليبيا للمشاركة بسبب حادثة إسقاط الطائرة الأمريكية في لوكربي الإسكتلندية عام 1988 و الطائرة الفرنسية في صحراء نيجر عام 1989.

و قد عكس هذا المؤتمر الرؤية الأوروبية الهادفة إلى كيف ستكون علاقته دول حوض المتوسط، خصوصا الدول المغاربية، و لقد حاولت النيجر في العلاقة القائمة بين الدول على النحو التالي:

- 1- تحويل العلاقة من علاقة تعاون إلى المشاركة.
- 2- وضع إطار قانوني بين الدول الأوروبية ككتلة و الدول أخرى على حدى.

¹ شاكري فويدر، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات مغربية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2014/2015، ص 72.

تحويل العلاقة من اقتصادية أوفية إلى علاقة شاملة تتضمن سياسة الأمن، الثقافة، الاجتماع، الأمور التقنية، الفنية¹.

و تضمن هذا الحوار ثلاث محاور وهي كالتالي :

1. البعد السياسي و الأمني:

لقد أعطى هذا المؤتمر أولوية قصوى للتعاون السياسي و التبادلات للمعطيات الأمنية والتضامن لمكافحة ظاهرة الإرهاب ووضع كل السبل لتحقيق الأمن المشترك ووضع هذا المؤتمر شروط متعددة تتمثل في : التعددية السياسية .

- احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية.

- تنمية دول القانون و الديمقراطية.

و تسعى بهذه الشروط إلى تحقيق هدفين أساسيين هما :

- إنشاء فضاء مشترك للسلم و الأمن : امن حوض المتوسط مرتبط بالدول و أكد المشروع على ضرورة احترام مبادئ القانون الدولي و الحفاظ على الأمن الإقليمي و مع وجوب احترام حرية الأنظمة للدول سياسيا ، اقتصاديا، سوسيو ثقافي .

- ترقية الأمن الإقليمي : اقترح المؤتمر تدابير لازمة تهدف إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيمياوية و البيولوجية و نشر الأمن في هذه المنطقة² .

باعتبار إن أمن أوروبا مرتبط بأمن المتوسط لذلك أعطت الدول الأوروبية اهتماما كبيرا إذ يرى الطرف الأوروبي أن النظر الاسمي يأتي من الجنوب و هو في عنصرين هما :

¹ جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع، 19، ديسمبر 2014، ص ص 320، 321.

² مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006، ص ص 97، 98 .

أ- **التهديد السكاني:** و السبب الرئيسي لهذه الظاهرة في عدم قدرة الدول الجنوبية على تلبية حاجياتها و كذلك ارتفاع معدل البطالة و هذا ما يدفع بالسكان للهجرة إلى شمال المتوسط بطرق شرعية أو غير شرعية و هذا يستدعي إمكانيات صارمة للتحدي من هذه الظاهرة.

ب- **التهديد الإسلامي:** هي ظاهرة التطرق التي تمتد من شمال إفريقيا إلى البلدان الأوروبية، و من أبرز مسببات هذه الظاهرة: الفقر، الفساد، الهوة الاقتصادية، الاجتماعية، الفساد في الأنظمة.

و لقد ركز هذا الحوار على مبادئ عديدة و هي:

- العمل وفق ميثاق للأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- تنمية دولة القانون و الديمقراطية في نظامهم السياسي.
- احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية،
- احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية.
- احترام سيادتهم المتساوية
- احترام حق تقرير مصير الشعوب.
- الاحتجاج طبق للقانون الأولي عن التدخل المباشر و الغير المباشر في الشؤون الداخلية.
- حل الخلافات بطرق سليمة.
- التعاون للوقاية من الإرهاب و مختلف الجرائم و المخدرات.
- تشجيع الأمن الإقليمي.
- أخذ كل الإجراءات لبناء الثقة و الأمن بهدف تحقيق الأمن و الإستقرار في المنطقة¹.

¹ أنور محمد فرج، "السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة نموذجاً"، دراسات دولية، ع، 31، ص 87.

2. البعد الاقتصادي و المالي:

يسعى مؤتمر برشلونة عبر هذا المجال إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي و الحد من الفوارق بين الضفة الجنوبية و الشمالية لبلوغ درجات التكامل و التعاون و يمكن تلخيص هذا المحور في النقاط الآتية.

- إقامة منطقة للتجارة الحرة : و يكون ذلك باحترام كل القوانين الدولية و القوانين المتعلقة بالمنطقة العالمية للتجارة و لتسهيل إنشاء هذه المنطقة قرر ما يلي:

- اتخاذ إجراءات اللازمة لقواعد المنشأ و الشهادات الخاصة به ، حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية و سيادة المنافسة .

- إتباع سياسة لتسيير الاقتصاد و السوق و التكامل الوطني بالنظر إلى مستويات التنمية.

- تشجيع التكنولوجيا بمختلف الوسائل.

- العمل على تطوير البنى الاقتصادية و الاجتماعية و تشجيع القطاع الخاص و التحدي من الآثار السلبية.¹

- رفع مساعدات مالية و ترقية الاستثمار للبنى التحتية خلال 5 سنوات لكن ازدادت نسبة المديونية في 2002 و هذا ما أدى إلى ظهور فرق بين الضفتين لكن الاتحاد فرض بالمقابل مشروطة ديمقراطية.

و لقد ابرز هذا الإعلان على أهمية تحقيق فضاء مناسب لتطوير مجال الاستثمار عن طريق زيادة الحجم التبادلات و نقل التكنولوجيا و بتناولنا الطرف الاقتصادي علينا الاطلاع على برنامج MEDA ميدا بحيث كانت هي الركيزة الأساسية في الشراكة حيث تقدر نسبة هذا البرنامج ب 3424.5 مليون اورو من 4685 مليون اورو من 1995-1999 لتعاون الاتحاد مع الدول المتوسطية إذ أن 90% من هذه المساعدات و جهت للشركاء و 10% لمختلف الأنشطة الجهوية و تكون على النحو التالي :

¹ محمد لحسن علاوي، "اتفاقية الشراكة الأوروبية شراكة اقتصادية حقيقية...أم شراكة و إيرادات:مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية"، مجلة الوحدات للبحوث و الدراسات، ع، 2016، 16، ص ص 141، 142.

- دعم جهود تحقيق منطقة التبادل الحر.
- دعم تخفيف تكاليف الانتقال الاقتصادي عبر إجراءات سياسية و اجتماعية.
- إلى جانب ذلك فإن البرنامج يمول مشاريع التنمية و هذا البرنامج في الأصل يحتوي على برنامجين :
- الأول من (1996-200) تقدر القيمة المالية ب 3435 مليون اورو و تختلف المساعدات في الدول و لم تتجاوز 850 و الثاني من (2000-2006) و تقدر القيمة المالية ب 5350 مليون اورو للمساعدات و قام هذا البرنامج بإصلاحات داخلية في اللجنة الأوروبية .
- ولقد ساهم البنك في تمويل مشاريع مختلفة مند نشأته إلى غاية إنشاء حافظة القروض عام 2001¹.
- و يمكن لنا تلخيص أهداف هذه الشراكة الاقتصادية و المالية في النقاط الآتية :
- إقامة منطقة للتجارة الحرة بدون حواجز جمركية .
- تطوير التنمية و تحقيق النمو .
- المحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية .
- إعادة بناء البنى الاقتصادية بإعطاء أهمية للقطاع الخاص.
- خلق جو مناسب للاستثمارات الأجنبية .
- إعادة بناء البنى التحتية في مجال الاتصال و النقل.
- تحديث الإمكانيات العلمية و الفنية.²

¹ رتبية برد، مرجع سابق الذكر، ص ص 131-134

² رشا عدنان محمد مبيضين، دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية الأوروبية ،جامعة مؤتة:كلية العلوم السياسية،2007،ص ص71،70.

3. البعد الاجتماعي و الثقافي:

يعتبر إطار برشلونة مزيج من الثقافات و العادات و التقاليد و هذا يعود إلى أهمية المنطقة المتوسطية الذي كان منذ القديم مقر تلاقي الحضارات و لهذا وجب على الدول المطلة لهذه المنطقة التقارب فيما بينها و قد دعى هذا الحوار في محوره هذا إلى احترام الثقافات و الحضارات بين الدول و حتى على التعاون والتبادل الإنساني و العلمي و التقني و تسعى الأطراف إلى الحد من الهجرة و مواجهة ظاهرة النمو الديمغرافي و الإرهاب الجريمة المنظمة إلى جانب مشاكل أخرى¹.

و يمكن تلخيص ما جاء في هذا المحور في النقاط الآتية :

- إقامة حوار يحترم الثقافات و الأديان
- التعاون في مجال وسائل الإعلام
- احترام الحقوق الاجتماعية التي تحترم القوانين المدنية و الإنسانية
- إظهار مكانة المجتمع المدني في الإنماء في الميادين الاجتماعية
- تشجيع الديمقراطية التي تفسح المجال للتعددية الفكرية السياسية
- العمل على توفير الرعاية الصحية و الاجتماعية للمهاجرين و اللاجئين و الجالية و مساعدتهم للعودة إلى أوطانهم الأصلية
- تنظيم الهجرة باتفاقات خاصة تتضمن كافة حقوق الاجتماعية و الإنسانية
- تنظيم الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب و الآفات الاجتماعية
- طرح برنامج tempus للتعاون و التعليم العالي و الجامعي بين دول الشمال و الجنوب²
- تعزيز القيم العامة و المبادئ المشتركة و الدفاع عنها لخلق فضاء مستقر و بسلام

¹ رتيبة برد، مرجع سابق الذكر، ص ص 135-138.

² علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 ، ص 21، 212،

- تكثيف الشراكة الأوروبية المتوسطية لتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية

- التركيز على أهمية استناد كل المواثيق على القيم المشتركة و هي:

• حماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية (حرية، الدين، التكوين...)

• مكافحة التمييز العنصري

• العدل في توزيع الثروة و الفرص

• الاستقرار الديمقراطي و المساواة

• محاربة الفساد

• تسوية النزاعات بطرق سليمة¹

هذا المشروع يهدف إلى تحقيق الاندماج السياسي و هو يقوم على احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية للدول المشاركة و لا يعارض على إقامة تجمعات جهوية على اعتبارات قومية أو ثقافية لكن هذا لا يمنع من سعي الدول الأوروبية لإنشاء فضاء لتسويق منتجاتها و هذا ما أدى إلى فوارق بين الضفتين و محاولة الدول الأوروبية التعامل مع الدول الجنوبية بشكل منفرد.²

المطلب الثاني : حوار خمسة زائد خمسة (5+5):

دول غرب المتوسط المعروف بمجموعة حوار 5 + 5 ، إذ أطلق بشكل رسمي سنة 1990 بروما فهو يعتبر منتدى إقليميا غير رسمي يجمع البلدان الواقعة بهذه المنطقة التي تنقسم نفس وجهات النظر و هي: المغرب والجزائر وموريتانيا وتونس وليبيا ، وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال تسعى لتحقيق الأمن

¹ كاسوليس، ميثاق متوسطي للقيم و الحوار بين الثقافات، الجمعية البرلمانية لإتحاد من أجل المتوسط، 2011، ص ص 2، 3.

² عابد شريط، الإقتصاد العربي و تحديات القرن الواحد و العشرين، مجلة بحوث إقتصادية عربية، ع 39، الجزائر، 2008، ص 49.

بالمنطقة المتوسطية و إرساء تعاون وثيق بين البلدان الخمس الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان الخمس الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، وذلك عن طريق الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي¹

يعتبر حوار 5+5 حوار امني بامتياز .

لقد بدأ هذا الحوار 5+5 كفكرة عام 1983 حيث أعلن الرئيس الفرنسي السابق " فرانسوا ميثيران " عن فكرة عقد مؤتمر حول غرب الحوض المتوسط ، حيث كان منطلق هذا الحوار بين الدول المغاربية والدول الأوروبية، و بعد لقاءات عدة ارتأى الجميع الي توسيع الدول التي لها شواطئ علي البحر المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي .

فبعد الاجتماعين اللذان انعقدا في روما 10 أكتوبر 1990 و في الجزائر 26-27 أكتوبر 1991 تجمد الحوار لمدة زمنية طويلة لإعادة إحياءه بجملة من الاجتماعات واللقاءات أهمها :

في 25 و 26 جانفي 2001 انبعث روح جديدة لحوار 5+5 في اجتماع لشبونة الذي انعقد في البرتغال و في نهاية هذا الاجتماع تم برمجة اجتماع في تونس 5 و 6 ديسمبر 2003 ، ومن ثم حاولت فرنسا تفعيل المنتدى خاصة فيما يتعلق بالأمن أثناء مبادرة 5+5 للدفاع في 21 ديسمبر 2004 حيث سمحت هذه الاتفاقية لكل الدول بالمشاركة في المبادرة بخطة عمل تقوم بها اللجنة المركزية حيث تجتمع هذه الأخيرة مرتين في السنة إذ ترأسها دولة واحدة بالدور، و ثم المصادقة عليها في ديسمبر على كل أعمالها التي ركزت على القضايا الأمنية في المتوسط كالسلامة البحرية و امن حماية المواطنين ،و التدريبات المشتركة بين الأطراف و القيام بالعمليات التنسيقية بين مراكز العمليات البحرية للدول المشاركة، و تمثلت

¹ بدون مؤلف ،مجموعة حوار 5 زائد 5 ... أرضية ملائمة لتعميق الحوار السياسي ولتعزيز التعاون بين البلدان الشريكة ،متوفرة على الرابط التالي:- <http://www.menara.ma/ar/2014/05/22/1178724> ، 2016/09/10، الساعة: 09:18.

أعمالها في مراقبة العمليات غير الشرعية في البحر (المخدرات، الهجرة غير شرعية). إلى جانب مكافحة الهجرة غير الشرعية و حماية البيئة و مكافحة التلوث من طرف القوات المسلحة.¹

و تلي في 03 أكتوبر 2005 اجتماع وزارة الخارجية في الرباط ، حيث تناول جدول أعمال هذا الاجتماع قضية الأمن في المتوسط وكذلك رسم خطة محكمة لمكافحة الجريمة المنظمة، المتاجرة بالمخدرات و الأشخاص و تبيض الأموال إلى جانب ذلك تم التأكيد على أهمية التعاون الدائم و كذلك التنسيق العملي بين بلدان غرب المتوسط، وبعد ذلك جاء الاجتماع الخاص بوزارة الدفاع بالجزائر الذي انعقد في 12 ديسمبر 2005 حيث تم في هذا الاجتماع تقييم ما تم تحقيقه و مناقشة المشاريع اللاحقة وتقديم مخطط العمل لعام 2006، و في 10 جوان 2008 تم اجتماع المدراء المركزيين لمصالح الصحة العسكرية في الجزائر تحت شعار التعاون و النجاح المفيد للجميع، و قد جاء هذا اللقاء لبيان الإرادة في ترقية و تعزيز التعاون بين ضفتي المتوسط.² و تلتها اجتماعات أخرى إلى غاية 13 و 14 ديسمبر 2010 في ليبيا، حيث توصلت أعمال و مقترحات هذا الحوار حول نفس الأهداف المتعلقة بالهجرة غير الشرعية و المخدرات.... ظاهرة الإرهاب.³

كل هذه الاجتماعات و اللقاءات المبرمجة و المنعقدة بين دول الأعضاء تهتم كثيرا بقضايا الأمن و ما يرتبط بها، و تجعل دول الجنوب مراكز مراقبة.

1- الأهداف التي رسمها حوار 5+5 :

لقد رسم حوار 5+5 جملة من الأهداف من اجل تحقيق ما جاء به هذا الحوار و التي تتمثل في :

¹عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن ،جامعة الحاج لخضر باتنة:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011/2012، صص106،107.
²رتيبة برد،مرجع سابق الذكر،صص 168-170.
³عزيز نوري،مرجع سابق الذكر،ص107.

- بحث مسار مكثف للحوار و التواصل و اعتبارا للتطورات الإيجابية التي عرفت أوروبا و منطقة المغرب العربي و التي ساعدت على توجيه المجهودات المشتركة كل هذا من أجل وضع إطار للحوار والتعاون على أسس دائمة.
- ارتباط دول غرب المتوسط بمبدأ شمولية الأمن في المتوسط و كذا العمل في إطار ترقية تعزيز والسلم و التعاون في المنطقة المتوسطية.
- العمل على جعل المنطقة (غرب المتوسط) فضاء للسلم و التعاون و الاستقرار و استفادة كل أطراف المنطقة من ذلك في المجال الاقتصادي الاجتماعي الثقافي
- اعتبار الاتحاد الأوروبي و الاتحاد المغرب العربي كمسارين للاندماج الإقليمي، وذلك من أجل المساهمة في حفظ التوترات و تعزيز حسن الجوار.
- و بناء على هذه الأهداف التي رسمها هذا الحوار توصل وزراء الخارجية لهذه الاجتماعات التي وضع إطار خاص موجه لتعزيز الحوار السياسي و ترقية الحوار و التعايش و الالتزام بمجهود جماعي لترقية و تطوير التنمية الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية علي مستوى المتوسط الغربي.
- يلتقي وزراء الخارجية مرة كل سنة في اجتماعات تكون دورية و ذلك من أجل الحفاظ على تواصل الحوار و حيويته، حيث تقوم الاجتماعات على ميزة عامة بدمج المعطيات السياسية والأمنية الاقتصادية الإنسانية البيئية:

- تبني برامج و مشاريع متوسطة خاصة.¹

- تشجيع التنمية الاقتصادية و الحوار والنقاش السياسي و برامج التعاون لضمان التماسك و الفعالية.

¹ اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011\2012، ص 131، 132.

- التعاون في غرب المتوسط يتطلب المشاركة الفعلية من كل أعضائها و أجهزتها، حيث تعمل الحكومات على توفير الجو السياسي الملائم ...

- ترقية الحوار و تطوير تعاونهم على قاعدة التعاون المتوازن في المجالات التالية : الإقتصادية، الموارد البشرية، الموارد الطبيعية¹.

من خلال دراستنا لهذه الأهداف نستنتج أن حوار 5+5 يسعى الى تحقيق اهداف تخدم كلا الطرفين (الشمالي و الجنوبي) و تتركز أساسا على الجانب الأمني .

2- أسباب حوار 5+5 :

يمكن تلخيص أهم العناصر التي بادرت في تنشيط هذا الحوار في ما يلي :

أ- الخيبة من عملية برشلونة (محدودية نتائج برشلونة) : لقد واجه مسار برشلونة صعوبات وعراقيل دفعته إلى عدم القدرة على تحقيق الآمال المتعلقة عليه و يظهر ذلك من خلال :

- تباين درجة الانخراط الفعلي في المسار لدي دول جنوب المتوسط و الذي تعكسه نسبة الدول التي أمضت على الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي .

- محدودية نجاح برنامج ميذا بسبب اتسامها بالتشعب و البطئ و كذلك ضعف الموارد لتنفيذ البرامج الحيوية

- عجز المساعدات المالية تحقيق مطالب الدول الشريكة المتوسطية

- عدم القدرة على تحقيق الاهداف المسطرة في بيان برشلونة

- تأثير مسار برشلونة بقضية الشرق الاوسط

- عدم وجود اهتمام فعال من قبل الدول الأوروبية من أجل القيام بإنجاح هذا المسار الأوروبي المتوسطي

¹اليامين بن سعدون، المرجع نفسه ، ص ص131،132.

- ب - توسيع الاتحاد الأوروبي : انضمام عشرة دول دفعة واحدة سنة 2004 أدى إلى :
- مبدأ التوسيع الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي أثار بعض المخاوف في الدول المتوسطية.
 - تخوف الدول المتوسطية من التوسيع تجاه الشرق و يكون على حساب الاهتمام بالقضاء المتوسطي.
 - تخوف الدول الأوروبية من هذا التوسع باعتبارها أول الدول المتوسطية غير الأوروبية التي أبرمت اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي.¹
 - خوف الدول المغاربة من أن يدير لها الاتحاد الأوروبي ظهره بعد توسعه شرقاً.²
- ج- التنافس الأوروبي الأمريكي : لقد ساهم التنافس الأوروبي الأمريكي بشكل كبير في تنشيط حوار خمسة زائد خمسة و ذلك راجع إلى تخوف الدول الأوروبية من جذرية الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الدول المغربية في إطار مشروع الشرق الأوسط بعدما قطعت هذه الشراكة أشواطاً لا يستهان بها و من هنا نرى:
- أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تسارعان نحو التوسع في هذه المنطقة المغربية والمتوسطية بأسرها .
 - تخوف الدول الأوروبية من تحقيق شراكة أمريكية مغربية على حساب المتوسط .
 - زيادة و انتشار ظاهرة الهجرة الغير الشرعية بطريقة سريعة.³
- كل هذه الأهداف حفزت على ظهور هذا الحوار و بالأرجح هي أهداف تميل إلى الجانب الأوروبي عكس الجانب الجنوبي بالصفة الجنوبية متخوفة من مصالحها أمام أمريكا في المنطقة.

¹ فريجة أحمد، الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، ع، 1، ص ص 197، 198.

² رابح زاوي ، بناء المبادرة الامنية في البحر الابيض المتوسط في البحر الابيض المتوسط بين ثلاثية الامن/القوة/سلم القوى دراسة حالة الحوار الأطلسي-المتوسطي، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية و متوسطية في التعاون والامن ،جامعة مولود معمري تيزي وزو:كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013/2014، ص 141.

³ فريجة أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 199.

3- مزايا حوار 5+5:

- حوار 5+5 قام بالجمع بين دول الضفتين الشمالية الغربية و الجنوبية الغربية للمتوسط.
- مجموعة 5+5 شملت دولاً لم تشارك في مسار برشلونة كليبيا و موريطانيا.
- العمل بطريقة غير رسمية في حوار 5+5 مما سمح لها بالتطرق إلى الكثير من المواضيع كالهجرة في إطار اجتماع وزارة الداخلية و كذا المسائل العسكرية ومنية في إطار اجتماع وزراء الدفاع ورؤساء هيئات الأركان .
- حوار 5+5 لم يتأثر من الانعكاسات السلبية التي انتهجت صراعات الشرق الأوسط.¹

المطلب الثالث: السياسة الأوروبية للجوار

- انبثقت سياسة الجوار عن المؤسسات الأوروبية، وهي تعتبر نتاج من مشروع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وقد أعلن عن هذه السياسة في الوثيقة الرسمية التي قد تم نشرها من المفوضية الأوروبية و ذلك في مارس 2003 في إطار ما يسمى أوروبا الموسعة و الجوار و بعد ذلك في 2004 سميت بسياسة الجوار الأوروبية الجديدة .
- تهدف هذه السياسة الأوروبية بالدرجة الأولى إلى إقامة منطقة مستقرة و آمنة، مزدهرة تكون مشتركة من أجل حصولها على قدر عال و كبير من التعاون الاقتصادي و السياسي.²

¹ ليندة عكروم، مرجع سابق الذكر، ص ص 130، 129.

² -سهام حروري، الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي، مجلة المفكر، ع، 5، ص 346.

السياسة الأوروبية للجوار هذه حددت الدول المطلة للبحر فهي لم تكتفي بالدول الشرق أوسطية بل تعدت الحدود و شملت الدول المجاورة للدول الأوروبية في جهته الشرقية ، حيث اقترحت هذه السياسة في نطاق جيو سياسي كبير في 2004.¹

تسعى السياسة الأوروبية للجوار لتحقيق علاقات قوية و اضهار مدى قوتها في المنطقة المتوسطية أمام المنافس القوي الولايات المتحدة الأمريكية²

1- دوافع قيام سياسة الجوار الأوروبية:

إن التوسع الأوروبي أدى إلى ظهور عوائق و مشاكل مختلفة و سياسة الجوار الأوروبية لإقتراح حلول لها و أهم دوافع قيام هذه السياسة هي:

- وجوب الابتعاد عن مشكلة التشتتات في أوروبا و كذلك تلبية الحاجيات للحدود الجديدة:
- مشكلة جمع بين متطلبات الأمن الداخلي و خلل الحدود و ذلك بإعادة صياغة الحدود بمشاركة الدول طبقا لمعايير متميزة خاصة.
- مشكلة شمل الدول للانضمام في الإتحاد دون أي خلافات على الدول الأخرى التي يرغب الإتحاد بصياغة علاقات معها.
- مشكلة إنشاء مجموعة أمن داخل الفضاء الإتحاد دون أن يشعر الجيران أنهم في طرف آخر.
- مشكلة تدخل الدول المجاورة في المسائل الجدية و المهمة للإتحاد كالهجرة الغير الشرعية، الجريمة المنظمة، الإرهاب.

¹ Commission des communautés européenne : **document politique européenne de voisinage d'orientation**, Bruxelles, 2004, p02.

² Lionel Urdy, **l'Europe et la méditerranée dix ans après Barcelone :voisins dorénavant** ,l'année de Maghreb, 2004 ,paris, p03.

- تسعى هذه إلى القضاء على كل الآثار السلبية و تقسيم المسؤوليات بين دول الإتحاد و دول الجوار، كما أكدته الوثيقة الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي 2003 : إن تجاوزا مشتركا يقتضي بطبيعة الحال

تقاسم العبء ومسؤولية مشتركة للرد على التحديات التي تهدد الاستقرار.¹

تعمل سياسة الجوار ثلاث وفق مبادئ وهي:

- الملائمة: وذلك بمشاركة البلدان بدون ضغط في اختيار الأولويات و البرامج.

- التمايز: أي عدم التفريق بين الدول .

- التدرج: كل عمل يقابله عمل منجز لأن كل دولة تتقدم ببطاقة لذلك:

و يتم تقرير أوجه التكليف الإيجابي:زيادة الحافز المالي و التعاون أو التكليف السلبي يصدر العقوبة

ويفصل الجار عن الجار، و هذه السياسة منفردة من خلال ثلاثة أبنية:

• الصعيد البنيوي: يشرع القوانين و يتوجب على الدول احترامها و هو الذي يقسم العمل على المشاركين.

• صعيد الأداء: و هو الذي يخطط و ينظم لإيجاد حلول منافسة لبلوغ مبتغاه.

• الصعيد الإداري: هو الذي يقوم بإظهار الطريق الذي يجب متابعته و يتوجب إتباعه.

و نجد كذلك أن هناك مجالات تولي لها سياسة الجوار أهمية و هي:

• التعاون و الابتعاد عن النزاعات و العمل بالقيم المشتركة.

• التعاون في الشؤون الداخلية و الأمور القضائية.

• المساهمة في خلق جو تعايش بين الدول.

• تنمية البنى التحتية و تحديث المجال البيئي.

¹ خديجة بنقة ،السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص علاقات دولية و إستراتيجية ،جامعة محمد خيضر بسكرة :كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2013/2014،ص 105، 106 .

• تعزيز و بدل جهود لتطوير التعليم و التنمية المستدامة.

• تعزيز العلاقات الثنائية و سياسة الجوار.¹

2- أهداف سياسة الجوار الأوروبية:

- السياسة الأوروبية للجوار تهدف إلى تحقيق التعاون مع جيرانها عبر نطاق واسع و ذلك بمعالجة القضايا الأساسية.

- العمل على تعزيز و تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية قصد التصدي للتحديات المشتركة.

- هذه السياسة تهدف إلى تحقيق و ضمان حدود أمنية و فعالة.

- إنشاء منطقة مشتركة تسود فيها العدالة، الأمن، التعاون.

- تحرير التجارة و تحقيق التكامل التجاري الإقليمي و بالتالي جعل المنطقة الاقتصادية فعالة للتنمية المستدامة.

- جعل الفضاء المتوسطي منطقة تبادل اجتماعي، ثقافي و ذلك عن طريق وسائل الإعلام والاتصال.

- توفير المساعدة التي تقوي العلاقات بين عمل الإتحاد الأوروبي و الدول المجاورة لها أي تنفيذ

الاتفاقيات الثنائية و توفير الدعم المالي.²

¹سهم حوري، الإتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغربية، مجلة المفكر، ع، 8، ص ص 353، 354.

²نادية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأوروبية المتوسطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة:كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2011/2012، ص

المطلب الرابع: الإتحاد من أجل المتوسط

فكرة الاتحاد من أجل المتوسط يعود فضلها إلى أوروبا و هي مبادرة فرنسية محضة حيث تعود بذور فكرته إلى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ،في 17 فبراير 2007 في مدينة طولون (فرنسا)، أثناء حملته الانتخابية وتم أعاد طرحه من الوزير الفرنسي المنتدب للشؤون الأوروبية جون بياريوبيه أمام الدول المشاركة في المنتدى 2007 و بعد إن صار نيكولا ساركوزي رئيسا عمل على تنفيذ زيارته للدول الجنوبية يعد هذا المشروع من بين المشاريع الفرنسية.¹

1- الدول المعنية بالمشروع :

غرب المتوسط: أوروبية: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال.

دول عربية: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، السلطة الفلسطينية، الأردن، لبنان، سوريا، مصر.

شرق المتوسط: أوروبية، مالطا، قبرص، اليونان.

أخرى: تركيا، إسرائيل.

تجمعات الاتحاد الأوروبي، الجامعة العربية، اتحاد المغرب العربي.²

2- محتوى المشروع:

يحتوي إعلان اتحاد من أجل المتوسط في المقدمة و 33 فقرة و خلاصة بين الفقرة 32 33 ملحق من وصفيتين يتضمن مسودة لمشاريع.

تتضمن المقدمة على إن على الدول المشاركة أن تكون لما رغبة إلى جانب جعل المتوسط منطقة سلام و ازدهار و ديمقراطية، و لتحقيق ذلك يجب على الدول أن تعمل كل ما بوسعها لذلك فالاسم الحقيقي لهذا المشروع هو: "مسار برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط" حيث يركز على مسار برشلونة وغرضه زيادة

¹ ليندة عكروم، مرجع سابق الذكر، ص135.

² جعفر عدالة، مرجع سابق الذكر، ص327.

الإدماج و الانسجام. وهو يضم: دول الإتحاد الأوروبي، المفوضية الأوروبية والدول المراقبة في مسار برشلونة.

يعتبر الإعلان أن الهدف الأساسي لهذا المشروع هو التفاهم على مختلف المستويات في المستقبل، وأن الإتحاد له طموحات مشتركة حيث يتوجب على المشترك التخلي على كل التحديات ومحاولة تحقيق النمو والسلام، محاربة الفقر، محاربة الإرهاب...

كما أعلن الإعلان أيضا على بناء المتوسط على أساس قيم مشتركة: حقوق الإنسان، الديمقراطية، حقوق المرأة و الأقليات، محاربة العنصرية...

وقد وضع الإعلان أنه يجب على الدول المشاركة أن تنتشر مختلف القيم: الديمقراطية، التعددية الحزبية، احترام حقوق الإنسان و الحريات و تطرق الإعلان إلى منهج عمل المشروع و هذا يكون بتعدد كل عاملين بالتناوب بين دول المتوسطية وأن يجتمع كل الوزراء الخارجية كل سنة¹.

وبعد مقدرة فرنسا على تمويل هذا المشروع يتوجب عليها كسب شركاء أوروبيين لكن فويل هذا المشروع بالرفض من طرف ألمانيا حيث تعتقد هذه الأخيرة أن هذا المشروع يهدد مسار برشلونة و أيضا تعتبره مهددا للعلاقة بين الـضفتين، و بذلك عملت ألمانيا على الحفاظ على مشروع برشلونة باعتبارها شريكا قويا مع إفريقيا و هذا ما جعل ألمانيا ترفض التسمية الأولى و رفضت لفرنسا أن تلعب الدور المهم و طرحت تسمية جديدة لتمرير مشاركة الإتحاد الأوروبي في هذا الإتحاد و ظهر تشتيت في الموافق الأوروبية و سعى الرئيس ساركوزي للتواصل و التفاهم بين الشركاء الأوروبيين على كل القضايا التي لها خلاف و توصل ساركوزي إلى إقامة اجتماع مع زعماء دول البحر الأبيض المتوسط في باريس 13 و 14 يوليو (جويلية) 2001 ليحدد أبعاد و رؤى الإتحاد و نجح في كسب تأييد إسبانيا و إيطاليا له و من تم توصلت فرنسا لتسوية الخلاف و أعلنت أن الإتحاد سيقام مع جميع دول الإتحاد الأوروبي، و قد عرض كل من

¹ ندير بطاطاش، التعاون الأوروبي-الإفريقي بين الشراكة و التبعية: الجزائر نموذج، مذكرة نيل شهادة الماجستير في القانون، المركز الجامعي أكلي محند الحاج بوير: مدرسة الدكتوراه للقانون الاساسي و العلوم السياسية تيزي وزو، 2010، صص 23-25.

ساركوزي و أنجيلا ميركل موقفا يتوافق عليه كل الأطراف و أعلن اسمه الحقيقي: (عملية برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط).

و قد قررت دول التعاون الرئاسة لمدة عامين و يعد ذلك استقرارا، وقد أنشأت مجالس لذلك:

- الأمانة العامة.

- اللجنة الدائمة المشتركة.

و لقد وافق الجانب العربي على الرئاسة المشتركة (المصرية-الفرنسية) بعد الإجتماع بينم و قد عقدت

القمة التأسيسية لهذا الإتحاد في باريس يوم 2001/07/13.¹

جاءت هذه السياسة لإعطاء دفعة جديدة لعملية برشلونة 1995 وتطويرها لتصبح شراكة تامة بين

الضفتين:

- تأييد التلاحم بين الأطراف بواسطة اقتراح مشاريع لهذا بعد إقليمي.

- الإرتقاء بالمستوى السياسي لعلاقة الإتحاد الأوروبي بشركاته المتوسطيين.

- تقييم المسؤوليات لمواجهة التحديات الأمنية، الهجرة، الإرهاب، المخدرات، الأمراض....

- وضع مشاريع ضخمة ملموسة لها بعد أمني (منع إجراءات مناورات عسكرية في حوض المتوسط

وإزالة التلوث الكيميائي والصناعي)².

¹ مهدي شحادة، الشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلة شؤون الأوسط، 3، 2009، ص ص 41-45

² قريب بلال، السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من متطور أقطابه. التحديات و الرهانات مذكورة قبل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية و علاقات دولية، جامعة الحج لخضر باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010/2011، ص 111

المبحث الثالث: تقييم الشراكة الأوروبية المتوسطية :

المطلب الأول: أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية

تختلف الأهداف بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث تهدف دول الاتحاد الأوروبي إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية، و يرغب في لعب الدور الرئيسي في إدارة وتقرير شؤون المنطقة المتوسطية التي ترتبط بها بعلاقات ثقافية واقتصادية وتجارية وتاريخية.

1- أهداف الاتحاد الأوروبي

ولذلك يمكن إجمال أهداف الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الأوروبية المتوسطية فيما يلي:

- تطوير عملية الاندماج الأوروبي.
- تدعيم إبراز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض البحر المتوسط.
- الرغبة الأوروبية في القيام بدور مؤثر في السياسات العالمية.
- إقامة منطقة إستراتيجية سياسية واقتصادية وهو ما يمكن الاتحاد الأوروبي من جهة تقوية موقعه في الساحة الدولية، ومن جهة أخرى التكيف مع الاتجاه الواسع للأقلمة وضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي ومن خلال توسيع نفوذه في منطقة حوض المتوسط.
- تدعيم الاستقلالية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم بناء اتجاه شرق أوسطي في مناطق التبادل والتعاون الأوروبي - المتوسطي بشكل خاص.
- العمل على توفير عوامل استقرار في دول جنوب وشرق المتوسط برفع مستويات المعيشة فيها ودعم الإصلاح الاقتصادي. التقليل من الهجرة إلى شمال حوض المتوسط¹.

¹ شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأوروبية-متوسطية- حالة دول المغرب العرب، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 94.

كما يهدف الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق بعض الأهداف الأخرى وهي :

- التقليل أو الحد من معدلات الهجرة من دول الجنوب المتوسط والحد من آثارها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

- اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب.

- تشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير.

- التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في مجالات البيئة، الطاقة والاستثمار.¹

التحول في طبيعة علاقات شمال - جنوب، إلى أن الدول النامية التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية مثل ما حققته تجارب جنوب شرق آسيا وغيرها، هي في أغلبها دول انتهجت إستراتيجية تنمية ذات توجه تصديري، تركز أساسا على استغلال إمكانيات السوق العالمية إلى أبعد حدود ممكنة، بل والتحول نحو تشجيع الاستثمارات المباشرة وغيرمباشرة في تمويل التنمية²

2- أهداف دول جنوب المتوسط:

فدول الضفة الجنوبية للمتوسط ترى أنه يمكن لها أن تحقق مصالح اقتصادية من مشروع الشراكة الذي

وافقت عليه في برشلونة، ويمكن لها أن تحقق الأهداف التالية:

- فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على

الصادرات الزراعية سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال سيادتها التجارية مع

الإتحاد الأوروبي.

¹ عمورة جمال، دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاق الشراكة العربية الأورو- متوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2006/2005، ص157.

² منور أو سرير، مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية، الملتقى الوطني الأول حول :المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2003، ص 22 - 51.

- الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة الأوروبية منها. إضافة إلى دور البنك الأوروبي للاستثمار في هذا المجال.
- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية على أراضي الضفة جنوب المتوسط.
- التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها، وخاصة البطالة واحتواء الشباب الذي بدأ يعرف ميولات أخرى لا تخدم الطبقات السياسية.
- انتقال التكنولوجيا والمعارف الحديثة إليها، والاستفادة من الخيرات الأوروبية في إطار فرص التعاون التي تطرحها الشراكة في ميادين مختلفة. بناء على هذه الاعتبارات، أقامت دول الاتحاد الأوروبي صلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد اتفاقيات شراكة مع دول بلدان المنطقة المتواجدة على الضفة الجنوبية للمتوسط¹.

المطلب الثاني: تحديات و معوقات الشراكة الأوروبية المتوسطية

أولاً: تحديات الشراكة الأوروبية المتوسطية

أ- الأزمة المالية العالمية:

أدى الركود الاقتصادي سنة 2008 إلى التأثير المباشرة على الأسواق المالية والاقتصادية الأوروبية، إذ استحضرت معها سيناريو تاريخي وآخر مستقبلي، الأول يتعلق بالأزمة الاقتصادية العالمية 1929، والسيناريو الثاني يتحدث عن مشهد انهيار الوحدة الأوروبية مع دخول اليونان، اسبانيا، والبرتغال، بولندا

¹ عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة للشراكة الأورو متوسطية على الجزائر، مذكرتيل شهادة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة : قسم علوم التسيير، 2007/2008، ص132.

وايطاليا في أزمة اقتصادية، طرحت فرضيات الانسحاب من الوحدة الأوروبية، أدى إلى التخوف على مستوى الأسواق المالية وارتفاع مخاطر الاستثمار، وتراجع مناخ الأعمال، مما أدى إلى تدخل البنوك المركزية لضخ السيولة الكافية لإنقاذ المصارف.

أدت هذه الأزمة إلى ارتفاع معدلات البطالة في منطقة اليورو، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل، مما شكل ضغطا كبيرا على سياسة الاتحاد الأوروبي، وانخفضت نسبة النمو إلى أقل من الصفر منذ بداية الأزمة وارتفاع أزمة الديون السيادية كلها أثرت على الشراكة الأوروبية متوسطة وبالتالي ستفتقد دول الجنوب المتوسطي إلى الكثير من التحفيز السابقة

ب - الربيع العربي:

النتائج التي أسفرها الربيع العربي أثرت بشكل كبير على الشراكة الأوروبية متوسطة وبالأخص الطرف الجنوبي إلا أنه أحدث نوع من التوازن في ترتيب أولويات الاتحاد و بالتالي وجدت المؤسسة المالية نفسها مجبرة على تقديم تسهيلات وقروض على غرار تلك المقدمة لدول الاتحاد ، إذ أن الظرف الطارئ للزمات السياسية العربية في ظل انتقاء الشروط السياسية التي كانت تفرضها المؤسسة المالية، جعلت الصندوق يلتزم بنوع من المساواة في المعاملة فمكاسب الربيع العربي لم تتوقف فبالنسبة للجانب العربي الذي رأى في التحولات السياسية فرصة للتحويل الاقتصادي، إذ أن ثمة مشهد سياسي بدا بالتبلور في الأفق يتعلق بنهاية سيطرة القوى ذات المصالح القديمة، والتي كانت تعيق الإصلاحات وكانت تقطف مكاسبها من الشراكة على حساب مكاسب دولها، وبدا واضحا في الأفق صحة المجتمع المدني وتسلمه بالتحدي اللازم لمواجهة الأنظمة الاستبدادية، وتصميمه على إحداث القطيعة مع هذه النماذج السيئة من الحكم، كانت سببا في نشوء جو القهر والحرمان في العالم العربي.¹

¹ إبراهيم قلاو، الشراكة الأوروبية متوسطة ورهانات الامن والسلام في المنطقة متوفرة على:

<http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-13-03/53533>، 2016/08/30، الساعة: 13:15.

وهذا ما يفتح آفاق واسعة لسياسات جدية تمثل مصالح الشعوب، من أجل تقديم إصلاحات لمعالجة المشكلات المزمنة للاقتصاديات العربية، والتي استعصى التعامل معها في السابق.

الطرف الأوروبي بدوره، ينظر أيضا بعين الريبة والشك لما أفرزته وتفرزه مستقبلا هذه التحولات من انتشارا لأسلحة، وتأثر إمدادات النفط، كتأثير على المدى القريب وعلى المدى المتوسط والبعيد، وبالتالي إمكانية صعود تيارات إسلامية لها خيارات أخرى للشراكة.

ج- الأمن الطاقوي :

يعتبر الأمن الطاقوي الأوروبي عصب العلاقات الأوروبية العربية على العموم، ومع دول المغرب العربي على وجه الخصوص، إذ تمثل الاحتياطات العربية 58 بالمائة من الاحتياطي العالمي للنفط نصيب دول المغرب العربي منها يبلغ 4 بالمائة، أما الاحتياطات الغازية فإن الجزائر ثالث ممول لأوروبا بالغاز بعد روسيا والنرويج إلا أن كشوفان الغاز والنفط الأخيرة أدى إلى فتح آفاق جديدة في المنطقة الأوروبية المتوسطية، سينتج عنها إعادة رسم العلاقات الاقتصادية وكذا إعادة رسم الخارطة الجيوستراتيجية للمنطقة مستقبلا وتشهد المنطقة منذ الإعلان هذه الاكتشافات الطاقوية، إعادة اصطفاف وتركيب للتحالفات في المنطقة، من أجل إعادة صياغة الخارطة الطاقوية في المنطقة، ومن المحتمل أن يفتح هذا الملف آفاق واسعة في الشراكة الأوروبية المتوسطية، مع دخول إسرائيل على الخط الطاقوي من خلال الحقول الطاقوية المشتركة واستغلال الأمر لتدفع مسار التطبيع في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية.

د- التنافس الدولي في المتوسط¹:

إن الطرف الأوروبي هدفه مقاومة الهيمنة الأمريكية على مناطق النفوذ التقليدية لأوروبا، إذ يعتبر الأوروبيون شمال إفريقيا بمثابة الحديقة الخلفية لأوروبا، لما لهذه المنطقة من خصوصية في الأجندة الأوروبية غير أن الولايات المتحدة تسعى إلى وضع شمال إفريقيا في خططها الإستراتيجية، كونها الواجهة

¹ إبراهيم قلواز ، المرجع نفسه.

المقابلة للسواحل الأمريكية من دون عازل، فإنها غير مرتاحة لفكرة الشراكة الأوروبية المتوسطية وترى فيها خطوة لاستقلال أوروبا، وعملية منافسة لمشروع الشرق الوسط كما أنها تعارض أي تقارب أوروبي عربي لأنها ترى فيه تقارب على حساب حليفها إسرائيل إذا لم يقترن هذا التقارب بتطبيع شامل، ودور ريادي لإسرائيل في عملية الشراكة وهكذا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت دوماً على تقليص الدور الأوروبي في عملية السلام خاصة، والتأثير على الشراكة الأوروبية عموماً.

كما أن غزو سلع الصين للأسواق الشمالية لإفريقيا، واليد العاملة الرخيصة يمثل تحدياً آخر لمستقبل الشراكة، خصوصاً من الجانب الأوروبي الذي أبدى انزعاجه من التواجد الصيني، وحاول بشتى الطرق الضغط على دول الضفة الجنوبية لإخراج الصين من أسواق المنطقة، كما تشكل عودة روسيا إلى المتوسط بقوة خطراً على الطرف الأوروبي سواء من ناحية أمنه الطاقوي، أو من ناحية أمنه القومي.

يتزايد الضغط في هذه الأثناء على الطرف الأوروبي، ما يحتم على الطرف الأوروبي البحث عن أدوات إضافية لاستخدامها في مواجهة روسيا، وعلى وجه التحديد في الضفة الجنوبية، وهو ما سيدفع عملية الشراكة نحو آفاق أوسع من ذي قبل، مع بروز تيار أوروبي قوي يرغب في وقف الزحف الروسي.

هـ - تعدد المبادرات والمشاريع:¹

تتميز المنطقة الأوروبية المتوسطية بتواجد عديد المشاريع والمبادرات المطروحة أمام دول المنطقة من الضفتين، بعضها يدخل في إطار السياق العام للشراكة على غرار سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط، ومبادرة أغادير الرباعية، وبعضها يتعلق بمشاريع متنافسة على غرار الاتحاد الأوروبي، اتحاد المغرب العربي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مشروع الشرق الأوسط الكبير، والاندماج الإقليمي لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية و تعدد مثل هذه المبادرات

¹ إبراهيم قلواز ، المرجع نفسه.

أسفر عن ظهور جملة من المشاكل في طريق الشراكة مستقبلا، نظرا لتعارض الالتزامات للأعضاء في الضفة الجنوبية.

كما أن الآليات المتعددة التي خلقتها الشراكة الأوروبية المتوسطية وتركيزها على البيروقراطية الهيكلية الشكلية الخالية من المضمون ، أثارت على ثقة الشركاء في الضفة الجنوبية، و نرى ذلك في بحثهم عن مرتكزات جديدة لدعم مركزهم التفاوضي، من خلال التجمعات الجديدة للمجموعة الإفريقية

وهكذا يمكن لدول الضفة الجنوبية أن تستغل ما تمر به أوروبا حاليا مع تصاعد قوة روسيا، ودعوة أوروبا و إفريقيا لترقية الحوار إلى تحالف استراتيجي بين القارتين.¹

ثانيا: معوقات تقدم الشراكة الأوروبية المتوسطية

إن الشراكة الأوروبية المتوسطية غير متكافئة بين الطرفين و هذا يعكس الإطار العام لاتفاق الشراكة، فإن القسط الأكبر من هذه المسؤولية يتحمله الطرف الأوروبي باعتباره المبادر إلى طرح المشروع، وبحكم موقعه كقوة اقتصادية. إلا أن هذا لايعني إعفاء دول الجنوب من مسؤولياتها اتجاه شعوبها وبالتالي فإن كبرى المعوقات التي تعتري مسار الشراكة تتعلق بمعوقات تقدم مسار الوحدة الأوروبية :

- **صراعات (التوسع الأفقي والتوسع العمودي):** فهناك اتجاه يصر على التوسع نحو الشرق واتجاه آخر يفضل التوسع نحو الجنوب والغرب.

- **الاختلاف حول درجة التكامل:** بين اتجاه يدعو إلى مزيد من الاندماج وتعميق التكامل إلى مستوى الوحدة وترقية السياسات العبر وطنية، وهناك اتجاه آخري يدعو إلى الحفاظ على الطابع الوطني والقومي للوحدات الأوروبية والتركيز على الوحدة الاقتصادية في مقابل التنسيق السياسي.

¹ إبراهيم قلواز ، مستقبل الشراكة الأوروبية المتوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة، متوفرة على الرابط : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527500> ، 2016/09/01 ، الساعة: 16:13.

- الصراع بين الأتليانيين والديغوليين: فالاتجاه الأول يركز على العمل مع الولايات المتحدة واجتتاب الدخول في منافسة أو مشاريع مضادة للولايات المتحدة وإن مستقبل أوروبا من مستقبل أمريكا، أما الاتجاه الثاني فيطالب بضرورة فك الارتباط عن التحالف الأمريكي، وبناء أوروبا ذاتيا ذات الاستقلال السياسي الاقتصادي والعسكري، نجد هذا الصراع بين الاتجاهين مجسدا أكثر بين أوروبا الحقيقية وأوروبا المتوسطية .

- الرؤية لمستقبل أوروبا، تؤثر بدورها على مستقبل الشراكة فالدعم الأوروبي لدول الضفة الجنوبية، كان من المفروض أن يأخذ منحى تصاعدي مع تقدم التفكيك الجمركي، إلا أن العكس هو الذي حدث مع كل توسع للاتحاد الأوروبي، فالحصة الأكبر للمساعدات والقروض كانت تذهب باتجاه الدول التي شملها التوسع حديثا، وهو ما يوضح أن التوسع الأوروبي عادة ما يكون على حساب دعم الشراكة، كما أن معظم الدول المنظمة إلى الاتحاد الأوروبي حديثا معروفة بدعمها لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثمة فهناك احتمال كبير لانتهاجها سياسات معارضة لمزيد من تقدم شراكة منصفة مع الطرف العربي، وهذا ما سيقوي من الصرح الأوروبي بجزئه الشرقي في شتى المجالات، ومن المحتمل أن يمكن أوروبا من مختلف حاجياتها بواسطة دول أوروبا الشرقية، مما يضعف أهمية المنطقة الجنوبية للمتوسط.

فالتوجه الأوروبي مستقبلا، هو ما يضيف طابع الغموض وهامشية الرؤية الأوروبية للواقع الفعلي لمستقبل الشراكة الأوروبية المتوسطية.¹

- موقف الاتحاد الأوروبي من الصراع العربي الإسرائيلي، إذ أن الشراكة لن تكون على حساب التطبيع المجاني للعلاقات مع إسرائيل دون الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب

¹ إبراهيم قلواز، المرجع نفسه.

الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة، وبالتالي يتطلب الأمر من الطرف الأوروبي فك الغموض الذي يكتنف موقفه من حل الصراع بين الطرفين.

- الطابع المعياري ولقيمي للقوة الأوروبية: إذ يضع الاتحاد الأوروبي بنفسه المعايير ويحدد القيم والسلوكيات ضمن خمسة مبادئ للأمن والتعاون وفق ما تحددها رؤيته القيمة والمعارية (السلام، الديمقراطية، حقوق الإنسان، سيادة القانون، الحرية) وهو ما يقف عائقاً أمام بناء أسس وقواعد مشتركة للحوار والسلوكيات السياسية والاجتماعية
- الشك والريبة الموروثة بين ضفتي المتوسط، نتيجة فترة الاستعمار والتي تظهر تأثيراتها في مسائل التبعية السياسية والاقتصادية
- العقدة الحضارية نتيجة الحروب الصليبية والفتوحات الإسلامية، وتظهر تأثيرات هذه النقطة عند كل حوار ثقافي بين الضفتين¹

المطلب الثالث: إنجازات وإخفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطية

بكل هذه الأعوام التي مرت على السياسات الأوروبية في المتوسط يمكن لنا استخلاص إنجازات وإخفاقات لكل من دول الشمال و دول الجنوب، فالعمال التي جاءت في مظلة الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول الجنوبية نجدها تخدم مصالح الاتحاد الأوروبي الذي يفوض ككتلة بينما نجد الدولة العربية على حدي ، كما إن هذا نتج ماسات الجنوب، فاقصادها لا يتعدى الثلاثمائة مليار، إضافة إلى ضعف قدرة وكفاءة للاستفادة من المساعدات التي تمنحها اتفاقيات الشراكة ،إزالة التعريفات الجمركية أدى إلى عدم التوازن الشركات الجنوبية والأوروبية ، فتح سوقا واسعة أمام الدول الأوروبية يولد اختلال في الموازين التجارية للبلدان الجنوبية ، كما أن الأسواق الأوروبية تبقى مغلقة أمام المنتجات الزراعية للدول الجنوبية إضافة إلى

¹ إبراهيم قلواز، المرجع نفسه.

كون الشراكة الأوروبية المتوسطية ميزت بين حرية التبادل التجاري التي حذفت كل الحواجز أمامها وحرية انتقال الأشخاص التي خففت من الهجرة تعكس الشراكة الأوروبية المتوسطية منافع واضحة للدول الصناعية في أوروبا منها.

و تعكس السياسات الأوروبية المتوسطية عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية فقط بل أيضا تأكيد إسنادها على جانب الحريات الشخصية، فرغم إلحاح الاتفاقيات على ضرورة احترام حقوق الإنسان وإرساء دولة الحق والقانون، إلا أن هذه المبادئ تغطي فقط على المصالح السياسية والاقتصادية الحقيقية للاتحاد الأوروبي.

سياسة الجوار هي أيضا إحدى الأساليب التي ابتدعها الاتحاد الأوروبي للتقارب مع الدول المحيطة له تركز سياسة الجوار الأوروبية على الحوار مع الدول الشريكة وتطبيق سياسات تؤدي إلى تقريب دول الجوار من مكتسبات الاتحاد الأوروبي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يرى فرانسوا كزافيي دي دونيا - وزير الدولة البلجيكي المكلف بالعلاقات مع دول المتوسط: أن الأمور جرت بسرعة والنتائج كانت مثيرة و مهمة وأن الحوارات التي جرت قد سمحت بخلق الثقة بين الاتحاد الأوروبي ومختلف الدول التي جرت معها المفاوضات، لقد ولد تدريجيا شعور بالشراكة ومع ذلك فإن اتفاقات التبادل الحر لم تسفر بعد عن نتائج كثيرة. والحقيقة أن هذا ليس خطأ أوروبا فقط إذ هو أيضا ناجم عن كون دول البحر الأبيض المتوسط لم تُنفذ اتفاقات الشراكة التي تم توقيعها.¹

ومن جانب آخر الاتحاد يحول الاستثمارات الأوروبية المباشرة إلى شرق أوروبا بدلا من دول الشراكة الأوربي متوسطة و بالمقابل أخفقت الدول الجنوبية في اجتذاب الاستثمار الخاص من الإتحاد الأوروبي. حتى العون هو مشروط في الدول الجنوبية بقضايا التصحيح الهيكلي والتعاون المالي والتجاري وحقوق الإنسان.

¹ بدون مؤلف، إنجازات و إخفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطية، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/programs/fromeurope/2005/5/11> ، 06،10،2016، الساعة:17:40.

عرف الوطن العربي تفكيك من خلال إدخال بلدان غير عربية، مثل تركيا في هذه المشروعات وعدم إدماج بلدان عربية رغم انتمائها للمتوسط مثل ليبيا، وإضافة دول غير متوسطية كالأردن وهذا من بين أهداف الاتحاد.¹

ونائج هذه السياسات هو إتلاف النسيج الاقتصادي للمؤسسات الصغرى التي لا تقوي علي منافسة البضائع الواردة من أوروبا، واستنزاف موارد الدولة، وخصخصة قطاعات الصحة والتعليم، ناهيك عن تفاقم البطالة عن العمل، واتساع عمق الفوارق الاجتماعية، فالمساعدات المرصودة لدعم الإصلاحات البنوية، عاجزة عن الحد من النتائج السلبية لتحرير الاقتصاد.

الشمال يفرض من جهة علي دول الجنوب تحرير السوق في آن واحد هو تقديم الدعم المالي وغير المالي لمجاله الزراعي، وهذا أدى إلى عراقيل للمنتجات الزراعية لدول الجنوب، و إلي المزيد من الافتقار للفلاحين. إن سياسة الحماية الأوروبية توفر اليد العاملة المهاجرة للسد من التراجع الذي تعرفه، وتستغلها بسوء إن أوروبا عمدت في الخاط بين مفهوم الهجرة السرية القادمة إليها من الجنوب وبين مفهوم الجريمة المنظمة وتعلي من شأنها لتبرر عدم احترام الجنوب لمبدأ حرية تنقل الأشخاص، قد أصبحت التأشيرات للهجرة صعبة.

وعلي مستوي السلم والأمن فإن السياسات لم تنجح في تحويل المتوسط إلي منطقة للسلم و الرفاه، فهي عاجزة أمام المشكلة الكبرى في المنطقة وهي الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تكتفي بتوجيه النصائح التي تظل غالباً بدون متابعة أو إجراءات عملية، تدين الاحتلال الإسرائيلي صراحة، وتسعي بجدية إلي إنهاء ممارسات إسرائيل العدوانية والعنصرية ضد الفلسطينيين داخل وخارج الأرض المحتلة

أما فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في دول جنوب المتوسط نجد أن هناك عجز في ذلك، بل ونرى خلل في تلك النظم رغم أن كل اتفاقيات تتضمن بنداً خاصاً ينص على ضرورة احترام حقوق

¹لينة قمر، الشراكة الأوروبية المتوسطية وأثارها على جلب الإستثمار الأجنبي، المتوفرة على الرابط التالي:

<http://www.wadilarab.com/t25988-topic#ixzz4MNU11Ter> ، 2016/10/06 ، الساعة: 12:25.

الإنسان والديمقراطية، وعدم تطبيق و تنفيذ المبادرات بسبب غياب دور للمجتمع المدني والبرلمان والقوى الشعبية، فدول الشمال هدفها الأساسي هو تحقيق اقتصادي وأمن في المتوسط لضبط الهجرة والتحكم في إعادة دمج المهاجرين بصورة سرية بالإضافة إلى التنسيق مع دول الجنوب في محاربة ظاهرة الإرهاب والتصدي¹.

¹ جدي عبد الحميد بلال، استراتيجيات الاتحاد الأوروبي تجاه دول الجنوب المتوسط نموذج مصر، 2008.

استنتاجات:

إن المبادرات الأوروبية في المتوسط جاءت مباشرة بعد شعور الاتحاد الأوروبي بالتهديدات القائمة من الجنوب وقد سعت عبر هذه السياسات إلى ضمان أمن و استقرار المتوسط بهدف تحقيق مصالح مشتركة إلا إن نوايا الاتحاد الأوروبي الحقيقية تتمثل في تحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصالح المشتركة، ويظهر ذلك في تعامل الاتحاد الأوروبي ككتلة مع الدول الجنوبية على حدي مما يؤدي إلى عدم القدرة على تحقيق الوحدة للدول الجنوبية و نظرا لما تطرقنا إليه في هذا الفصل الثاني نستخلص إن كل هذه السياسات لم تحقق كافة الأهداف المسطرة و التي نادى إليها، مما أدى بهذه السياسات إلى التعثر والفشل وذلك راجع لأسباب عديدة، حيث نجد أن الاتحاد الأوروبي لم يسعى جاهدا إلى تحقيق محتوى هذه الاتفاقيات على أرض الواقع وهذا ما جعل دول الجنوب تابعة لدول الشمال (تبعية)، و في الحقيقة كل هذه المبادرات السياسات تصب في وعاء واحد إلا و هو تحقيق مصلحة أوروبية.

الفصل الثالث

الشراكة الأوروبية جزائرية

تمهيد:

تشير التطورات في الاقتصاد العالمي إلى تزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ويظهر ذلك في تطور العلاقات بين الدول، وسرعة انتشار التكنولوجيا ومع هذه التطورات واتساع نطاقها بدأ العالم يتغير، ولم تكن دول الجنوب بعيدة عن هذه التطورات وانعكاساتها فهو جزء منها يتفاعل معها متأثراً فيها فاستجاب للشراكة الأوروبية المتوسطية التي تهدف إلى إقامة منطقة للحوار، تبادل وتعاون في المنطقة المتوسطية التي تضمن الاستقرار والرخاء والازدهار ، حيث يرى بعض الباحثين إن الهدف من هذا الحوار المتوسطي هو السماح بوضع حد لتدفقات الهجرة الوافدة من دول الجنوب وذهب الآخرون إلى أن الشراكة الأوروبية المتوسطية هي عبارة عن إجراء لتقوية الأمن وحل الأزمات ، ما دفع الجزائر إلى قبول الدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي

من البديهي أن أية شراكة بين طرفين تهدف إلى زيادة وتحسين المنافع التي يجنيها المتعاقدان في شراكتهم.

المبحث الأول: ماهية الشراكة الأوروبية

المطلب الأول: الشراكة الأوروبية

تحسبا للأوضاع الصعبة التي تعاني منها الجزائر في جميع الجوانب الإقتصادية ، السياسية والأمنية التي جعلتها تغرق في وضع يصعب الخروج منه، و كذا الاتفاقيات التي أبرمتها كل من تونس و المغرب في 1958 مع الاتحاد الأوروبي و أدى بالجزائر إلى اتخاذ القرار الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار ما يسمى بالشراكة الأوروبية.

1) المسار التاريخي للشراكة الأوروبية:

نشأ مشروع الشراكة الأوروبية عبر مفاوضات عديدة و قد مرّ هذا المشروع بثلاث مراحل ألا وهي:

المرحلة الأولى: 1993 – 1997:

أعطت الجزائر موافقتها للإتحاد الأوروبي حول تأسيس منطقة للتبادل الحرّ فيما بينها، حيث بدأت في الشروع في المناقشات التمهيدية كاستمرار التعاون الاقتصادي و المالي الموقعة في 1976 و كذا الاستجابة لسياسة الأورومتوسطية الجديدة.

عرض الاتحاد الأوروبي الوثيقة التفاوضية على الجزائر بصفة رسمية في شهر ديسمبر 1996.

- الانطلاقة الرسمية للمفاوضات 1997-2001: بدأت المفاوضات الجزائرية الأوروبية رسميا في:¹

- يومي 4 و 5 مارس 1997
- يومي 21 و 23 أبريل 1997
- يومي 27 و 28 ماي 1997

¹ فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية، دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأورومتوسطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2012/2013، ص ص 167، 168.

إلى جانب انشاء أربع مجموعات عمل (التعاون الاجتماعي الثقافي، التعاون الإقتصادي و المالي، الزراعة و الخدمات ، إلا أن هذه المفاوضات لم تصل إلى نتائج واضحة.

تجمدت المفاوضات فترة زمنية (ثلاث سنوات) و ذلك راجع إلى الوضع السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر آنذاك، ثم عادت المفاوضات من جديد في 17 افريل 2000 و التي تخص الاقتصاد الجزائري وتلتها مفاوضات أخرى في نفس السنة وكذا في السنة الموالية 2001 و التي درست فيها مختلف الجوانب.

المرحلة النهائية لمفاوضات الشراكة الأورو جزائرية:

إذ تم التوقيع على اتفاق الشراكة الشراكة الأورو جزائرية في 19 ديسمبر 2001 الذي ضم مجموعة من العناصر المتمثلة ففي الحوار السياسي الاقتصادي المستمر، منطقة للتبادل الحر، حرية تنقل رؤوس الأموال و الخدمات، تعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، إقامة تعاون ثقافي و الاجتماعي...الخ.

و تم مجال التعاون المالي في ديسمبر 2001، إذ وضع برنامج جديد من 2002 إلى 2004 من أجل تحسين اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي¹.

(2) محتوى اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية:

يتضمن هذا الاتفاق على ثمانية (8) جوانب و هي:

- 1- إقامة علاقات بين الطرفين عبر حوار سياسي لتحقيق استقرار و جعل المنطقة ذات رفاهية.
- 2- إقامة منطقة حرة للتنقل التجاري، ابتداء من تاريخ الشروع الاتفاقية و تحرير و زيادة التبادلات في المنتجات الفلاحية بالتركيز على مجموعة من المبادئ و هي:
 - عدم فرض قيود كمية على الواردات و اتخاذ اجراءات متماثلة في المبادلات.
 - الغاء القيود الكمية و الاجراءات التي لها أثر المتماثل على المبادلات.
 - الحماية أثناء دخول منتجات بالاستيراد بشروط تؤدي الى نتائج سلبية على الدولة.

¹ فيروز سلطاني، المرجع نفسه، ص ص 167، 168.

3- اتفق الاتحاد الأوروبي و الجزائر على توسيع الاتفاقية بتقديم خدمات و لكن هذا يمنع من التأسيس المؤسسات في الإقليم.

4- ترتبط هذه المنطقة بكل الاجراءات الاقتصادية المتمثلة في المنافسة الصفقات، دفع رأس المال، واحترام أي عملية التحويل و إخراج الارباح الناجمة عن المستثمرات، و تنقل رؤوس الأموال للمستثمرات في الجزائر، و إذ اختلف أي طرف عن هذه القوانين سيتعرض إلى قيود دون أن يعلمها الطرف الآخر و تلغى هذه الاجراءات بعد اصلاح ذلك و هذه القيود و الاجراءات في رأينا هي تعود سلبا على الدولة الجزائرية إذ أنها تعرضها إلى موقف تراجع فإخراج و تحويل رؤوس الأموال للمستثمرات إلى الخارج هذا لا يعود بمنفعة للجزائر.

5- الاتفاق على تحقيق الاقتصادي الذي يستفيد فيه كلا الطرفين و خاصة في المشاكل التي لها خلل داخليا و التي لها إتفاق بين الطرفين لتحريرها إلى جانب ذلك القطاعات التي تسمح بالدول تحقيق النمو و إيجاد مناصب جديدة و المجالات التي تسعى للإزدهار و التقدم و يكون ذلك عبر:

- مساندة التكامل و الاندماج بين الدول المغاربية و هياكلها
- التعاون في العديد من المجالات : التربية، التعليم، التكنولوجيا.
- التعاون في المجال الجمركي و تطوير الوسائل و توحيد الوثائق بين الطرفين.
- دعم و تشجيع الاستثمار و الشراكة في الصناعة.
- دعم إجراءات إعادة الهيكلة في القطاع الزراعي و الغذائي.
- الابتعاد عن الازدواج الضريبي باحترام الإطار القانوني.¹

¹ عزيزة بن سميحة، "الشراكة الأوروبية جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة"، مجلة الباحث، ع 9، 2011، ص ص 152 - 154.

- دعم إجراءات إعادة الهياكل في مجال النقل، الإعلام ، الطاقة و المناجم، السياحة، الحرف، التعاون في مجال الإحصاء، و التعاون على حماية المستهلكين.

كل هذه الأهداف في نظرنا تعمل على تحقيق مصالح كلا الطرفين و تؤدي إلى تطور و تقدم.

6- يتعلق هذا الجانب بالمجال الثقافي و الاجتماعي و تمحور على المساواة في العمل والامتيازات والضمان الاجتماعي في كل بلد، وفي الجانب الثقافي و التربوي تسعى الضفتين إلى السير في طريق التبادلات عبر مختلف الرسائل.

7- تتضمن التعاون المالي الذي يتحقق وفق:

- دعم عصنة الاقتصاد و إعادة إحياء الهياكل الاقتصادية

- دعم الاستثمارات الخاصة التي تسمح بإنتاج مناصب عمل.

- عدم إهمال النتائج الناجمة من وضع منطقة حرة و إعادة تأجيل الاقتصاد على الجزائر.

8- شمل هذا المحور مجال العدالة و الشؤون الداخلية و ذلك بتقوية مؤسسة الدولة و القانون

والتعاون في حركة الأشخاص و مراقبة الهجرة الغير الشرعية و أيضا التعاون للتصدي لظاهرة الارهاب و الفساد و الرشوة.

بعد تطلعنا على محتوى هذه الاتفاقية يمكن القول أن أكبر نسبة من هذه الأمور التي تحتويها

الاتفاقية تخدم كلا الطرفين إيجابيا و تسعى هذه الاتفاقية إلى تحقيق شراكة و بلوغ أهدافها المشتركة دون التأثير سلبا على الطرف الآخر¹.

المطلب الثاني: دوافع و عراقيل الشراكة الأورو جزائرية:

¹ عزيرة بن سميحة، المرجع نفسه، ص ص 152 - 154.

- حسب المفكرين هذه الشراكة لم تكن تلقائية بل أنشأت بعد الكثير من نقاشات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر لإبرام هذه الاتفاقية و كان وراء كل جانب دوافع حفزته للقيام بهذه الشراكة و تتمثل الدوافع فيما يلي:
- يعد الاتحاد الأوروبي قوة صناعية يحتاج إلى سوق لمنتجاته و هو يستغل الجزائر في ذلك بما أن الجزائر له نسبة عالية من الطلب.
 - إمكانية الجزائر من الاستفادة من التكنولوجيا.
 - بناء اقتصادي قوي و تكثيف الاستثمار
 - التضامن من أجل تحقيق الأمن و التبادل المعلومات.¹
 - الروابط التاريخية و القيم المشتركة و رغبة إقامة و صياغة علاقات تعمل بمبدأ تبادل المصالح.
 - إقامة شراكة لتطوير العلاقات الاقتصادية و التجارية و تشجيع الاستثمار في الجزائر و الاستفادة من التكنولوجيا و إعادة بناء اقتصادها.
 - السعي نحو إقامة تعاون و حوار منظم في مختلف المبادئ.
 - محاولة وضع حد للفوارق التنموية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.
 - احترام مبادئ حقوق الإنسان و الحريات السياسية و الاقتصادية
 - إقامة إطار الحوار السياسي و الأمني مناسب لتقارب المصالح لتحقيق استقرار في المنطقة.
 - تقريب الطرفين في مجال حوار الاتفاقات و الحوارات.²
- هذه العلاقة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي تعمل جاهدة على تحقيق المصالح المشتركة للطرفين وتعمل على التكامل بين المغرب العربي.

¹ ليلي قطاف، ملتقى دولي حول: آثار و انعكاسات إتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، المنعقد خلال فترة 13 - 14 نوفمبر 2006، ص3.

² عبد الحميد زعباط، "الشراكة الأوروبية المتوسطية و آثار على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع1، ص ص 54 ،

المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأوروبية :

1- الأهداف المشتركة لشراكة الأوروبية:

إن أهمية العلاقات الثنائية التي تربط الجزائر و الاتحاد الأوروبي أدت إلى بذل مجهودات من كلا الطرفين من أجل الوصول على تحقيق شراكة حقيقية و ذلك عبر رسم مجموعة من الأهداف لتحقيقها من خلال هذا الاتفاق (الشراكة الأوروبية) و التي تتمثل في:

أولاً: إنشاء منطقة للتبادل الحر و ذلك عن طريق تحرير حركة تنقل السلع عبر فك القيود الجمركية لكلا الطرفين و بالتالي عدم وضع أي حاجز أو تمييز، و بالتالي يمكن للجزائر فتح أسواقها لإستقبال أجود المنتجات بأقل تكلفة و أقل سعر إلا أن هذا الوضع يمكن أن يؤدي على منافسة حادة بقدر ما يمكن أن يساهم في نجاح اقتصادها، حيث يمكن اعتبار هذا الاتفاق مجازفة من قبل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لإتحاد الأوروبي عمل على إعداد شراكة إستراتيجية تهدف على تمويل أوروبا بالغاز الطبيعي المميع وبالتالي تكون للجزائر فرصة دخول منتجاتها للأسواق الأوروبية.

ثانياً: تدعيم آليات التعاون في المجال الاقتصادي و آلية التعاون تهدف إلى دعم السياسات التي انتهجتها الجزائر من أجل تطوير اقتصادها، حيث نجد أن آلية التعاون هذه ستخص لأنشطة و الأعمال التي تتعرض لضغوطات و مصاعب، و تعمل كذلك على تحرير المبادلات بين الطرفين (الجزائر و الاتحاد الأوروبي) و نجد أيضا أن التعاون يساهم في تسهيل التقارب بين اقتصاديات الأطراف.¹

ثالثاً: تفعيل التعاون الثنائي في المسائل المالية و الاجتماعية:

¹ ليلي أوشن، الشراكة الأجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري تيزي وزو:كلية الحقوق، 2011، ص ص 69-75.

ومن الأسباب التي دفعت الجزائر إلى توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هو تحقيق تعاون ثنائي متوازن و تعزيز هذا التعاون بمجالات أخرى كالمسائل المالية والاجتماعية و قضايا العدالة والشؤون الداخلية ولتحقيق أهداف هذا الاتفاق عمل الطرفين على:

1- تعزيز التعاون المالي: و ذلك بوضع برنامج سمي ببرنامج ميدا (MEDA)

2- الاهتمام بالتعاون في الميدان الاجتماعي ، العدالة والشؤون الداخلية وذلك بتفعيل التعاون والحوار في المسائل الاجتماعية و الثقافية و كذا ارساء التعاون في ميدان العدالة و الشؤون الاجتماعية.¹ و تهدف أيضا هذه الشراكة الأوروبية الجزائرية إلى وضع جو ملائم للحوار السياسي و تشجيع التبادلات بين الدول المغربية قصد تحقيق اندماج مغربي، و تدعيم كافة الإمكانيات المتاحة من كلاً الطرفين لتحقيق العصرية و خاصة بالنسبة للجزائر.²

2- أهداف الشراكة بالنسبة للجزائر:

- تعاني الجزائر من مشاكل عديدة و عويصة كالديون، البطالة ، التخلف الاقتصادي و التكنولوجي، ضعف الاستثمارات ...كلها كانت دافع لتوقيع اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي لتحقيق أهدافها المتمثلة في:
- سعي الجزائر إلى ارتقاء تجارتها والدخول في الأسواق الأوروبية بإلغاء العوائق الجمركية وتحقيق الشروط المفروضة للانضمام إلى تلك الأسواق.
 - اكتساب مكانة بين الدول الكبرى و استغلال المساعدات الأوروبية لتنمية اقتصادها.
 - الرغبة في جذب الاستثمارات المباشرة.
 - الرغبة في تحقيق مصداقية لسياساتها الاقتصادية على المستوى الإقليمي و الدولي و دعمها للانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة.
 - تحسين القدرات و أجهزة الانتاج و المبادلات.

¹ ليلي أوشن، المرجع نفسه، ص ص 69-75.

² عزيرة يسمينة، مرجع سابق الذكر، ص 54.

3- أهداف الشراكة بالنسبة للاتحاد الأوروبي:

يهدف الاتحاد الأوروبي من هذه الشراكة إلى تحقيق أهداف ذات بعدا استراتيجي و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **تصريف المنتجات الأوروبية:** باعتبار الجزائر أهم شريك للاتحاد الأوروبي في مجال المبادلات التجارية فمن الضرورة الحفاظ على الأسواق الجزائرية و التوسيع في المنطقة.

ب- **التحكم في الهجرة نحو الدول الاتحاد الأوروبي و** أثارها بسبب ارتفاع النمو الديمغرافي في الجزائر بالمقابل وضعت برنامج تتحكم من خلاله في استقطاب فئة اليد العاملة التي تحتاج إليها باعتبارها أن الدول الأوروبية مجتمع مسن (متقدم في سن)، و استغلالها أيضا عبر استثمارات الأجنبية المباشرة.¹

المبحث الثاني : تقييم الشراكة الأوروبية الجزائرية

المطلب الأول: إيجابيات و سلبيات الشراكة الأوروبية الجزائرية:

1- الآثار الإيجابية:

يمكن لنا أن نستخلص الآثار المرتبة من الشراكة الأوروبية الجزائرية و هي مجموعتين :

آثار إيجابية:

- من خلال إقامة سوق عدة تستفيد الجزائر من إحياء قطاعات ما و تسويق منتجاتها و ذلك لإزالة القيود الجمركية.

- إيجاد طريق للتخفيض في المنتجات و ارتفاع القدرة التنافسية

- إزالة الحواجز يعزز تنافسات بين الشركات الأوروبية و الجزائرية.

¹ إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية و تقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية، دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2012/2013، ص ص 164 - 166.

- إمكانية استفادة المؤسسات الوطنية من التكنولوجيا وهذا ما يؤدي إلى التطوير في المجال الصناعي و يؤدي هذا إلى وقفة الانتاج و الاكتفاء الذاتي للدولة والقدرة على تصدير منتوجاتها إلى الخارج¹.
- الاستفادة من المساعدات المالية و الفية التي تقدمها أوروبا.
- إستفادة الجزائر من الدعم الأوروبي في الاستثمار المباشر.
- نقص تكاليف النقل للصادرات الجزائرية لقرب المسافة.
- الاستفادة من الجانب التقني².
- هذه الشراكة سمحت للجزائر أن تكتسب نظرية إيجابية من طرف العالم الخارجي، خاصة بالنسبة للمستثمرين سواء كانوا أجانب أو أوروبيين.
- استفادة الجزائر من الخبرات في مختلف المجالات : التسيير و التسويق³.
- من أجل تنمية اقتصاديات دول الشمال.
- ان اهتمام الاتحاد الأوروبي بالجزائر يرجع إلى اهتماماته المتوسطية.
- لجأ الاتحاد الأوروبي للحديث في مختلف المواضيع التي تشمل عدّة مجالات السياسية، اقتصادية اجتماعية ... من أجل الزيادة في المشاركة و تفعيلها لتسهيل حركة السلع و رؤوس الأموال⁴.

¹ ليلة أوشن ، مرجع سابق الذكر ، ص ص 96 - 97.

² بدون مؤلف، إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الجزائر، متوفر على الرابط: <http://www.aklil.com/vb/showthank.php> ، 14:01، 2016/09/04.

³ عبد الحميد زعباط، مرجع سابق الذكر، ص ص 64 - 65.

⁴ عبد الجليل هويدي، انعكاسات الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة:كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2012، ص ص 145 - 146.

2- الآثار السلبية:

بالرغم من الآثار الإيجابية للشراكة الأوروبية الجزائرية إلا أن الواقع و معطياته بيّن لنا مجموعة من الآثار السلبية و المتمثلة في:

- تعد الجزائر سوقا لمنتجات الأوروبية بحيث تصبح دولة مستوردة و الذي ساعد الإتحاد الأوروبي إلى زيادة نسبة صادراتها للجزائر هو تقلص الجواز الجمركية.
- عدم قدرة الجزائر على منافسة المنتجات الأوروبية في الاسواق بسبب البند الذي يمنع منح التفضيلات للمنتجات الجزائرية.
- ترجع سبب القواعد المنافسة الصارمة إلى رغبة الاتحاد الأوروبي في بقاء الجزائر تابعة له.
- تمنع أوروبا من دخول المنتجات الجزائرية إلى دولها و ذلك راجع إلى عدم تطبيق الجزائر للمعايير الصحية في منتجاتها.¹
- فرض الجزائر الرسوم الداخلية لسد العجز في الميزانية الدولة الذي سببته ازالة الرسوم الخارجية. نقص طلب المنتجات المحلية عكس الخارجية مما يؤدي إلى غلق المؤسسات الوطنية و تسريح العمال و بالتالي زيادة نسبة البطالة.²
- إن ا الشراكة الأوروبية الجزائرية لم تعمل على تحقيق الأهداف المسطرة فيها، إذ سيطر الطرف الأوروبي على كل جوانب هذه الشراكة التي تخدم مصالحه بالدرجة الأولى رغم قدرة الشراكة هذه على تحقيق مصالح.

¹ محمد سيدمو، حقائق مؤلمة عن اتفاق الشراكة الجزائري الأوروبي، متوفر في الرابط التالي:

<http://www.elkhbare.com/press/article/76747#sthash.dz.b/z8...>

12:12، الساعة: 2016/09/12.EDNKPO33.DPAF.502/08/2016°

² مصطفى ، اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في: <http://WWW.wadiland.com/t9107.topic>

10:32، الساعة: 02/09/2016

- السعي نحو إقامة منطقة تبادل حر يؤدي إلى عدم توازن الطرفين فهذا يعمل لصالح الطرف القومي.
- السياسات المنتهجة من قبل الجزائر في هذه الشراكة لم تكن كافية و قادرة على التصدي للتحديات التي تفرضها الشراكة الأورو جزائرية و كثرة الآثار السلبية الناجمة من هذه الشراكة على الجزائر والتي لم تسمح لها من دخول منطقة التبادل الحر أدى إلى مطالبة الجزائر إلى منطقة التبادل الحر.

المطلب الثاني: عراقيل الشراكة الأورو جزائرية:

بما أن الجزائر تواجه تخلف في مختلف الميادين و مستوى متدني في التنمية و كذلك عدم وجود سوق اقليمية الراجع إلى عدم القدرة على تحقيق التكامل المغاربي و كذلك التحديات و الاشكاليات الاجتماعية التي لها علاقة بالتعديل الهيكلي و الظروف الأمنية، و نجد من العراقيل التي وقفت أمام تسير هذه الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ما يلي:

- عدم بذل مجهودات من طرف الجزائر للوصول إلى مرتبة الشراكة الحقيقية مع الشمال.
- ندرة الهياكل القاعدية لا يسمح بالتوسيع ضمن منظور الشراكة الاقتصادية تراجع التبادلات بين للجزائر و الدول الأخرى في السلع و الخدمات و رؤوس الأموال.
- الفشل في الاستثمارات الأجنبية و ذلك لعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي خاصة عندما لا تستطيع الدولة حماية حقوق المستثمرين¹.
- التفاوت الموجود بين الدول الأوروبية المتقدمة و الجزائر باعتبارها سائرة في طريق النمو.

¹ ليلي قطاف، مرجع سابق الذكر، ص 3.

- اعتماد الجزائر على مصدر واحد و هو المحروقات و ضعف نظامها الجبائي مع وجود مؤسسات غير قادرة على المنافسة.
- تصنيف المشاريع حسب أولويات الاتحاد الأوروبي دون مراعاة أولويات الجزائر فالاتحاد الأوروبي أعطى أهمية للجانب السياسي و الأمن الذي يخدم مصالحه على حساب التنمية في الجزائر باعتبارها أولوية هامة لها.
- تبعية الجزائر لدول الشمال في المجال الفلاحي و الصناعي و ذلك لعدم قدرتها على تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي
- عدم التحكم في التكنولوجيا و هذا ما يجرها إلى عدم القدرة على المناقشة¹.

المطلب الثالث: شروط نجاح الشراكة الأوروبية الجزائرية

1. استقرار الاقتصاد الكلي: و هذا يهدف إلى إعطاء مصداقية لجلب المستثمرين الأجانب, مما يؤدي بدوره لى تعويض النقص في إيرادات الدولة الناتجة عن تفكيك الرسوم الجمركية, هذا من جهة و من جهة أخرى يسمح بخلق مناصب عمل وبالتالي الحد من البطالة و يكبح الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري

2. تخفيض المديونية الخارجية: لأن المديونية لا تساعد على عملية التصحيح الهيكلي للاقتصاد الكلي بسبب آثارها السلبية على ميزان المدفوعات و الميزانية العامة، خاصة و أن دول الاتحاد الأوروبي هي المدين الأول للجزائر، و في هذا الخصوص فان التقرير الذي صدر عن المركزي الجزائري عام 2006 حول التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، أن المقومات الأساسية للاقتصاد الجزائري شهدت تعزيزا هاما مع

¹ بوخلفة عبد الرحمان، الشراكة الأوروبية الجزائرية و تأثيرها على المؤسسة الجزائرية، متوفر على الرابط التالي:

memorandum-diplôme-de html (10/09) econed hat. Blogspot.com

18:35، الساعة: 2016/09/02، /2015/02indie

بروز التوازن النقدي وتخفيض الديون الخارجية التي تراجعت عام 2005 وهذا ناتج عن القرار الاستراتيجي للجزائر فيما يخص التسديد المسبق للدين العمومي الخارجي، خاصة و أن احتياطات النقد الأجنبي في تراكم مستمر و التي نتجت عن ارتفاع سعر البترول

3. تخفيض القيود التعريفية: للدخول في منطقة التبادل الحر خلال عام 2017 يجب تغيير الهيكلة الجبائية الداخلية للجزائر و كذا إصلاح نظام الجمارك حتى لا تمس الاقتصاد الجزائري بصفة مباشرة و دفعة واحدة بحذف التعريفية الجمركية

4. وضع نظام أو شبكة للحماية الاجتماعية: لأن تحرير التجارة الجزائرية سيؤدي إلى رفع الحماية على القطاعات المحمية وهذا ما سوف يؤدي إلى تخفيض الأجور وعملية تسريح العمال مما يخلف ما يعرف بالبطالة و بالتالي انتشار الفقر والمجاعة، لذا يجب مواجهتها بسياسة اجتماعية صارمة تعمل على ضمان بعض الحقوق للعمال المسرحين و ذلك بتوفير لهم آلية و شبكة اجتماعية لحمايتهم

5. إصلاح التشريعات: وفي هذا المجال يجب على الجزائر أن تكيف إطارها القانوني قصد جلب الاستثمار و دخول رؤوس الأموال الأجنبية للجزائر ويتم هذا بسن قوانين تحفز المستثمرين و تمنحهم امتيازات كالتسهيلات و الإعفاءات الجبائية و توفير الضمانات الكافية لهم

6. التشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين: يجب إعلام كل المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين باتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، و يجب إقناعهم بما توفره هذه الاتفاقية من مزايا، و يجب توضيح لهم التوضيحات والتحديات التي ستواجههم لأنهم معنيين بهذه الشراكة بصفة مباشرة نظرا لانعكاساتها عليهم.¹

¹ بدون مؤلف، شروط نجاح إتفاق الشراكة الأوروبية جزائري، متوفر على الرابط التالي:

<http://montada.echoroukonline.com/archive/index.php/t-44802.html>، 22/08/2016، الساعة: 22:45.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للشراكة الأوروجزائرية:

المطلب الأول: السيناريو الحالي للشراكة الأوروجزائرية (الوضع القائم):

هو سيناريو يفترض استمرار الأوضاع على حالها، بالرغم من المحاولات المبذولة من الطرف الأوروبي و الجزائري للوصول إلى شراكة حقيقية إلا أنها اعترضتها عقبات و تحديات أمنية عرقلت مسار هذه الشراكة: كالهجرة غير شرعية، الارهاب... إلخ إلى جانب عدم التوازن بين الطرفين، حيث تبقى الجزائر تابعة للإتحاد الأوروبي كون هذا الأخير له مكانة اقتصادية قوية إذ يملك عدد كبير من الدول الصناعية في العالم (فرنسا، ألمانيا. اسبانيا...) ، عكس الجزائر التي تتميز بالاقتصاد الريعي، فهي تعتمد في صادراتها على مورد واحد واقتصاديا تتطلع دائما إلى المساعدة من الطرف الشمالي ، فهي مصدر للطاقة للإتحاد الأوروبي.

عدم قدرة الجزائر ممارسة أنشطة اقتصادية متنوعة و مختلفة و كذا إهمالها للقطاع الزراعي، و قد حاولت الجزائر تطوير اقتصادها إذ عملت على اقتراح وضع برنامج الدعم في الفترة 2009 إلى 2014 بكلفة 288 مليار دولار إلا أنه لم يأتي بنتائج مبهرة لتقدمها و هذا راجع إلى غياب رسم مخططات مستقبلية والتنبؤات الهشاشة و بالتالي الوضع الاقتصادي أدى إلى اللاستقرار والأمن¹.

ويتواجد التطرف الفكري في الجزائر و انتشار ظاهرة الإرهاب نعتبر المنطقة المتوسطية من بين الغير المستقرة، و هذا ما يؤدي إلى تأثر الأنشطة الاقتصادية خاصة في الجزائر التي عرفت فترة مزرية في التسعينات.

وما جعل أوروبا تتخوف في هذا التطرف الفكري و الأوضاع السائدة في المنطقة هو تعرضها إلى خلل في أمنها الداخلي و أحسن مثال على ذلك (تفجيرات مدريد، لندن، شارلي ايبدو، بروكسيل...)

¹ رفيق بخوش، الوضع الاقتصادي في الجزائر إلى أين؟، قناة MBC متوفرة على الرابط الآتي:

.23:30، 26/09/2016، articles/htmlhttp://www.mbc.net/ar/programs/mbc-news/

الموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر وباعتبارها نقطة عبور و تواصل بين الدول المتوسطة أدى إلى عدم الاستقرار وبالتالي تأثر العلاقات الأوروبية بسبب تخوف الاتحاد الأوروبي على أمنه الداخلي¹. ومن بين النقاط التي أدت إلى إمكانية حدوث السيناريو وجود مجموعة من الاعتبارات التي كانت سبب الاستمرار في بقاء الوضع الحالي و هي:

- عدم تحقيق كتلة أوروبية موحدة وحقيقية وبالتالي افتقادها لقاسم مشترك تقوم عليه توجهاتها المستقبلية.

- التواجد الأمريكي في المنطقة المتوسطة أثر على العلاقات الأوروبية خاصة.

- صعوبة تنفيذ سياسة الاتحاد الأوروبي في المنطقة.²

المطلب الثاني: السيناريو الاصلاحي للشراكة الأوروبية (النجاح):

سيناريو النجاح المتوقع حدوثه هو التحقيق التام للشراكة الأوروبية، كون الاتحاد الأوروبي يسعى إلى التنامي السياسي والتحول إلى مؤشر في المنطقة الأوروبية كونه يرغب أن يلعب دورا فعالا مستقبلا هادفا على انشاء أسواق لتنمية اقتصاده بغية تشكيل كتلة اقتصادية قادرة على مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، وهذه الشراكة تظهر مدى الاسهام الذي سيقدمه الاتحاد الأوروبي لإنشاء علاقات متكاملة في المنطقة.

اقامة منطقة تبادل الحرّ هو تنفيذا وتطبيقا للشراكة و يبقى على الجزائر غزو الأسواق الأوروبية ولهب الاعترافات القيمة لصالح خصوصيات المجتمع الجزائري.

¹ سمارة فيصل ، البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية بين مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط 1995-2008، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو:كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013، ص ص 146-149.

² سمارة فيصل ، مرجع سابق الذكر ، ص 167.

كل نتائج مستقبل لهذه الشراكة يحفز ويدفع إلى تعميق التكامل الأوروبي جزائرية، و أدت الإصلاحات الديمقراطية في الجزائر إلى تحقيق العلاقات الأوروبية جزائرية على أرض الواقع بعدما كانت مجرد نظرة¹. تهدف الجزائر من هذه الشراكة إلى تنمية اقتصادها وجعله قادر على الدخول إلى الأسواق الأوروبية من خلال خلق جو ومناخ مناسب للعمل بإيجاد آليات ووسائل كفيلة لتحسين الاقتصاد أكثر وتشجيع الاستثمارات، فالجهود تقتصر على بناء ركيزة إنتاجية جديدة بتحسين القوة التنافسية باستخدام أحدث التكنولوجيات و تنويع الأنشطة الاقتصادية².

يأتي هذا السيناريو بعملة من المعطيات و الاعتبارات القريبة إلى النجاح في التعاون الأوروبي جزائري فهو يتعدى المجال الثقافي و الاجتماعي ليشمل المجال الأمني، السياسي، الاقتصادي.

ومن خلال دراستنا الاتفاقية الأوروبية جزائرية نجد مختلف النقاط الإيجابية التي تظهر لنا تقاؤلا.

وفي مراحل الشراكة الأوروبية جزائرية نجد أنهم اتفقوا على حتمية تطوير العمل الإنساني ببرامج التنمية البشرية، و الاجتماعية و دعم حقوق الإنسان، الديمقراطية، لتحقيق هذا لابد من تشجيع النقابات و الأحزاب، البحث العلمي لبلوغ المساعي المسطرة.

إن هذا السيناريو يشترط التعاون بين الطرفين في مختلف المجالات لتتمكن من تحقيق ما هو في أرض الواقع لتحقيق النجاح و ذلك بوضع المصالح المشتركة أولوية هامة بالنسبة للطرفين³ و يمكن تأكيد على نجاح هذا السيناريو بوضع الخلافات و التطرقات الفكرية بين الطرفين جانبا، فرغم كل التحديات والسلبات التي اعترضت الشراكة الأوروبية جزائرية إلا أن هذا السيناريو يعطي بذرة تقاؤلية في نجاحه.

¹ فلواز ابراهيم ، الشراكة الأوروبية متوسطة و رهانات الأمم و السلم في المنطقة، التجديد العربي متوفر على الرابط التالي : www.arabrenewal.info/2010.06.11.14.13.03/53533.html ، الساعة: 11:07.

² Instrument européenne de voisinage et de partenariat : maroc, document de stratégie 2007 – 2013 disponible sur : <https://ecas.europe.eu/emp/pdf/country/enpi-csp-MORROCO.frpdf> vu le 26/09/2016, à 02h00.

³ سمارة فيصل، مرجع سابق الذكر ، ص ص 163-166.

هذه الشراكة قامت بإنشاء مشاريع بين الطرفين للتعاون و جمع مكاسب لتنمية المؤسسات المحلية تقنيات ذاتية في الإنتاج و بزيادة مشكلات الطاقة للجزائر جعلها تكثف وتطور انتاجها و ارتفاع احتياطاتها الرسمية عكس الاتحاد الأوروبي الذي عرفت احتياطاته تراجعاً¹.

المطلب الثالث: السيناريو الثوري للشراكة الأوروبية (الإخفاق):

هذا السيناريو محتمل الوقوع خاصة بالنسبة للجزائر لما آلت إليه دول الجنوب من مشاكل في شتى المجالات.

فالسيناريو الثوري متوقع الوقوع، لم تعمل الجزائر على استغلال و الاستفادة من الشراكة رغم المزايا الممنوحة منها، فالجزائر لم تتقيد بالمعايير الأوروبية في الإنتاج بحيث لم تستفد من الإعفاءات الواسعة لمنتجاتها و كذا التسهيلات المقدمة لها من أجل الدخول و المشاركة في السوق الأوروبية، إذ لم تستفيد الجزائر إلا القليل من "نظام الحصص" بحيث استغلت سنة(6) أصناف من مجموع 41، على عكس الاتحاد الأوروبي الذي استفاد واستغل غالبية المنتجات والحصص ذات الإعفاءات من الرسوم والتعريفات الجمركية. استفادة الاتحاد الأوروبي من الميزان التجاري خاصة عندما ارتفعت و أرادت الجزائر منه خلال سنة 2007 إلى 2008 ب 7.69% و هذا يكثف تبعية الجزائر واعتماده على معظم الواردات الأوروبية، و تعاني الجزائر أيضا من ضعف و تواضع الاستثمارات الممنوحة لها خاصة مقارنة بدول الجوار المغاربي².

عرفت الجزائر التحديات متعلقة بمستويات تنافسية و مؤسساتها الاقتصادية، التي تستعمل في إطار منطقة حرة و تكون في منافسة غير متوازنة خاصة في حالة تدهور الأوضاع بين المؤسسات الاقتصادية

¹ إبراهيم فلواز ، واقع و آفات الشراكة الأوروبية متوسطة:

<http://www.maspatiliques.com/mas/index.php?option=com>، 26/09/2016، الساعة:18:18.

² صبة بغورة، بعد أربع سنوات من اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي: شراكة غير متكافئة، متوفرة على الرابط التالي:

<http://www.amarefh.net/shom-content->

26/09/2016 model=138&&10=488&Chowall=on sud.php?cuv=363&model=M&Sud. الساعة 19:27.

الجزائرية على غرار مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي تمارس أعمال الصافي نطاق تكاملي إندماجي وهذا ما يوضح و يفسّر لنا عدم قدرة الجزائر مواجهة و تحدي المؤسسات الأوروبية و بالتالي تكون هذه المنافسة لصالح أوروبا في المنطقة الحرة، و بالتالي يجب إلى استخدام السياسات التأهيلية الممكنة لمجابهة التحديات و القدرة على المنافسة، حيث أثبتت التجارب أن اقتصاديات الدول النامية كانت المتضرر الأكبر في ظل هذه المنافسة¹.

تركز فرنسا على المسائل التي تخصها بالدرجة الأولى و خاصة في المجالين السياسي والأمني كالهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، على عكس الجزائر التي عملت على التنسيق و التعاون من أجل مكافحة الإرهاب وصولاً إلى الجريمة المنظمة، فأوروبا لم تقدم الكثير لدول الجنوب خاصة في مكافحة الإرهاب، و لكن عندما شعرت بالخطر عليها و على أراضيها هيأت آليات و ساندت دول الجنوب لمجابهة الخطر الإرهابي الذي يهدد المنطقة المتوسطية.

طلبت الجزائر النظر مجدداً في اتفاقية الشراكة بينها و بين الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، وباعتبار الجزائر تحتل المرتبة الثالثة في مجموعة الدول الممولة لأوروبا بالغاز، تريد أن تقوم بتعاون أوسع بينها و بين الاتحاد الأوروبي ليصل إلى الطاقة الشمسية و الطاقة النووية.

فشلت الجزائر في تحقيق الأهداف التي رسمتها لنفسها في اتفاقية الشراكة بينها و بين الاتحاد الأوروبي، و من بين الأهداف غير المحققة هي رفع صادراتها نحو أوروبا الخارجة عن قطاع النفط و الغاز التي كانت فقط حبر على ورق.

رغم كل المجهودات التي بذلتها الجزائر في مجال جلب الاستثمارات و تسهيل حركة تنقل الافراد إلا أنها لم تتجح².

¹ صالح صالحي، "التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، مجلة العلوم الاقتصادية، ع2، 2003، ص ص 36-39.

² صبحة بغورة، مرجع سابق الذكر.

مما سبق نرى أن عدم نجاح الشراكة الأورو جزائرية يعود إلى عدم وجود توازن و تماسك بين الطرفين في مختلف التحديات السياسية، الأمنية، الاقتصادية التي تعيشها الجزائر.

إستنتاجات :

الإتحاد الأوروبي استغل الوضع المتأزم الذي كانت عليه الجزائر سابقا حيث اقترح إقامة شراكة فيما بينها وذلك بتقديم وعود من أجل مساعدتها وتحسين وضعها متزعمة تأهيل وتطوير الاقتصاد الجزائري قصد الانفتاح أكثر و إدماجها في الاقتصاد العالمي وتحسين وضعها إلا أن الواقع أثبت العكس إذ أن الإتحاد قد رسم أهدافه الخفية مسبقا ، حيث عمل الإتحاد على تحقيق مصالحه بالدرجة الأول و لم يتوصل الطرف الجزائري إلى نتائج تمكنه من تطوير تنميته باختلاف مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، فضلا عن الاختلافات الأخرى بين الطرفين و عدم التكافؤ أدى إلى عرقلة وعدم تحقيق شراكة أوروبية حقيقية وفعالة وجعل الجزائر في تبعية دائمة للإتحاد الأوروبي.

خاتمة

خاتمة

إن رغبة الإتحاد الأوروبي في إعادة إحياء قوته من جديد و بلوغ درجات أعلى من التطور والتقدم ما جعله يسعى لتحقيق كتلة موحدة و سياسة خارجية مشتركة، و تخوفاته من التهديدات القائمة من دول جنوب المتوسط هذا ما دفعه إلى إيجاد وسائل و آليات للدخول في شراكة أورو متوسطية عبر مبادرات مختلفة و الشراكة الأورو جزائرية واحدة من بين هذه الشراكات المبرمة بين دول الجنوب و الإتحاد الأوروبي، فمن خلال دراستنا وجدنا أن الإتحاد الأوروبي لا يعتبر دول الجنوب كشريك قوي وفعال، يظهر ذلك في عدم مراعاته لمصالح و خصوصية الجنوب فهو يسعى لتحقيق مصالحه الذاتية بعيدا عن المصالح المشتركة، إذ نرى ذلك بشكل واضح عند تطبيق السياسات الأوروبية على أرض الواقع .

إن الأوضاع التي مرت بها الدول الأوروبية دفعتها إلى التخطيط لإنشاء كتلة موحدة و بذلك ظهر الإتحاد، يتضمن مجموعة دول تعمل على تحقيق سياسة خارجية مشتركة أكسبتها قوة في الساحة الدولية وأصبح بذلك من أكبر القوى الاقتصادية في العالم، إلا أن التشققات التي تعرض إليها كالعولمة، الهجرة، مشكلة توسيع الإتحاد الأوروبي، و الى جانب الصدمة الداخلية التي عرفها الإتحاد مؤخرا كل هذا يعرضه الى إنقسامات و تشتتات، و هذا ما تثبته صحة الفرضية الأولى.

دخول الدول الجنوبية في شراكة مع دول الإتحاد الأوروبي رغم التفاوت الموجود بينها لتحقيق أهداف مشتركة سيؤدي إلى تفاقم مشاكل الدول الجنوبية و عدم توازن و ضعف الدول الجنوبية أمام دول الإتحاد الأوروبي ما جعلها تبقى دائما تحت هاجس التبعية، إذ طغى طابع المصلحة الخاصة على حساب المصلحة المشتركة في السياسات الإتحادية الأوروبية، و هذا ما تثبته الفرضية الثانية.

الوضع الذي كانت عليه الجزائر فرض عليها قبول الشراكة الأوروبية دون مراعاة النتائج اللاحقة، حيث ألزمت الجزائر على إيجاد مسارا جديد لإعادة بناء اقتصادها فقد إتجهت نحو إبرام إتفاقيات جهوية كما هو الحال في إتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

إلا أن الخطوة التي أقدمت عليها الجزائر يترتب عنها مجموعة من الإنعكاسات و الآثار السلبية سواء في الحاضر أو في المستقبل و هذه الإنعكاسات تمس مختلف القطاعات لأن الإتحاد الاوروبي يستغل هذه الشراكة لخدمة مصالحه على حساب المصالح الجزائرية و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

و في الأخير نستنتج ما يلي:

- غياب سياسة خارجية مشتركة للإتحاد الأوروبي.
- سعي الإتحاد الأوروبي في سياساته إلى تحقيق أهدافه الخفية على حساب دول الجنوب وجعل دول هذه الأخيرة في تبعية للشمال.
- دخول الجزائر في شراكة مع الإتحاد الأوروبي رغبة في تنمية إقتصادها فهو الشريك التجاري الأول لها دون مراعاة النتائج اللاحقة.

قائمة المراجع

الكتب:

• اللغة العربية:

1. العمراني عبد الوهاب محمد اسماعيل ، الاتحاد الأوروبي و العلاقات اليمنية الأوروبية ، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2011.
2. المجزوب محمد ، التنظيم الدولي النظرية العامة و المنظمات العالمية و الاقليمية و المتخصصة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، ط9، 2007.
3. النعيمي احمد نوري ، السياسة الخارجية، بجامعة بغداد :كلية العلوم السياسية ، عمان: دار زهران، 2009.
4. الحاج علي ، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
5. بيندر جون ، أشروود سايمون ، الإتحاد الأوروبي، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، 2015.
6. بخوش مصطفى ، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006.
7. حسن محمد إبراهيم ، دراسات في جغرافية أوروبا و حوض البحر الابيض المتوسط، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية للكتاب، 1999.
8. مرير الجميلي صدام ، الإتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.
9. سليم السيد ، تحليل السياسة الخارجية، جامعة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 2000/1998.
10. صاغور هشام ، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط ، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010.
11. صرماتج جمال عبد الناصر ، التنظيم الدولي النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة، عناية: دار العلوم لنشر و التوزيع.

• المجالات:

1. أحمد فريجة ، الآليات المعتمدة من قبل الإتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، ع، 1.
2. بن سميحة عزيزة ، "الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الافتتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة"، مجلة الباحث، ع ، 9، 2011.
3. زعباط عبد الحميد ، "الشراكة الأورو متوسطية و آثار على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع ، 1، ص ص 54 ، 55.
4. حروري سهام ، الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي، مجلة المفكر، ع، 5.
5. حروري سهام ، الإتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغربية، مجلة المفكر، ع، 8.
6. مجدان محمد ، "تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة و مؤثرة سياسة أوروبا اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي نموذجا"، مجلة المفكر، ع، 11.
7. مقلد حسين طلال ، "محددات السياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية المشتركة"، م ، 25، ع ، 1، 2009.
8. علاوي محمد لحسن ، "إتفاقية الشراكة الأورو عربية شراكة إقتصادية حقيقية... أم شراكة و إرادات: مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية"، مجلة الوحدات للبحوث و الدراسات، ع، 2016، 16.
9. عدالة جعفر ، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع، 19، ديسمبر 2014.
10. فرج أنور محمد ، "السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة نموذجا"، دراسات دولية، ع، 31.
11. صالح صالحي ، "التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، مجلة العلوم الاقتصادية، ع، 2، 2003.
12. شحادة مهدي ، الشراكة الأورو متوسطية، مجلة شؤون الأوسط، م: 3 ، 2009.
13. شريط عابد ، الإقتصاد العربي و تحديات القرن الواحد و العشرين، مجلة بحوث إقتصادية عربية، ع، 39، الجزائر.

• الملتقيات:

1. ليلي قطاف، ملتقى دولي حول: آثار و انعكاسات إتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،جامعة فرحات عباس سطيف :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، المنعقد خلال فترة 13 - 14 نوفمبر 2006.

• المذكرات:

1. أوشن ليلي ، الشراكة الأجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون التعاون الدولي ،جامعة مولود معمري تيزي وزو :كلية الحقوق، 2011.
2. أو سرير منور ، مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية،الملتقى الوطني الأول حول :المؤسسة الاقتصادية و تحديات المناخ الإقتصادي الجديد،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2003.
3. بطاطاش ندير ، التعاون الأوروبي-الإفريقي بين الشراكة و التبعية: الجزائر نموذج، مذكرة نيل شهادة الماجستير في القانون، المركز الجامعي أكلي محند الحاج بوييرة:مدرسة الدكتوراه للقانون الاساسي و العلوم السياسية تيزي وزو،2010.
4. بلجل عادل ، التجربة الأوروبية في التعاون و التكامل الإقليمي، دراسة مقارنة بين مجموعة 15 و مجموعة 25، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.
5. بن زايد أمحمد ،توسيع الإتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية:التطور رهانات وآفاق، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2008.
6. برد رتيبة ، الحوار الاورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع علاقات دولية،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة :كلية العلوم السياسية و الإعلام،2009/2008.
7. بن سعدون اليامين ،الحوارات الامنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5 ،مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ،جامعة الحاج لخضر باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011\2012.

8. بثقة خديجة ،السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص علاقات دولية و إستراتيجية ،جامعة محمد خيضر بسكرة :كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2014/2013.
9. بلورغي نادية ،تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية دراسة حالة الجزائر ،مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر بسكرة:كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،2012/2011.
10. بوجلحة إبراهيم ، دراسة تحليلية و تقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2013/2012.
11. جديد لبنة ، السوق الأوروبية المشتركة و السوق العربية المشتركة تشابه المقدمات و إختلاف النتائج ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية،جامعة تشرين: كلية الاقتصاد،2004.
12. هويدي عبد الجليل ، انعكاسات الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة:كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2012.
13. زكري مريم ، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية-المغاربة ،مذكرة نيل شهادة الماجستير تخصص دراسات أورومتوسطية ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011/2010.
14. زاوي رايح، بناء المبادرة الامنية في البحر الابيض المتوسط في البحر الابيض المتوسط بين ثلاثية الامن/القوة/سلم القوى دراسة حالة الحوار الأطلسي-المتوسطي، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون والامن ،جامعة مولود معمري تيزي وزو:كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014/2013.
15. مبيضين رشا عدنان محمد ، دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية الاوروبية ،جامعة مؤتة:كلية العلوم السياسية،2007.

16. نوري عزيز، الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين صفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطة و مغربية في التعاون و الأمن ،جامعة الحاج لخضر باتنة:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011/2012.
17. سمارة فيصل ، البعد الإنساني في الشراكة الأوروبية مغربية بين مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط1995-2008،مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة مولود معمري تيزي وزو:كلية الحقوق و العلوم السياسية.
18. سلطاني فيروز ، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية، دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأوروبية متوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2012/2013.
19. عكروم ليندة ، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط، مذكرة نيل شهادة الماجستير،جامعة محمد خيضر - بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2011.
20. عطيش يمينة ، البعد الأمني في العلاقات الأوروبية متوسطة، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام 2007/2008.
21. عمورة جمال،دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاق الشراكة العربية الأورو- متوسطة، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2005/2006.
22. عبد اللاوي عقبة ،الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة للشراكة الأورو متوسيطية على الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة : قسم علوم التسيير ،2007/2008.
23. قريب بلال،السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من متطور أقطابه.التحديات و الرهانات مذكرة قبل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية و علاقات دولية ،جامعة الحج لخضر باتنة:كلية الحقوق العلوم و السياسية، 2010/2011.
24. قويدر شاكري ،التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات مغربية ،جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2014/2015.

25. شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورو-متوسطية- حالة دول المغرب العرب، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
26. تبيان وهيب، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية و مغربية، الأمن و التعاون، جامعة مولود معمري-تيزي وزو: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014.
27. غربي رقية ، السياسة الخارجية لاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2012/2011.

• المواقع الإلكترونية:

1. بدون كاتب، هل تعرف ما هو الإتحاد الأوروبي؟، متوفر على الموقع التالي:
<http://www.alarab.com/Article/7849>، 2016/09/01، على الساعة 11:00.
2. جعفر ساكس، **The Meaning of Brexit** ، متوفر على الرابط التالي:
<https://www.project-syndicate.org/commentary/meaning-of-brexite-by-jeffrey-d-sachs-2016-06>، يوم الإطلاع 2016/09/14، الساعة 21:00.
3. جورج سورس ، البريكسيت ومستقبل أوروبا، <https://www.project-syndicate.org/commentary/brexit-eu-disintegration-inevitable-by-george-soros-2016-06/arabic>، يوم الإطلاع 2016/09/14، الساعة: 21:15.
4. إبراهيم قلواز، الشراكة الاورومتوسطية ورهانات الامن والسلام في المنطقة متوفرة على:
<http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-13-03/53533> ، 2016/08/30، الساعة: 13:15.
5. إبراهيم قلواز، مستقبل الشراكة الاورومتوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة، متوفرة على الرابط :
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527500> ، 2016/09/01، الساعة: 16:13.

6. بدون مؤلف، إنجازات و إخفاقات الشراكة الأوروبيةمتوسطة، متوفر على الرابط التالي:
<http://www.aljazeera.net/programs/fromeurope/2005/5/11> ،
 06،10،2016، الساعة:17:40.
7. لينة قمر، الشراكة الأوروبيةمتوسطة وأثارها على جلب الإستثمار الأجنبي، المتوفرة على الرابط التالي:
<http://www.wadilarab.com/t25988-topic#ixzz4MNU11Ter> ، 2016/10/06 ،
 الساعة: 12:25.
8. بدون مؤلف، إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الجزائر، متوفر على الرابط: ،
<http://www.aklil.com/vb/showthank.php> ، 2016/09/04 ، الساعة 14:01.
9. محمد سيدمو، حقائق مؤلمة عن اتفاق الشراكة الجزائري الأوروبي، متوفر في الرابط التالي:
<http://www.elkhbare.com/press/article/76747#sthash.dz.b/z8....>
 2016°/08/502.DPAF.EDNKPO33.2016/09/12، الساعة: 12:12.
10. مصطفى ، اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في:
<http://WWW.wadiland.com/t9107.topic>
 02/09/2016، الساعة:10:32.
11. بوخلفة عبد الرحمان، الشراكة الاوروجزائرية و تأثيرها على المؤسسة الجزائرية، متوفر على
 الرابط التالي:
<http://memorandum-diplôme-de.html> (10/09) econed hat. Blogspot.com
 2016/09/02،/2015/02indie، الساعة:18:35.
12. بدون مؤلف، شروط نجاح إتفاق الشراكة الأوروبيةجزائري، متوفر على الرابط التالي:
<http://montada.echoroukonline.com/archive/index.php/t-44802.html>
 2016/08/22، الساعة:22:45.
13. رفيق بخوش، الوضع الاقتصادي في الجزائر إلى أين؟، قناة MBC متوفرة على الرابط الآتي:
<http://www.mbc.net/ar/programs/mbc-news/articles/html> ،26/09/2016،
 23:30.
14. فلواز ابراهيم ، الشراكة الأوروبيةمتوسطة و رهانات الأمم و السلم في المنطقة، التجديد العربي
 متوفر على الرابط التالي:
www.arabrenewal.info/2010.06.11.14.13.03/53533.html
 26/09/2016، الساعة:11:07.

15. إبراهيم فلواز ، واقع و آفات الشراكة الأورومتوسطية:
<http://www.maspatiliques.com/mas/index.php?optio,.com> ، 26/09/2016
 الساعة: 18:18.
16. صبحة بغورة، بعد أربع سنوات من اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي: شراكة غير متكافئة، متوفرة على الرابط التالي:
<http://www.amarefh.net/shom-content-model=138&&10=488&Chowall=onsud.php?cuv=363&model=M&Sud>
 ، 26/09/2016، الساعة 19:27.
18. بدون مؤلف ،مجموعة حوار 5 زائد 5 ... أرضية ملائمة لتعميق الحوار السياسي ولتعزيز التعاون بين البلدان الشريكة ،متوفرة على الرابط التالي:
<http://www.menara.ma/ar/2014/05/22/1178724-> ، 2016/09/10 ، الساعة: 09:18.
19. الإتحاد الأوروبي، متوفر في الرابط التالي
<http://www.stayineurope.info/eunion/>، 2016/07/17، الساعة: 14:50

• مقالات

1. أحمد سعيد نوفل، الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع و التحديات.
2. ابراهيم اسماعيل، الاتحاد الأوروبي التجربة و التحديات، 6 جوان 2006.
3. جدي عبد الحميد بلال، استراتيجيات الاتحاد الأوروبي تجاه دول الجنوب المتوسط نموذج مصر، 2008.

• باللغات الأجنبية:

• الكتب:

1. Didier balance, **l'Union EU Aspects institutionnelles et politique**, Ellipses Edition Marketing S.A , 2006 .
2. Stéphane Leclerc, **l'essentiel du droit des institutions de l'Union européenne**, Guano, l'édition, 2010.
3. Lionel urdy, **l'europe et la méditeraneé dix ans après Bercelone :voisins dorenavant ,l'année de Maghreb**, 2004 ,paris .

• وثائق دولية:

1. كاسوليس، ميثاق متوسطي للقيم و الحوار بين الثقافات، الجمعية البرلمانية لإتحاد من أجل المتوسط، 2011، ص ص 2،3.

• باللغة الفرنسية:

1. Commission des communautés européenne : **document politique européenne de voisinage d'orientation**, Bruxelles, 2004.

الملخص باللغة العربية :

أثبت الواقع الدولي بعد الحرب الباردة مدى هشاشة الأوضاع في منطقة المتوسط و ذلك بسبب التغيير الجذري في العلاقات بين الدول ، حيث أصبح المتوسط مسرحا لنمو العلاقات بين الدول الأوروبية و دول الجنوب، لقد إكتسبت المنطقة إهتمامات كبيرة خاصة الأوروبي، التي عملت على طرح مختلف السياسات والمبادرات لتطوير العلاقات مع الضفة الجنوبية لتحقيق الأمن و الإستقرار، لقد كانت السياسات الأورومتوسطية (إعلان برشلونة، حوار خمسة زائد خمسة، سياسة الجوار الأوروبية، الإتحاد من أجل المتوسط) كلها تسير في مسار واحد وهو تحقيق أهداف الإتحاد الأوروبي على حساب الجنوب، وكانت الدول الجنوبية كطرف مصادق فقط، فهي تسعى بدورها لتنمية دولها لكن في آخر المطاف و إلى حد الآن لم تتوصل إلى أي نتائج إيجابية بل بقيت فقط في منطق التبعية للشمال.

لقد تمكنت السياسة الخارجية الأوروبية من إنشاء إتفاقيات مع الدول الجنوبية على حدى ، عكس دولها التي تتفاوض ككتلة . و من بين الدول الجنوبية تونس، المغرب و الجزائر، نجد هذه الأخيرة وقعت إتفاقية بهدف تطوير إقتصادها وإعادة بناء هياكلها ولكن هذه الشراكة تخدم الطرف الأوروبي أكثر من الجزائري.

الكلمات المفتاحية : الإتحاد الأوروبي، السياسة الخارجية، منطقة المتوسط ، الشراكة الأورومتوسطية،

الشراكة الأوروجزائرية.

Résumé :

la réalité internationale a prouvée après la guerre froide, la fragilité de la situation dans la région méditerranéenne en raison du changement radical dans les relations internationales, d'ailleurs, elle est devenue la scène de la croissance des relations entre les pays européens et les pays du Sud, où la région a gagné un grand intérêt spécialement européen, qui a travaillé sur diverses politiques mises en œuvre et des initiatives visant à développer les relations avec le Sud pour assurer la sécurité et la stabilité, les relations politiques euro-méditerranéennes (déclaration de Barcelone, dialogue cinq plus cinq, la politique européenne de voisinage, l'Union pour la Méditerranée) vont toutes dans une même direction qui est d'atteindre les objectifs de l'UE, en contrepartie les pays du Sud sont utiles pour la signature des accords, malgré qu'ils travaillent pour le développement de leur pays, mais jusqu'à présent, ils n'ont pas atteint des résultats positifs, ils sont seulement restés dans la subordination au nord.

La politique européenne étrangère a été en mesure d'établir des accords avec les pays du Sud séparément, contrairement à ses pays qui négocient comme un bloc, parmi les pays du Sud nous trouvons la Tunisie, le Maroc et l'Algérie, ce dernier a signé un accord pour développer son économie et à reconstruire les infrastructures, mais ce partenariat sert beaucoup plus la partie européenne qu'algérienne.

Mots clés : Union Européenne, politique étrangère, la Méditerranée, le partenariat euro-méditerranéen, le partenariat Euro-Algérien.

فهرس

كلمة الشكر

اهداء

خطة البحث

مقدمة-----09

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: السياق التاريخي للاتحاد الأوروبي-----19

المطلب الأول: مضمون الاتحاد الأوروبي-----19

المطلب الثاني: نشأة الإتحاد الأوروبي:-----21

المطلب الثالث: مؤسسات الاتحاد الأوروبي:-----32

المبحث الثاني: : أساسيات الاتحاد الاوروبي-----42

المطلب الأول: مبادئ الاتحاد الأوروبي:-----42

المطلب الثاني: أهداف الاتحاد الأوروبي:-----43

المطلب الثالث: العقبات التي واجهت الاتحاد الأوروبي:-----43

المبحث الثالث: ماهية السياسة الخارجية الأوروبية:-----46

المطلب الأول: مضمون السياسة الخارجية الأوروبية:-----46

المطلب الثاني: عوامل قيام السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة و أهدافها:-----47

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية المشتركة:-----48

الاستنتاجات:-----52

الفصل الثاني: الشراكة الأوروبية متوسطة

55	المبحث الأول: أهمية منطقة المتوسط
55	المطلب الأول: الأهمية الحضارية
56	المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للمنطقة
57	المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية
60	المبحث الثاني: سياسات الاتحاد الأوروبي في المتوسط
60	المطلب الأول: مسار برشلونة:
66	المطلب الثاني: حوار خمسة زائد خمسة (5+5)
72	المطلب الرابع: الاتحاد من أجل المتوسط
76	المطلب الثالث: السياسة الأوروبية للجوار
79	المبحث الثالث: تقييم الشراكة الأوروبية متوسطة
79	المطلب الأول: أهداف الشراكة الأوروبية متوسطة
82	المطلب الثاني: تحديات و معوقات الشراكة الأوروبية متوسطة
87	المطلب الثالث: إنجازات وإخفاقات الشراكة الأوروبية متوسطة
	استنتاجات:

الفصل الثالث: الشراكة الأوروبية جزائرية

94	المبحث الأول: ماهية الشراكة الأوروبية جزائرية
94	المطلب الأول: الشراكة الأوروبية جزائرية
97	المطلب الثاني: دوافع و عراقيل الشراكة الأوروبية جزائرية:

99	مطلب الثالث: أهداف الشراكة الأوروجزائرية :
101	المبحث الثاني : تقييم الشراكة الأوروجزائرية
101	المطلب الأول: إيجابيات و سلبيات الشراكة الأوروجزائرية:
104	المطلب الثاني: عراقيل الشراكة الأوروجزائرية:
105	المطلب الثالث: شروط نجاح الشراكة الأوروجزائرية
107	المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للشراكة الأوروجزائرية:
107	المطلب الأول: السيناريو الحالي للشراكة الأوروجزائرية (الوضع القائم):
108	المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحى للشراكة الأوروجزائرية(النجاح)-
110	المطلب الثالث: السيناريو الثوري للشراكة الأوروجزائرية (الإخفاق)-
113	إستنتاجات
115	الخاتمة
118	قائمة المراجع

ملخص

فهرس المحتويات